

الفلاح المصري

بين العصر القبطي والعصر الإسلامي

تأليف

دكتورة زبيدة عطا



رفع

مكتبة تاريخ وأثار دولة المماليك



رئيس مجلس الإدارة
د. سمير سرحان

رئيس التحرير
د. عبد العظيم رمضان

مدير التحرير:
عبد العظيم الشبلي

الفلاح المصري

بين العصر القبطي والعصر الإسلامي

تأليف
دكتورة زبيدة عطا



مركز الدراسات والبحوث الإسلامية

١٩٩١

الإخراج الفني

مراد نسيم

تقديم

يسرني أن أقدم للقارئ العزيز هذه الدراسة الجديدة عن تاريخ الفلاح المصري في حقبة تاريخية هامة تجمع بين نهاية العصر البيزنطي وبداية العصر الإسلامي ، وهي تتيح بذلك إجراء المقارنة بين وضع الفلاح قبل الإسلام ووضعه بعد الإسلام .

ومؤلفة هذه الدراسة هي الأستاذة الدكتورة زبيدة عطا ، أستاذة ورئيس قسم التاريخ بكلية الآداب بجامعة المنيا ، وهي ذات نشاط علمي ملموس واهتمامات خاصة بتاريخ مصر الاجتماعي ، وقد قادتها هذه الاهتمامات إلى دراسة وضع الفلاح المصري في تلك المرحلة التاريخية الهامة ، باعتباره عصب الحياة الاقتصادية في مصر ، واعتبار الأرض محور النشاط الاقتصادي .

وقد تناولت الدكتورة زبيدة عطا في هذه الدراسة أحوال الفلاح المصري كمالك ومستأجر ، وعلاقته بالنوبة ، وما تعرض له من عنت واضطهاد ، وما فرض عليه من ضرائب وخراج ومضرة ، كما تعرضت لأوضاع الملكية الزراعية وما طرأ عليها من تطورات في ظل العصرين البيزنطي والعربي ، وتحدثت عن الملكيات الكبيرة والملكيات الصغيرة ، وعينت بدراسة سياسة الدولة الإسلامية إزاء الفلاح ، وأبرزت اختلاف سياسة الخلفاء في جباية الخراج

بين الشدة والسماحة ، فبينما رفع عمرو بن عبد العزيز الجزية عن
اسلم ، فإن الخليفة سليمان بن عبد الملك كتب الى واليه في مصر
يقول : احلب الدر حتى ينقطع ، واحلب الدم حتى ينصرم !

وقد استندت الدكتور زبيدة عطا في دراستها الى عدد كبير
من المصادر والمراجع الأجنبية والعربية ، فضلا عن المجموعات
البردية الوفيرة من يونانية ولاتينية وقبطية ، وسجلات الضياع ،
والأوامر الادارية والقرارات والمراسيم التي أصدرها الأباطرة في
العصر البيزنطي ، والخلفاء في العصر الاسلامي .

ولقد صدرت هذه الدراسة أول ما صدرت في عام ١٩٧٨ ،
ونفذت طبعتها منذ وقت طويل ، ونظرا لأهميتها ، واتفاقا مع
سياسة هذه السلسلة في إعادة طبع الكتب الجادة التي نفذت ، فقد
أعينا صدورها خدمة للقراء والمكتبة العربية . وأمل أن يجسد
القارئ الكريم في هذه الدراسة ما يبغى من فائدة ومثمة .

رئيس التحرير
د. عبد العظيم رمضان

الفلاح المصرى فى القرنين السادس والسابع الميلاديين

مقدمة

الأرض والفلاح هما عصب الحياة في مصر على مر العصور ، فتلك الأرض الخصبة التي وهبها الله لمصر هي التي شكلت حياة أهلها وأوجه نشاطهم . فكانت الفلاحة من أهم المهن التي مارسها الشعب المصري في عصوره المختلفة .

ولقد كتبت العديد من الدراسات في مصر والمخارج عن الفلاح المصري عبر الفترات التاريخية المختلفة ، درست وحللت وضعه ، وتطور الملكية الزراعية . وقد أردت بهذا البحث دراسة وضع الفلاح في نهاية فترة تاريخية وبداية حقبة تاريخية أخرى : القرن الأخير من الحكم البيزنطي ، حيث بلغت التنظيمات الإدارية البيزنطية نهايتها ، وتحدثت العلاقة بين الفلاح والدولة والمالك والمستأجر ، واتخذت الملكية الزراعية صورتها الواضحة التي تختلف كثيرا عن القرن الأول الميلادي . ثم الفترة الأولى من الحكم الإسلامي الى نهاية حكم الأمويين ، وهي الفترة التي وضعت فيها أسس الحكم الإسلامي ، وبدأت الملكية تتخذ صورة جديدة لم تكتمل الا في العصور التالية ، وهي نفس الفترة التي شاعت نقلة تاريخية هامة ، حيث بدأ العنصر العربي يترك المدينة ويستوطن الريف ويبدأ امتزاجه بالمواطن المصري ، وقد حددت

الشريعة الإسلامية موقفها من الأرض ، وكان اعتماد العرب في إدارة البلاد على ما ورثوه من تقاليد إدارية من العصر السابق ، وظلت الجباية في يد الموظفين الأقباط ، وظلت الدواوين والمكتبات تسير على النمط السابق وتستعمل فيها اللغة اليونانية .

ولقد تناول العصر الروماني والبيزنطي عدد من الكتاب كجورسون في كتابه « مصر والامبراطورية الرومانية » و « مصر البيزنطية : دراسة اقتصادية » ، ورولايارد عن الإدارة البيزنطية وميلين وهانتو وهاردي وبيل عن الفلاح والأرض في العصر الروماني . وقد اختلفت الآراء حول وضع الفلاح كمالك ومستأجر وعلاقته بالدولة ، فبينما يرى جونسون : أن الفلاح المصري تمتع تحت الحكم البيزنطي بالعديد من المزايا بل تمتع بوضع أفضل مما يتمتع به الفلاح في العصر الحديث وأن هناك فروقا جنسية بين الفلاح المصري والأوروبي الذي تطور وضعه نحو العبودية والرق . يرى آخرون أن الفلاح تعرض لكثير من الاضطهاد والعنت على يد الإدارة البيزنطية وأن هدف الدولة كان استغلاله الى أقصى حد ، حتى أصبح قاب قوسين أو أدنى من العبودية وقد لقي كلا الرأيين تأييدا ومعارضة من بقية المؤرخين .

ولقد أفادتني تلك الدراسات جميعها بالإضافة الى المجموعات البردية الوفيرة : من يونانية ولاتينية وقبطية ، والتي تعود الى القرن السادس حيث حفظت لنا أراشيف كاملة من سجلات ضياع القطاعية . وأوامر إدارية ، وقرارات ومراسيم أصدرها الإمبراطور خاصة بمصر ، وعقود إيجار وديون وبيع وتمليك وبعد دراسة تلك المجموعات فإنه يمكن القول أن وضع الفلاح تحت الحكم البيزنطي لم يكن بالوضع المميز ، ولكنه لم يكن أسوأ فترات تاريخه ، إذ ليس بأسوأ من سابقه أو لاحقه ، فقد خضع تحت حكم اليونان لوضع شبه قطاعي يربطه بالأرض الى حد كبير . وإذا أردنا

التحديد فان الملاح في القرون الثلاثة الاولى من الحكم الروماني - كان في وضع مشابه لما كان عليه في العصر البطلمي ، ولكن الأمور تغيرت في القرون التالية تملك المزارع أرض التاج ، ونستطيع القول من واقع البرديات : ان مصر لم تشهد عصر عبودية الفلاح ، ولم تتحول أراضيها الى اقطاعيات تشبه اقطاعيات الغرب ، بل تمتعت بوضع مختلف ، فالضياع فيها لم تتجاوز الالف أرورة الا في حالات قليلة وكانت تشمل أراضي مؤجرة من كنائس ، وكانت علاقة المالك بالمستأجر علاقة حر بحر لا سيد بتابع .

وحرس الأباطرة من جانبهم على حماية مصر وحماية المالك الصغير وحاربوا نظام الحماية بتشريعات وقوانين . فهناك مراسيم أصدرها ثيودسيوس ، وجستينيان خاصة بمصر وإدارتها ، وكان دافعهم الى ذلك حرصهم على دخل مصر وجباياتها وخاصة أن القمع يمثل المصدر الأساسي للطعام في عاصمتهم ، والشحنة التي كانت تعرف بالشحنة السميدة والتي كانت تذهب الى روما ثم القسطنطينية كانت من عوامل استقرار نظام الدولة .

ولكن آفة هذا النظام التي أدت لعدم تحقيق العافية لمراسيم الأباطرة هو هذا الجيش من الموظفين الذي يمثل البيروقراطية الإدارية والذي حرص قبل كل شيء على مصلحته الشخصية وأجحف بالمواطنين ولم يؤد في الوقت نفسه لما ابتغته الدولة من جبايات وليس أدل على ذلك من قول جستنيان في مرسومه رقم ١٣ : ان أموال مصر تستنزف عند الجباية . ولقد سمى في قوانينه الخاصة بالإصلاح الإداري الى أمرين : ضمان العدالة للفلاح ، وضمان أموال الخزانة . ولكن يتضح من إحدى البرديات وهي رد على شكوى أرسلها أحد الملاك من قرية أفروديتو (كوم أشقوه) التي تتمتع بالجباية الذاتية - الى جستنيان بالقسطنطينية أن أوامر الإمبراطور لم تنفذ حيث ذكر الإمبراطور في رده عليها أن الجباة أقوى من

أوامره ويذكر أنه أرسل مرسوما سابقا لمصالح الشاكي ولكن الباجارك (حاكم المقاطعة) لم ينفذه وقد اعتمد في هذا على يد العاصمة الامبراطورية عنه . ولقد سعى الأباطرة الى جعل الموظفين المحليين من أهل الأقاليم وجعل انتخابهم في يد كبار الملاك والكنيسة لضمان سلامة الجباية وعادة كانوا ينتخبون من بين ملاك الأقليم ، ولم يؤد هذا الى تحقيق العدالة بل أدى الى جعل الوظيفة الرسمية مسخرة لخدمة مصالحهم الشخصية ، فقد أصبح أفراد الأسر الاقطاعية كاييون وأيمميانوس هم كبار موظفي الدولة حيث تولوا الفتنصلية والباجاركية ، بل ان رؤساء الادارات عملوا كوكلاء لهؤلاء الملاك ولم يجد انشاء الامبراطور « ليو » لوظيفة حامى المدينة في القرن الخامس والتي أنشئت أصلا لحماية الأهالي من ظلم الموظفين ، فمرور الوقت أصبح الحامى أحد وكلاء السيد الاقطاعي وأحد الملاك في المنطقة .

فالمشكلة الحقيقية تتمثل في تلك الادارة او في هؤلاء الموظفين الذين أصبح من الصعب على الدولة التحكم فيهم ، لهم كبار الموظفين وكبار الملاك ، وذهبت كل التشريعات التي أصدرها هبء أمام التلاعب بالقانون . ولقد أدى هذا بدوره الى اضطراب النظام في القرى وكثرة اعتداءات القرى بعضها على بعض ، وعدم انضباط الأمن وخاصة أن الدولة - لضمان جمع الضرائب - منحت ما يعرف بالجباية الذاتية لعدد من الضياع والقرى المستقلة وللكنيسة ، فتعددت السلطات ، واختلف وضع الفلاح كمستأجر في ضياع كبرى أو تابع لمجلس قرية أو مستقل يدفع ضرائب للدولة ، ولكن على أية حال لم يصبح قنا بل كان فلاحا حرا . كما ذكرت برديات عديدة وعقود البيع والشراء . والايجار ، ومن حقه أن يشكو الباجارك ، أو مسئول الاقليم اذا أساء اليه ، وهناك ملاحظة هامة وهي ان القانون الامبراطوري منذ ثيودوسيوس يمنع تملك الأجانب

لأرض مصرية ، فكبار ملاك القرن السادس كايون وغيره كانوا من المصريين وكذلك غالبية موظفي الإدارة المالية .

وأهم النتائج التي نستخلصها من تلك الدراسة هي أن الفلاح المصري كان تحت الحكم البيزنطي فلاحاً حراً ولم يكن قنأ للأرض ، وأن تشريعات الأباطرة استهدفت تحقيق العدالة للفلاح لضمان حصول الدولة على دخلها ، ولقد فشلت تلك التشريعات عند التطبيق والمسئول عن ذلك مجموعة البيروقراطية الإدارية المتمثلة في الجبسة والموظفين ، ومساعدتهم على ذلك ترك انتخابهم لكبار الأعيان ، إلى جانب تولي كبار الملاك للوظائف الكبرى ، فربطوا بين مصلحتهم واختصاص وظائفهم . كل هذا أدى إلى عدم نجاح أي تشريع يفرض جزاء أو رقابة عليهم كانشاء وظيفة حامى أو فرض عقوبات كما ورد في مرسوم ١٣ ضد استغلال السلطة .

هذه هي الأوضاع التي واجهت العرب غداة الفتح الإسلامي لمصر لموقفهم من الأرض حددته الشريعة الإسلامية ، وقررت معاملة الفتح ما هو مفروض على الفلاح من الضرائب ، وابتقت الأرض في أيدي أصحابها على أن يدفعوا عنها الخراج الذي بلغ ما يقرب من دينار على الفدان ، إلى جانب ضريبة الطعام التي حددت في بعض المراجع بـ ١٢ من الحنطة وثلاثة أقساط من الزيت وثلاثة أرواق من القمح بالإضافة إلى الشعير وعدد آخر من المحصولات ، وأصبحت شحنة القمح تنهب إلى مكة كما كانت تنهب إلى القسطنطينية من قبل .

وقد اهتم العرب منذ البداية بخراج مصر وأراضيها ، وحرصوا على نفس النسبة التي كان يجنيها البيزنطيون وفقاً للمراسل المتبادلة بين عمر بن الخطاب وعمر بن العاص ، ولقد اختلفت سياسة الخلفاء بين السيادة والسنة في الجباية فإذا كان

هناك خليفة كعمر بن عبد العزيز دفع الجزية عن أسلم ، فان
الخليفة سليمان بن عبد الملك كتب الى واليه في مصر قائلا احلب
الدر حتى ينقطع واحلب الدم حتى ينصرم ، ويذكر ابن عبد الحكم
ان عمرا أقر المصريين على جبايتهم ، وان كانت قد حدثت تعديلات
على هذا النظام فاختلف نظام الجباية الداتية ، بل اختلفت الضياع
الكبرى ولا نجد اشارة لوثائق ابيون بعد سنة ٦٢٠ ميلادية ،
والبرديات لا تذكر الا ملكيات صغيرة ولم تذكر اواصى الا في القرن
الثاني الاسلامي وكان اصحابها من العرب ، واصبحت القرية هي
الوحدة الأساسية في التقدير الضرائبي واحتفظت بالموظفين السابقين
بما فيهم الميزون الذي يرد في الوثائق البردية العربية باسم المازوت
وهو أحد رؤساء مجلس القرية في العصر البيزنطي والباजारك
ويسمى في الوثائق العربية رئيس الكورة ، والكورة لفظ مشتق
من اليونانية أيضا بمعنى قسم ، وكذلك الدوق ، والقمص ، ورغم
تحديد معاهدات الفتح للجزية بدينارين والخراج بدينار فابها لم
تكن أمورا ثابتة والدليل على ذلك ان صاحب اخنا جاء عمرو
بن العاص وطلب معرفة مقدار الجزية التي عليهم ليستطيعوا جمعها
او التدبر لها فقال عمرو وهو يشير الى دكن الكنيسة : لو أعطيتني
الى السقف ما أخبرتك ما عليك انما انتم خزانة لنا ، ان كثر علينا
كثرتنا عليكم وان خف علينا خففنا عنكم ، وهذا يرجع الى عامل
أساسي وهو انه من الصعب فرض حزية موحدة على الجميع بنفس
النسبة ، فلو نظرنا الى ما هو مفروض على الفلاح من الضرائب لو
كان مستاجرا لفدان مثلا : دينار جزية ودينار خراج ثم ضريبة
الطعام ٣ كيلات من القمح ورغم اختلاف ثمن القمح فالتوسط ان
ثمن ثلاث كيلات يعادل دينارا فيصبح على الفلاح أربعة دنانير من
الضرائب الى جانب ان هناك ضرائب أخرى صغيرة كضريبة الجسور
وضريبة النزل في حين ان نتاج المحصول ٢١ كيلة عن الفدان فما
يبقى له هو النزر اليسير . فاذا كان أجيرا فعليه ضريبة : ديناران

جزية هي حين أن ما يتحصل عليه في العام وفقا للبرديات لا يتجاوز ٢ أو ٣ دنانير ويعد هذا اجحافا به ، لذلك نرى الجبايات الاسلامية تتفق ومقدرة الشخص - ولدينا برديات يدفع فيها أشخاص ضريبة الجزية سدسا وثمنا ، وإذا كانت هذه الطريقة في عدم تثبيت الجزية قد حققت نوعا من العدالة ، فانها في أيدي ولاية وجباة قساة كانت تتعرض للتلاعب حيث فرضوا ضرائب أكثر مما يتحمله البعض خوفا من التعرض للوم الخلفاء وعزلهم كما حدث لمصر مع عمر وعثمان . فالمشكلة هنا أيضا تتمثل في الجباة وطرق الجباية فإذا كان هناك ولاية كفرة بن شريك حرصوا على العدالة ، فانهم حرصوا أولا على خراج الدولة وضمنوا عدم تأخير الجباية وحملوا الباجارك مسئولية التأخير وهذا بدوره حمل للموظفين الذين اشتدوا في الجباية ، مما دفع بالفلاحين الى هجرة أراضيهم . وهناك مرسوم من والي مصر في القرن الثامن يطلب من الفلاحين عدم ترك أراضيهم الا بعد الحصول على موافقة الوالي أو تصريح تحدد فيه الفترة التي يترك فيها موطنه الى مكان آخر وتاريخ العودة ليضمن دفع الضرائب . وفي مرسوم آخر يطلب بعمل تعداد لأهالي القرية الواردة في البردية ومعرفة الأجانب ومراجعة السجلات لخمس عشرة عاما والقبض على المتهربين واحضارهم للوالي ، وإذا تباطأ في ذلك عرض نفسه للعقاب . ولقد أصبح هذا النظام شائعا منذ بداية القرن الثامن للميلاد ومع ذلك استمر الفلاحون في الهرب والدليل على ذلك أن عبد الله بن الحباب بعث الى الخليفة هشام ابن عبد الملك يطلب منه إرسال عرب من قيس وذكر له أن هناك كورا خالية في بلييس وعلى ذلك فانهم لن يؤثروا على الخراج ولقد أدت محاولة الخليفة عبد الملك بن مروان زيادة الخراج رغم انخفاض النيل في عام ٧٨ هجرية الى قيام ثورات للقبض ، فانتاج الأرض في مصر مرتبط بالفيضان .

وبذلك يتضح أنه في كلا العهدين كان هناك خلاف بين النظرية المثالية والتطبيق الفعلي ، فبرغم أن التشريع يتوحي العدالة فإن المقياس الحقيقي هو التطبيق وهو ما لم يتحقق للملاح المصري فلم يتمتع بشمرة أى تشريع عادل بل حول أولئك الجبابة والموظفين القانون إلى أعباء أثقلت كاهله ، فالمشكلة الأساسية تمثلت في طرق الجبابة ووسائلها وموظفيها والاختلاف بين النظرية والتطبيق . فالإسلام تشريع سمح لم يرهق أهل النعمة ولكن طريقة التنفيذ هي التي أثقلت كاهلهم .



تطور الملكية الزراعية في القرن السادس الميلادي

الفلاح والأرض عنصران لا يمكن فصل أحدهما عن الآخر ،
فالفلاح يسكن على الأرض الزراعية وهي مصدر قوته وحياته وكذلك
تعتمد الأرض في أحيائها وخصوبتها على جهته ، فأى دراسة عن
الفلاح لا بد أن تبدأ بدراسة الأرض - الملكية الزراعية - لأن على أساسها
يمكن تحديد وضع الفلاح وحقوقه وواجباته بل وحرية .

ولقد أرجع عدد من المؤرخين الملكية الزراعية في مصر الفرعونية
إلى الملك الكاهن وقصروها عليه وعلى المعابد اعتمادا على النصوص
المصرية القديمة حيث ردت ملكية الأرض ومن عليها إلى الفرعون
ورث الآلهة ولكن الحقيقة أن الملكية في مصر القديمة تعددت بتعدد
العصور التي عاشتها مصر (١) فظهرت فيها ملكيات فردية مطلقة
وملكيات أسرية وملكيات انتفاع . فقد اعتادت الدولة مكافأة
محاربيها بقطع من الأرض إلى جانب وقف أراض على المعابد ومقابر
الأفراد (٢) . وفي العصور المتأخرة بدأ تكتل الملكيات في حوزة
أفراد الأسرة المالكة وأمراء الاقطاع ورؤساء الكهنة ولحرص الفراعنة
على ضم تلك الممتلكات عن طريق تولية أبنائهم المناصب الكهنوتية
الكبرى .

وفي العصر البطلمي أصبحت أراض مصر ملكا للتاج يديرها
بمقتضى حق الأرض المقدسة ففي نص بمعبد اديو أن الإله حوريس
أهدى إلى أبيه الملك حورس الحي بطليموس الأراضي الزراعية
فاعتبرها أوسية ودخلت أملاك المعابد تحت إشراف الدولة وإن كان
الحكام منحوا بعض المواطنين الإغريق هبات من الأرض (٣) ولكن

اعطى الاراضى الصالحة ظلت تحت سيطرة الدولة (٤) حيث قام المزارعون المصريون باستئجارها بمقتضى عقود مكتوبة ، وكذلك ادوا ما عليها من ضرائب باعطة ، وفرضت عليهم الدولة المحاصيل التى ترغب فى زراعتها وامتدتهم بالبذور واجبرتهم على البقاء فى قراهم خلال موسم الزراعة (٥) . وقد قسمت الارض فى العصر البطلمى الى : : gébasilikoei وهى الارض التى تخص الملك فيستثمرها لحسابه وارضى العطاء وهى اما وهيت لأشخاص géemaphasei أو اراضى مدن و gekierouchike الارض التى يمنحها الملك للموظفين وكبار مساعديه (٦) أو اراضى املاك خاصة ketmata ولكن يقال ان القانون البطلمى كان يفرق بين الملكية والحيازة فأعطى اراضى العطاء كانت اراضى حيازة أى لهم حق استغلالها فقط ، فكان القانون يعطى حق تملك ما على الارض من بناء وبساتين للفاكهة والكروم (٧) .

ولقد حرص الرومان عند فتحهم لمصر على الحفاظ على الاوضاع الموجودة فى الفترة اليونانية وخاصة فيما يتعلق بالارض ، واستمر النظام السابق تحت حكم اغسطس وخلعائه فتملك الارض بمقتضى حق الفتح ، واعتبرت اراضى مصر ملكا للناج فيما عدا استثناءات وهى عبارة عن مساحات صغيرة كان يملكها بعض افراد وتسمى Catoccia (وهى اراضى قطعت للعسكريين الذين انهبوا الخدمة) ثم klerouchike وهى اراضى كانت تمنح للجنود المرتزقة لربطهم بالارض ومصالح الملك واصبحت تعنى اصحاب الاقطاع وغالبا ما كانت تملكها نساء فى هذه الفترة ، (٨) وقام على زراعتها مصريون ولقد منع الامبراطور عدد من الهبات لرجال القصر مدة خدمتهم عرفت باسم dorea ، وكذلك لعدد من افراد الاسرة المالكة وكبار موظفيه ، ولكنها دخلت بعد فترة الى الاملاك الامبراطورية ، وبالتحديد قبل نهاية القرن الاول بعد مصادرات

نيرون وفسبسيان وتيتوس ، هي إحدى البرديات يذكر شخص اسمه هرودوثيوس ابن زيروس أنه أجر اقتطاعاً من جوليا الاوغسطا وابناء جيرمونيكوس القيصر وتمهد بزراعة الأرض يردى في السنة ١٢ من حكم تيبيريوس القيصر ، وعلى نفس النمط عقد آخر من عهد نيرون وكان مقدار الإيجار كيلة على الأرورة . ولقد منحت تلك الهبات عدداً من الإعفاءات وقام عدد من أفراد الطبقة الارستقراطية في روما والاسكندرية باستثمار أموالهم لاستصلاح أراض وزراعتها وهو ما عرف بالـ *chrysotenus* وكانت تمنح لهم مجاناً أو بإيجارات اسمية (٩) ، وهي إما مغفاة أو متمتعة بضرائب منخفضة أو تمتعت بالإعفاء لفترة . وكذلك منحت أراض للمقاتلين ولقد أصبحت أغلب تلك الأراضي في القرن الثاني ملكاً للسكندريين والرومان ، ولكن نسبتها إلى الأرض العامة كانت بسيطة .

ونستطيع أن نقسم تطور الملكية في مصر الرومانية إلى فترتين (١٠) : الفترة الأولى منذ عهد أغسطس إلى ٣٣٢ تقريباً « اعتماداً على أن آخر إشارة إلى أرض التاج كانت في هذا العام » والفترة الثانية من ٣٣٣ إلى نهاية العصر البيزنطي . وهذا التقسيم قائم على أساس نوعية الملكية الزراعية والأرض خلال الفترة الأولى وكانت كما يلي : ملكاً للتاج يقوم الفلاح باستئجارها مقابل دفع الإيجار ، أو أراضى الاوسية ، أو مساحات صغيرة عن طريق الشراء أو الاستصلاح . أما عن الملكية الخاصة فإنها لم تتحول بأية حال إلى ملكيات اقطاعية آنذاك (١١) رغم أن هناك منح من عهد يوليوس كلوديوس ٤١ - ٥٤ م لبعض الأصقاء من الأسرة المالكة ، ولكن عامة طبقة السيناتوريين أصبحت وكذلك تملك عدد من أهل الاسكندرية ضيقاً في أكر نتوس (البهنسا) لا يعرف حجمها ، وسجلات كرايس ، (كوم أوشيم) في مجموعة متفججان تشير إلى ملكيات صغيرة من أرض حقائق في عدد من المدن ولقد أدخل

دقلديانوس تعديلات عديدة على نظام الضرائب منذ عام ٢٧٨ من
 الميلاد وأصبحت الضريبة على الأرض وفقا لنوعها ، أى أرض زراعية
 أو حدائق واتخذت وحدة ضريبية قوامها الأرض والعامل
 Caput-Igum وبعد عهد دقلديانوس بدأ تملك الأرض ، واختفى
 تدريجيا النظام السابق لأراضى الناج والاوسية ، وإن كانت هناك
 وثيقة ترجع الى عهد تشير الى امتلاك أحد المقاتلين لأرض ، ووثيقة
 أخرى من البهنسا تعود لعام ٢٩١ م عن بيع خمس قسم فى أربع
 ارورات من الأرض مع المشاركة فى وسائل الثرى ودفع نصيبه ستة
 آلاف درخمة (١٢) . وفى وثيقة تعود لعام ٢٦٥ إشارة الى ٤٩
 ارورة من الأرض الخاصة و١٢ ارورة أخرى كان يملكها فيلاصيراس
 والوثيقة صادرة للبائع . وفى وثيقة تعود الى القرن الرابع نرى
 عددا كبيرا من الأفراد يمتلكون أراضى خاصة (١٣) . ووفقا لسجل
 هيرمبوليتا (دمنهور) نرى ٤٧ يمتلكون ٤٤ ارورة ولم يزد ما يملكه
 ورثة اميمبيانوس عن ١٥٠٠ ارورة (١٤) . وعليه تكون الأراضى
 ملكت لمستأجرين مقابل الضرائب، وأصبحت كل قرية تكون مجموعة
 مسئولة عن تحمل أعباء الجباية لضمان وفاء الفلاحين بالتزاماتهم
 الضرائبية ، وكان يضاف الى مسئولية التقابة الأراضى البور التى
 على حافة الصحراء ، والتى تسببت فيها الرمال أو التى تعرضت
 لأعمال الرى كنوع من السخرة عرفت باسم : *epibole*
 وكانت هناك أراض تنبع القرية ككل فمن احدى قرى هرقليوبوليس
 (اهناسيا) بردية ترجع الى عام ٣٠٥ أجرت ٩ ارورات من قرية
 دفع عنها ايجار قدره ٥٥ كيلة عن الأرورة (١٥) . وفى ٣١٣ أجر
 ثلاثة مزارعين ٥ ارورات من أرض قرية ودفعوا الضرائب مقابل
 الايجار ، وبلغ ايجار الأرورة ٣١٣ م فى انطونيوبوليس (الشيخ
 عبادة) كيلة . وفى بردية أخرى تعود لنفس المنطقة فى عام ٣٤١
 خمس ارورات بـ ١٢٥ كيلة من القمح (١٦) . وفى بعض البرديات

تعهد المستاجر بدفع الضرائب ، وفي أخرى باصطلاح السواقى وأعمال الري وبمده بالثيران والأدوات الزراعية (١٧) .

ونتيجة لانحسار الفيضان عن بعض الأراضي فإن أصحابها تقدموا بشكاوى إلى الوالى لشحهم أراض جديدة وقد ألزمتهم الدولة بضرائب ملك الأرض ، وقد تعرض شخص يدعى كاليجولا للسجن لأن أراضيه لم يعد يصل إليها الفيضان ويطلب منه أراض غيرها .

أما الملكيات الخاصة فبدأت تحول إلى ملكيات اقطاعية عن طريق الشراء والاستصلاح أو الدخول في حماية كبار الملاك ، وهذا ما حاربتة الدولة والاباطرة في تشريعاتهم المختلفة ومع ذلك نجد في برديات تلك الفترة عددا من الأسر الاقطاعية ولكنها لم تتخذ شكل الاقطاع الأوروبى بل لم يمتلك أحد الاقطاعيين قرية بأسرها إلى جانب ظهور الكنيسة كمالك له ثقله نتيجة هبات الاباطرة لكنيسة القسطنطينية والاسكندرية وهبات الأفراد وتمتعها باعفاءات عدة ، وقيامها بشراء أرض بور واستصلاحها ، فى نفس الوقت الذى كانت تعد فيه المالك الوحيد الذى له حق الحماية بمقتضى القرارات الامبراطورية وسنتكلم عن كل عصر منها بالتفصيل عند عرض الملكية فى القرن السادس .

الفلاح وتطور وضعه في القرن السادس

٢٠. اختلف وضع الفلاح في القرون الثلاثة الأولى أو ما يصرف بالفترة الرومانية عن الفترة البيزنطية . ففي القرون الأولى كان وضع الفلاح أشبه الى حد ما بالوضع في عصر البطلمية وإن كان أفضل حالا لاهتمام الرومان بالأرض لحاجتهم لضرائبها وقمعها الذي أصبح يشحن الى روما فيما يعرف بالشمعنة السعيدة . ولقد كان لمصر وملاحيتها وضع خاص متميز عن بقية أراضي الامبراطورية حددته تشريعات الأباطرة الخاصة بمصر . فإذا كانت الأمور تسير في الامبراطورية الرومانية نحو الاقطاع ، وتحول عدد كبير من زارعى الامبراطورية الى قنبي مرتبطين بالأرض ورغم اعتراف بعض التشريعات بالقنية بل ان بعض مراسيم ثيودوسيوس وجستنيان (١٨) أكدتها ، فإنها كانت تختص بالجزء الغربى ، فلا نستطيع القول بأن هذه التشريعات طبقت في مصر فلمصر تشريعاتها الصادرة اليها ، والدليل على ذلك أن مراسيم ثيودوسيوس (C. Th. XI. 24. 1-6) وحميمها موجهة لمصر وكذلك مرسوم رقم ١٣ في قانون جستنيان . فالقنية لم تكن سائدة في مصر في أى فترة من فترات الحكم الرومانى بعكس ما كان سائدا في الغرب ، فهناك التماسات من ليديا ترجع الى عهد سبتيميوس سفريوس وكراكلا تطلب التحرر من سلطان الاقطاع ومن محاولة ربطهم بالأرض (١٩) وكذلك فى رسائل موحدة الى ماركس أوريوخ فيليب من أرجوس وغريجيا تعود للفترة من ٢٤٤ الى ٢٤٧ يشكو فيها الزارعون من انهم تعرضوا للارهاب والظلم من قبل الموظفين حيث حرموهم من الحركة وربطوهم بالأرض (٢٠) .

فهل كانت هذه الظاهرة المبادة التى انتشرت فى انجيا الامبراطورية مطبقة فى مصر وهى علاقة السيد وتابعه هذا يحتم علينا معرفة صورة الهيئة والعلاقة فى الاقطاع الغربى كما حددتها التشريعات ، فالمزارع كان يلحق بقطعة أرض ليست ملكا له على

أن يتعهد بزراعتها مقابل أجر يأخذهم طبقا أو عينا (٢١) ، وليس له الحق في أن يهجر تلك الأرض وأن فعل ذلك فللمالك أن يبيعها ، وله الحق في أن يضعه في القيود بدون تدخل من السلطات ولكن ليس للمالك من جهة أخرى أن ينزعها من يده فليس له حق التصرف في الأرض دون المزارع أو في المزارع دون الأرض ، إذ ينتقل المزارع مع الأرض بانتقالها من مالك إلى آخر وبذلك يصبح عبدا للأرض ولكن لا يعد المزارع عبدا للمالك ، فانه وإن خضع لسلطة المالك التأديبية ، وحرم عليه مقاضاته المالية فانه بخلاف العبد له أن يمتد زواجا يكون له فيه السلطة الأبوية على أبنائه ، وله الحق في حيازة الأرض ، وعند وفاته يرثه أبنائه بالوصية وله الحق في عقد الديون ولكن ليس له التصرف في أمواله لأنها ضمان الضريبة .

وتشأ حالة القبية تلك اما بالمولد ، أو بأن يكون أحد الأبوين مزارعا ، أو بالزواج من شخص مرتبط بالأرض أو فلاح قرار ، أو المتسولين الدين هم في حالة جسدية طيبة كمقارب لهم . أو الانفاق بأن يتفق شخص مع أحد الملاك على أن يلحقه بأرضه كمزارع أو بمقتضى ثلاثين عاما من العمل في الأرض . ويمكن أن يتحرر من هذا الوضع في حالة ما اذ ولد حرا وكان له استقلال شخصي لمدة ثلاثين عاما . ولكن هذا التشريع الغاء جستنيان وجعله مقصورا على من يلى منصب الأسقفية بالكنيسة المسيحية أو من يكتسب ملكية زراعية على أن يكون هذا بموافقة السيد . ولقد قسم الفلاحون في الامبراطورية وفقا لاحصائية تعود للقرن الاول الى الى ثلاث نوعيات ذكرتهم المراسيم والبرديات
Adiscriptici
homologi و Originale (٢٢) .

أولا : Originale وهم الفلاحون الذين يعيشون على الأرض سواء كانوا أحرارا أو عبيدا ، اما الأحرار منهم قرغم ميلادهم

الحق فانهم هم وابناؤهم ذكروا واناثا كانوا في وضع اقرب الى العبيد . وفي الفترة المتأخرة أصبح التمييز بينهم وبين الفلاحين القرار صعبا . لاجبارهم على زراعة الأرض .

ثانيا : Homologi يذكر البعض انه اسم خاص بفلاحى مصر رغم علم ذكره فى البرديات البيزنطية ، ولكن ثيودسيوس فى مرسومه ٤١٦ الموجه لمصر (٢٣) حدد وضعهم ، فكانوا يجبرون على أداء واجبات عامة ، وكان منهم مسئولو القرية فاذا تركوا القرية واتجهوا الى أخرى أجبروا على العودة ، واذا رفضوا يجبر من لجأوا اليه على اعدتهم ودفع الأعباء عنهم . وقد قضى المرسوم على ان من لديه فلاح (homologi) يتبع آخر عليه أن يعيده الى مكانه ، وعليه كذلك دفع ضريبة الرأس طوال الوقت الذى مكثه لديه والمقصود بالمرسوم هو محاربة الحماية أكثر منه ربط الفلاح بالأرض لانتشار نظام الحماية آنذاك . وكانت الأرض المهجورة تلحق بأمالك القرية ويجبروا على زراعتها . وهذه الفئة يمثلها فى مصر هؤلاء الذين لم يحصلوا على أرض حين ملكت لأرض التاج أو فقدوا ممتلكاتهم بسبب ما ولكن وفقا لقانون ثيودسيوس يمكنهم زراعة الأرض بالاشتراك مع آخرين ، أو تلك التى تظهر بالفيضان .

ثالثا : A discriptici من الواضح فى المرسوم الموجه الى حكام الغال انه الفلاح القرار مربوط مع الأرض والذي ورد ذكره فى المراسيم الغربية والعقود سيودثيوس وجستنيان بساتنه وهو شخص دخل فى حماية آخر قوى يتولى عنه الاحراءات المالية . ولقد أصدر انستايوس مرسوما بأن ، بعض الفلاحين قرار وممتلكاتهم تخص مبادتهم ، ولكن لا توجد اشارة اليهم فى مصر ، والبعض منهم أصبح حرا بعد ثلاثين سنة واستعاد ممتلكاته ، وأجبروا أيضا على أن يزرعوا الأرض وأن يدفعوا الجزية ، وهذا

القانون أعيد في قانون جستنيان وأعلن أن أولاد العلاح الحر يطلون
أحرارا ولكن عليهم زراعة أرض آبائهم (٢٤) (J. C. L 49)

هذه التقسيمات لم تكن مألوفة في مصر ، فالإشارة الوحيدة
الى الهومولسوجي كانت في قانون ميودثيوس وان لم تذكرها
الوثائق البردية ، فكان للعلاح المصري حرية التنقل ومن حقه نقل
مسئوليته الضريبية . ففي برديات هاسبيرو نرى مسئولى
الباجاركية يعلنون أن من يرغب من سكان القرى الأخرى المقيمين
في مدينة أمرودينو (كوم أشقوه) في نقل مسئولياتهم الضريبية
يذهبون الى الحامى في باجاركية أطلونيوبوليس (الشيخ
عبادة) (٢٥) . فمصر لم تخضع لنفس الظروف والتطورات التى
شهدتها الغرب ، فالمراسيم الامبراطورية التى ربطت العلاح بالأرض في
الغرب ، حتمته من الاقطاع في الشرق من خلال التشريعات من
قسطنطين الى جستنيان وسعت للحد من عسف الموظفين بالتشريع
وأحكام الرقابة وإيجاد وظيفة الحامى ، ومع ذلك استغل الموظفون
القانون لصالحهم واستمروا في سياستهم التعسفية تجاه الريف
المصرى .

أما عن وضع الفلاح في الفترة الأولى التى تمتد الى ٢٢٢
تقريبا فقد اعتبرت أرض مصر ملكا للتاج ، حتى ما منح عن طريق
الوسية أو الى المعابد فانه مردها جميعا للامبراطور .

وقد قسمت الأرض الى حقول صغيرة لكل قرية كونت نقابة
من الملاك وكانت تعد مسئولة قانونا عن ضرائب وإيجار الأرض
مسئولية جماعية ، فادا ترك فلاح زراعة أرضه تولى الباقون الدفع
عنه وكانت الأراضي التى على حافة الصحراء ملحقة بأراضي الدولة
وكان على فلاحي القرية زراعتها فيما عرف "épibole" (٢٦) هناك
أراض تظهر نتيجة الفيضان وهى ليست دائمة في تقديرات

الاحصاء ، اذ تقدر الضرائب وفقا لدرجة خصوبة الأرض . وأشارت
 مراسيم قسطنطين فيما بعد الى تلك النقابات "C. Th X. 29"
 وفي ٢٠٦ وصفت أراضى مستأجرة عن طريق الكومارخ "Comarch"
 وهو أحد أعيان القرية ومستول مجلسها بأنها أرض قرية وبعد
 تسليمك الدولة الأرض للمزارعين نجد في سجلات ثيادلفيا ، إشارة
 الى ان أراضى التاج أصبحت تخص القرية . . وفي مجموعة لاند
 "P. Lond" ٢٢٥ م أوامر مرسلة الى الكومارخ بخصوص الجباية .
 وفي نفس العام كومارخ في قرية موبوليس ، الأشموتين ، كان
 يملك سلطات لتحديد الإيجار . ونتيجة لازدياد الحركة التجارية
 في الاسكندرية لجأ عدد من الفلاحين لترك قراهم والعمل هناك
 وقد أمر كراكالا في مرسوم أصدره الى الفلاحين المقيمين بالاسكندرية
 بالعودة الى قراهم ، ولم يكن الهدف من المرسوم ربط الفلاح بالأرض
 ولكن الحاجة الى المزارعين الى جانب ضبط العملية الضريبية . ولم
 يكن للمرسوم تأثير دائم ، ففي عهد طيبيريوس ضمانة لحوالي ٦٠
 من أهل قلاذلفيا (اليوم) خاضعين لضريبة الرأس في الاسكندرية .
 ولكن مع استمرار النقص في الأيدي العاملة سعت الدولة الى ربط
 الفلاح والزامه بزراعة الأرض ، فهناك ما يشير فعلا الى إجبار
 المزارعين على زراعة أرض التاج حيث كان العيب لا يرفع الا بسبب
 المرض أو السن . ففي التماس أبولونيورا في عهد سبتيميوس
 سفريوس المرفوع الى والى مصر تشكو انها أجبرت على زراعة ٢٠
 أرورة من أرض التاج وان هذا كلعبها صحتها وثروتها ومعنى ذلك
 أن الضرائب كانت مجحفة بها ، والسبب الذي استندت اليه هو
 ان القانون يمنع عمل النساء في الزراعة . وبعد عدة مراسلات
 رفعت عنها الأعباء والزم بها آخرون كان عليهم دفع الضرائب بدلا
 منهم . وفي بردية من اكرنخوس (البهنسا) نرى رجلا يطلب
 دفع بعض الأعباء الزراعية عنه لكبر سنه ومرضه . ويمود تاريخ
 البردية الى القرن الرابع ، وقد اعتمد في ذلك على مرسوم أصدره

سفر يوس وكراكلا باعفاء من هم فوق سن الستين ، وأعيد في
قوانين دقلديانوس ومكسيميان (٢٩) .

ومع ذلك فالعلاج لم يتحول الى فن رغم صدور قانون لوالى
مصر في ٢٤٧ نص على ما يلى : (العلاج الذى تأخر فى دفع ماله
الحكومة يرتبط بمكانه الى أن يدفع ما عليه) (٣١) . سبتيموس
أيمبانوس المسمى بيونيسيوس استراتيجوس فى اريستوى
(الفيوم) : لى مزارع يتبع قسم فارو الصغير عليه البقاء فى
أرضه ، لأن ما يخص دخل الدولة المقدس مسئول عنه بدون تأخير
ووفقا للطلب المقدم الى من عليه الالتزام خمس سنوات تبعا لأوامر
الامبراطور ماركوس يوليوس فيليب ٢٤٢ - ٢٤٩ م . وتلى ذلك
قائمة بالأشخاص وممتلكاتهم (٣٠) . ومع ذلك فضائية المزارعين
كان مسموح لهم بالانتقال من منطقة لأخرى بسل ان الدولة قامت
أحيانا بنقل الملاحين من الأراضى التى تنقصها الحصوبة الى مناطق
أخرى والعلاج يوصف آنذاك بأنه حر . غنى بردية تعود الى عام
٢٩٧ ترى مسئول الاقليم يرسل الى كومارخ يسأله عن سبب
قبضه على شخص ، ويذكر له انه أرسل اليه موظفا لاستلامه وان
عليه أن يذكر ما ارتكبه فان هذا الشخص مواطن حر (٣١) .
وكان أجر العلاج فى الفيوم يتراوح بين دراهمة و ٣ أوبل والإيجار
حوالى ٢ كيلة عن الأرورة (٣٢) .

وهى الفترة البيزنطية حدد قانون قسطنطين سابق الذكر
سنة ٣٢٢ C. Th. V. 17. وقانون قسطنطينوس الذى ذكر ان
العلاج يباع مع الأرض C. Th. XIII وضع العلاج فى الامبراطورية
ومع ذلك ليس هناك أى دليل على ان تلك القوانين طبقت فى مصر .

وبابتداء من القرن الرابع ملكت الأرض للمستأجرين مقابل
دفع الضريبة ، واستمرت نقابات الملاحين كوحدة ائتمانية للقرية .
وفى بعض البرديات ذكرت العناية كمالكة للأرض (٣٣) وسبيودثيوس

مع العناية في فوائده الحق في ملكية الارض ، وجمع الضرائب الى جانب بحريم بملك الاجانب لاراضيها (C. J. XI - 59) وأعيد هذا القانون في مجموعة جستنيان . ولقد أصبح من حق الفلاح بيع الأرض . أما الأراضي التي تظهر نتيجة للفيضانات فكان يجري ملكها في مقابل شروط محفظة في السنوات التي يوجد فيها الفيضان ، ولذلك كانت الصرية تقرر في العام التالي لزراعتها .

وبدا في تلك الفترة نمو الصياع الكبرى نتيجة للبيع والمهر كما في حالة فلانيا يوسيا التي طلبت نقل الصرية الخاصة بمهرها الى زوجها (٣٤) ، فلقانون الروماني أباح للزوج استغلال أراضي زوجته التي حصلت عليها بمقتضى مهرها أو التأجير كما حدث بالنسبة لصياع اميبياوس وهو من كبار الاقطاعيين في انطونيوبوليس (الشيخ عبادة) حيث تشير سجلاته الى اراض استأجرها من كنيسة بيتو (٣٥) في نفس المنطقة . ولقد سعى كبار الموظفين الى استغلال سلطاتهم والتوسع في ملكية الأرض الزراعية على حساب صغار المزارعين وحاول هؤلاء التهرب من الضرائب ، والتعسف في الجباية ، عن طريق الدخول في حماية هؤلاء الموظفين .

وبلاحظ ان عددا من اصحاب الاقطاعيات كان يتولى وظائف كبرى في الدولة (٣٦) وهذا ما سمي الاباطرة للقضاء عليه فأصدر قسطنطينوس مرسوما سنة ٣٦٥ ينص على : اننا علمنا ان عددا من المزارعين المقيمين في مصر لجئوا الى حماة رسميين من الحكام العسكريين عن طريق وظائفهم استغلوا الوضع ، واني أرغب في أن كل من بلغت به الجراة لضم هؤلاء الأشخاص اليه بوعده الحماية ومنعهم من أداء ما عليهم من الأعباء العامة سيضطر لدفع الأعباء التي على الفلاح من مجموع الملاحين الذين هجروا قراهم وسقطت

اليه الدفع من دخله الشخصى ، وكل من دخل تحت حمايتهم وجب رفع هذه الحماية عنه (٣٧) .

وفي إحدى الرسائل الموجهة الى موظف عسكري لقبه الامالى بالحامى . وفي القرن الرابع ذكر سكان قرية اهمويا نيكوس كحامى ومع ذلك نراهم يرفضون الاستسلام اليه بدلا من بعض زملائهم الذين هربوا من اراضيه (نحن نرغب ان يعلم سيدنا نيكوس انه في عهد والدك أو أجدادك لم نسلم أنفسنا واننا نقدم ما يطلب منا سنويا ولا نسلم أنفسنا لأحد ، ولا يوجد أتباع في قرينك ولا يمكن لأحد أن يدخل واكبا) .

ولقد تبع مرسوم قنسططينيوس مراسيم أخرى وأصدر سيودثيوس الأول في عام ٣٩٥ مرسوما ضد الحماية موجهها الى حاكم مصر ، ان أى فرد أو أى مجموعة أو فئة اذا اكتشف انهم أصبحوا حماة للقرية سيقام عليهم الجزاء ، وملاك الاقطاع يجب ان يراجعوا وأن يخصموا للقوانين الامبراطورية حتى لو كانت ضد رغبتهم وأن يقوموا بأعباء الدولة (٣٨) ، وأى قرية تمتد على قوة الحماية أو على عددهم للتهرب من الأعباء العامة ستخضع للعقوبة . وكان الدافع لاصدار هذا القانون ازدياد قوة الملاك وازدراءهم للقانون . وفي قانون آخر يعود الى عهد سيودثيوس الثانى اشارة الى طبقة الهيمولوحى ، وذكر انهم من المزارعين الذين لم يحصلوا على أرض أو فقدوا ممتلكاتهم وخضعوا لأعباء الزراعة ، وأجبروا على أخذ الأرض المهجورة وأصبحوا أعضاء في مجلس القرية ومرتبطون به ، ولكن لهم الحق فى ايجار ممتلكات من الأراضى التى ظهرت نتيجة الفيضان ، ويبدو أن سيودثيوس أصدر قانونه هذا بناء على شكاوى من مسئولى القرية الذين كان عليهم زراعة الأراضى المهملة وتحمل المسئولية الضرائبية (٣٩) .

وفي ٢١٦ نشرت البرديات الى لجنة ثلاثية الفت في وقت سابق باحتصاصات قانونية واسعة لفحص كل حالات الملكية السابقة ، ولقد ووجهت بمعارضة من الملاك وانتهت الى اقرار الملكيات السابقة لعام ٣٩٨ والعت حالات الحماية فيما بعد ذلك ، كما الفت لقب الحامي نهائيا (٤٠) .

وقد انتقلت في ٤١٥ سلطات تلك اللجنة الى اجسطل الاسكندرية ، وانضج ماركيسوس في ٤٤١ الدوقات لعدد من العقوبات اذا تهاونوا في امور الحماية او في تنفيذ بنود القانون . واعاده جستينان في قانونه - وأكد زينون في قوانينه ايضا مبدأ العاء الحماية (٤١) ولقد حاول الملاك التلاعب بالقانون عن طريق التأخير الصوري أى قيام المالك الصغير بتأجير أرضه لأحد كبار الملاك ثم استعادتها بالايجار ثانيا وهذا منعت قوانين ليو ٤٦٨ واكد جستينان في قانونه رقم ١٣ .

ونلاحظ أن هذا الضغط الذي مارسه كبار الملاك لم يكن على العلاحين فقط بل على جامعي الضرائب ايضا فمرسوم ٤١٥ منع الكومارخ من الهروب من وظيفته في مظلة الحماية ، وربما يرجع هذا الى أن الموظفين لم يستطيعوا ممارسة واجباتهم بدون حماية الفرق العسكرية ، فوفقا لنظام دقلد يانوس تم الفصل بين السلطة العسكرية والمدنية - وهي مجموعة المتحف البريطاني خطابه من شخودة بن سيلاس يتعلق بزراعة الكروم ذكر فيه أن عددا من الفلاحين هرب والباقيين أصروا على تسليم نصف مولد زيادة (٤٢) ويشكو من قيامه باعباء الجباية فالفلاح رغم نمو الصباغ الكبرى ظل فلاحا حرا من حقه عقد القروض واستئجار الأرض ، حتمه القوانين والتشريعات الامبراطورية رغم تعسف الجباة ومحاولة الموظفين بمختلف الوسائل ابتزازه ، فاذا وصلنا الى القرن السادس

تجد أن وضع الفلاح كما يل : إما مالك صغير ، أو مستأجر ليدى
اقطاعي أو مالك داخل قرية متمتعة بالجباية الذاتية ، أو أجير . وقد
اختلفت طرق الجباية بالنسبة لكل منهم .

الفلاح في القرن السادس :

لا يمكن نعيم وضع الفلاح في القرن السادس الميلادي الا بدراسة
علاقته بالادارة البيزنطية ، فقد سعى الأباطرة منذ البداية الى ايجاد
نظام اداري ذي فاعلية يمكن الدولة من الحصول على ضرائبها ،
وفي مصر الوقت يكفل الأمن ، ولكن رغم التعديلات المستمرة التي
أدخلت على هذا النظام فلم يحقق ما هو مرجو منه ، بل نرى هذا
النظام يعد مسئولا عن كل ما حاق بالدولة من مشاكل في القرن
السادس . وقد قسمت مصر أيام أغسطس الى ثلاث أقسام : طيبة
ومصر الوسطى ، الأقاليم السبعة واقليم أرمينوى « الفيوم » ،
والدلتا ولم يكن لموظفي الأقاليم الثلاثة سلطة عسكرية بل كانت
اختصاصاتهم ادارية وكل قسم يتولاه حاكم يدعى *epistrategos*
ويرأسهم والي مصر والاسكندرية *praefectus* الذي يجمع بين
السلطتين العسكرية والمدنية وكان رومانيا . وأعاد دقلديانوس
تنظيم الولايات ، وفصل السلطة العسكرية عن الادارية ، وادمج
الولايات في وحدات ادارية كبرى عرفت بالدوقيات وقسمت مصر
الى ثلاثة أقسام : مصر العليا وطيبة ومصر السفلى وحكم القسمين
الأوليين وال يعمل لقب *praeses* والقسم الأخير الذي يشمل
الاسكندرية يتولاه حاكم لقب بوال مصر *praefectus* وفي ٢٨٢
انفصلت مصر عن الشرق وأصبحت ولاية مستقلة باسم دوقية مصر
على رأسها والي اجسطال .

وفي عهد جستنيان أعيد تنظيم الادارة في مصر وأصبحت مصر
مجموعة من الدوقيات متساوية المكانة هي مصر راجستامنيكا

واركاديا . من رأس الدلسا للشيوخ فصل ، وطيبة ثم ليبيا .
 وباستثناء ليبيا فإن ملك الدوقيات يرأس كل منها دوق أجسطال
 يجمع بين السلطين العسكرية والمدنية وقسمت جميعا الى قسمين
 يولى كل قسم وال يسمى *praeses* فيما عدا أركاديا . ولقد
 تولى وظيفة الدوق عدد من المصريين كابيون وكان يتحجب من بين
 الامراء ذوى المكانة العالية فى المجتمع كانت الادارة المالية تتبع
 الدوق ، وخاصة ما يتعلق بالخراج وحفظ الاموال كذك يتبعه عدد
 آخر من الادارات كادارة التجنيه والمحفوظات والمنظالم والخزانة
 ويصل معه عدد من المساعدين .

اما عن التقسيم الداخلى فانه فى عهد اغسطس قسمت الثلاثة
 اقسام الرئيسية الى اقاليم *nome* يولى كل اقليم موظف يحمل
 لقب *strategos* لعد ظل هذا التقسيم ساريا الى عام ٣٠٨ حيث
 قسمت مصر الى مجموعة من البلديات *Civitates* تتمتع بالحكم
 الذاتى وتتبع كل منها منطقة ريفية عرفت باسم *Choria* وقد
 قسمت تلك الى مراكز *Pagi* تعادل مراكز النظام القديم *Topa*
 ويتولى كل قسم موظف يسمى *praepositas* الذى يخضع لموظف
 يسمى *exactor* اختصاصاته مالية واصبح اللقب يطلق فيما بعد
 على الجابى وفى عهد ليو ٤٥٧ - ٤٧٤ ظهرت الباجاريات *pagarchus*
 وهى تطابق الاقليم القديم وتشمل كل ما يحيط بالمدينة من القرى
 وما يتبعها من ارض ، فالمدينة وما يحيط بها تعتبر وحدة ادارية
 تخضع للباجارك الذى يخضع للوالى *praeses* الذى يخضع
 للدوق حاكم الاقليم (٤٣) .

ولقد أكد جستنيان فى مرسومه رقم ١٢ أهمية الباجاريات
 فاصبحوا يقومون بتنفيذ الاحكام ويخضع لهم مجموعة من الموظفين
 منهم الحماة والمراقبون والكتاب والمساعدون والبحارة الذين ينقلون

الحراج . لكن لم يكن له سلطة على نواب البلديات وكان هؤلاء يتولون أمور الجباية المالية ولكن بعد انشاء منصبه لم تعد لهم تلك السلطات المالية (٤٤) .

وكان اختياره في البداية موكولا الى الدوق ، ثم أصبح يختار من الملاك المحليين وحمل بعضهم لقب كونت . وفي القرن السادس أصبحت سلطه هؤلاء الباجاركات محدودة بالأراضي المحيطة بالمدينة والتي لا تتمتع بالجباية الذاتية فلقد سميت الدولة لصمان حصولها على الحراج الى مع ما يعرف بالجباية الذاتية لعدد من القرى والاقطاعات وللكيسة (٤٥) . فأصبحت سلطة البارباك المالية مقصورة هنا على صغار المستأجرين الاحرار وعلى الاراضى التى تخص الدولة وان كانت الاشارات اليها قليلة فورد فى احدى البرديات التى تعود لعام ٥٢٣ م ذكر $18\frac{1}{4}$ أرورة من الأرض العامة فى الشيخ عباد مما يدل على أن غالبية الأرض انتقلت الى أيدي صغار الملاك ومع ذلك فان وضع الفلاح الحاصص لسلطان الساحاركية كان اسوأ من زملائه فى القرى المستقلة بالجباية ، فهؤلاء وجدوا مدافعين عن حقوقهم فى مجالس قراهم ، وكذلك حرص الاقطاعيون الى حد ما على مزارعتهم حتى لا تفقد الأرض انتاحها أما الفلاح هنا فقد تعرض الى أسوأ صنوف الارهاب والضغط .

وهناك نقطة حديرة بالملاحظة وهى أن كبار الملاك الذين تمتعوا بالجباية كانوا يرسلون أموالهم النقدية مباشرة الى الوالى فى الاقليم، أما العينية من القمح فترسل الى الاسكندرية ، وأدى هذا الى وجود عدد كبير من الموظفين يتبعون الاقطاع ، وهيكمل وظائفه يشبهه تقسيم الحكومة ، وحمل موظفهم القابا مشابهة لموظفى الدولة نجدها خلال سجلات ابيون فى مجموعة بردى اكسرنخوس (البهنا) التى تعود الى القرن السادس ويتردد عدد من الاسماء

كوكلاء لايبون هم نيوودور وجورج وفكتور وميناس وجميعهم يحملون
 ألقاب كونت ودوق مما يجعل من الصعب التمييز بينهم وبين موظفي
 الإدارة المحلية . بل انه من الثابت فعلا أن بعض الباجاركات عمالوا
 كوكلاء لايبون ، وايبون نفسه كان باجاركا ودوقا . (٤٦) وبذلك
 استطاع كبار الملاك السيطرة على إدارة الدولة سواء بأشخاصهم
 أو عن طريق وكلائهم وموظفي تلك الإدارات . ففي بردية من مجموعة
 هامبيرو من البهنسا (٤٧) وهي خطاب من جورج ليفكتور يصف
 فيكتور بأنه المدوب المالي Charutorius أي « كاتب السجل ومن
 مقدري الضريبة » وفي بردية أخرى من نفس المنطقة يوصف جورج
 بأنه كاتب السجل ودوق وقمص (٤٨) ، وكذلك يذكر مرة أخرى
 بلقب الدوق (٤٩) . وكان لجورج هذا سلطات قانونية جعلته
 يفصل في نزاع بين قريتين في البهنسا حيث قام الأهالي بسرقة جابي
 الخراج فأمر باحضار رئيس القرية والمساعدين له (٥٠) ووكيل
 آخر وهو فيكتور يتسلم مرتبه من ايبون وهو مرتب كبير اذا قيس
 بحساب هذا العصر فكان مرتبه ١٥ صولدا عن القسم الثاني عشر ،
 وميناس الذي ورد في برديات P Oxy 1858-59 ككاتب سجل
 مرثبي في الاقليم ، بجده في بردية P. Oxy 1860 يعمل
 كحامي لمدينة كينوبوليس (أبو صيربانا) حيث يعث الى نيوودور أحد
 وكلاء ايبون والذي يذكر هو الآخر قمص وباجارك يخبره بأنه
 « أرسل حصانا للمنزل الشريف » يقصد بيت ايبون ، « والكونت
 ثيمانوس الذي برد في شكوى مرفوعة الى ايبون من بعض الملاك
 لبحثه بوعده في تأجير أرض يوصف بالبارجاك وبالكونت . وحين
 يرسل ميناس ايبون يخاطبه سيدي الطيب (٥١) . فهذا التداخل
 لم ينح الفرصة لتحقيق العدالة الى جانب أن التفسير المستمر لم يتع
 الذمة أمام أحدهم لتفهم مشكلات اقليته ، فيرد في شكوى من

انطونيوبوليس (الشيخ عبادة) • انه توالى عليها ثمانية من
المديرين •

وكانت أغلب أراضي ذلك القسم في شكل أقطاعات صفرى ،
صفرى امرأة تؤجر قطعة أرض عن طريق حادتها والايجار كان
سويا ويبلغ ٢٨ قيراطا عن القسم الثالث عشر وفي مجموعة
كروم إشارة الى ايجار أرض والمالك والمستاجر يتقاسمان الضريبة
التي تبلغ نصف صولك (٥٣) وكانت الأرض في اسبينيا في البهنسا
مورعة بين عدد من الملاك • فمن هذا ينصح صحر الملكيات في ذلك
القسم •

ولكن الموظفين سواء كانوا باجاركات أو جامعي ضرائب
أو حراس حقول أم يوخوا العدالة على الإطلاق ، والدليل على ذلك
كثرة الشكاوى المرفوعة للوأي ضد الجبابة (٥٤) ففي التماس مرفوع
من فلاح يشكو بأن الجبابة فرضوا عليه نصيبا أكبر من رملاته فيما
يتعلق بالغيرة الحربية (٥٥) • وهناك التماس آخر لوالى مصر من
ثيادلفيا (بطن هريت) ذكر فيه اضطهاد الموظفين والجبابة ، حيث
حاولوا فرض أعباء إضافية بل حاولوا انتزاع الأرض منه لصناع
حاميه (٥٦) • وحير ما يوضح لنا أسلوب العمل رسالة من أحد
موظفى الضرائب الى أحد الجبابة • أحضر حالا ومعك كل ما طلبته
مك ، لاسي في حاجة ماسة اليه ، وأرسل رؤساء الحقول لجميع
الأعيان ، وحثهم على تجهيز كل صولك (٥٧) • وأقسم بحياة الإله
إذا لم يثبتوا حماسا في الجبابة سأنزل بهم العقاب • وأحضر جميع
المال الحاضر حاليا بسرعة وأحضر معك قدرا من التبيد والجبن •
فمن الواضح أن الموظف يضطط على رؤوسه في نفس الوقت
الذي يتقاضى منه رشاوى • ومن يردية تعود للقرن الخامس ومى
خطاب موجه من كاتب حسابات يتبع الاقليم يأمر الجبابة بالابتغاء

على المناصيل في الحقول لأنه لم يجر تسليم بقية الانتاج . ويذكر أنه لم يضغط جيدا على بقية الموظفين المسئولين عن الجباية (٥٨) وهي مجموعة يبيل رسالة غالبا من الباجارك الى موظفيه في مدينة هيراكليوبوليس (اهناسيا) يأمرهم بجمع صريبة المولون وهي « صريبة نقل القمح » والدخل الامبراطوري والضرائب عامة والديون ويبدو أن العلاحين عمدوا الى تأخير الضرائب فجمعت صريبة قسم متأخر في العام التالي (٥٩) .

ولقد قام المزارعون من جانبهم بمحاولة الهرب من الجباية ومساواة جامعي الضرائب . فحاول هؤلاء بدورهم التهرب من أعمالهم لضغط كبار الموظفين عليهم فيذكر أحد الجباة أنه جمع من قرية ميثيوس إحدى قرى كينوبوليس أبو صير يانا . من الضريبة الذهبية في القسم الذي وصريبة القمح للقسم الثالث عشر ١١ صولدا سلمت الى رئيس القرية و ٣٤ كيلة من القمح ، وأنه حين ذهب لقرية برينيوس لاثبات الجباية بقي يومين ولم يحصل على شيء ويذكر أنه يرغب في التخلص من عمله ، ٦٠٠ ، وكانت أجور الجباة عادة تصاف الى الصريبة وتساوي ١٥ قيراط على الصولدة . ولقد أدى هذا الاضطراب والتداخل بين السلطات الى احتفاء فاعلية السلطة ، فكثرت المشاحنات والخلافات بين القرى ففي نراع بين اثنين من الملاك وهما اثنان من المحامين حول جمل يخص أحدهما نزل في أرض الثاني فأصبابه حراس الحقول وتمرضوا لمزادعي وحراس حقول الطرف الآخر ، ويهدد المالك زميله بأنه أن لم يتخذ اجراء فسيستدخل كما سبق أن فعل بالنسبة لآخرين وبذلك بدأ النزاع في تصفية خلافاتهم بدون الرجوع الى السلطات رغم خضوع تلك المناطق لسلطان الباجاركية .

وقامت خلافات بين القرى بعضها وبعض وأصبح من المألوف خروج أهل قرية للتصدي على جيرانها ، ونرى في إحدى البرديات

ضابطا يأمر شخصا تابعيا له بأن يذهب الى القرية التي هاجمها
 جيرانها لحمايتها من تكرار الهجوم ويهدد بالتنصل المسلح اذا عاودوا
 الهجوم ويحمل رؤساء تلك القرى المسئولية (٦٢) . وارسل
 رئيس قرية اخرى الى زميله رئيس قرية تكيوتا ان الرعاة في قريته
 تشاجروا مع رعاة تليخيص وأخذوا بعض خرافهم وطالبه باعادة
 ممتلكاتهم (٦٣) . ومن قرية اسسيميا ارسل موظف الى الباحارك
 يطلب مددوب المحاولة التوفيق بين قريته وقرية اخرى ويطلب اعادة
 ما سرق ، بل ان رئيس القرية نفسها سرقت ممتلكاته وانهى عندها
 عن الملاك من المطلقه بسرقة . وفي بردية اخرى يذكر رجل في
 خطاب الى ابيه في ليكوبوليس (اسيوط) ان زوجته وابنه كادتا
 تقتلان خلال نزاع بين قريته وقرية اخرى (٦٤) . ولم يكن هناك
 تعاون بين الاقاليم بعضها وبعض فامرأة سرقت احدى الكنائس
 ولجأت الى قرية اخرى ورفض رؤساء القرية الثانية تسليمها ويشكو
 رئيس القرية الى حاكم الاقليم ويطلب تسليمها اليه (٦٥) .

اسما عن وصف الاملاح كمالك او مستاجر تحت سيطرة
 الياجارية فرغم تلك الاجراءات والاضطهادات فقد ظل حرا كما
 تؤكد عقود الياجار ، وكذلك كان الامر بالنسبة للاجراء الذين عملوا
 في فلاة تلك الاراضي حيث ذكر في أحد العقود حصول الاجير على
 صوله وهو اجر مجزى اذ انه يعادل ١٠ كيلات من القمح (٦٦)
 وان لم تذكر الفترة التي عملها بالصبط ومن القرن السابع في
 مجدوعة البودليان اتصال بين مالك ومزارع لديه يمنحه اجرا يبلغ
 صوله لموسم زراعة يبلغ خمسة اشهر (٦٧) .

ولقد حاولت الدولة مقاومة تصف موظفيها بوسيلتين فرض
 عقوبات كما حدث في مرسوم ١٣ الذي أصدره جستنيان حيث

فرض عقوبات على كبار الموظفين من دوقات وولاء وحكام أقاليم إذا تهاونوا في تطبيق العدالة ، أو بإشياء وظيفة الحامي .

الحامي :

يرجع إنشاء تلك الوظيفة لمهد فالسنيان ٢٦٠ - ٢٦٤ والهدف منها حماية الفقراء من ظلم الأغنياء ، والمزارعين من ظلم الجامعين للضرائب ، وتحقيق العدالة . وكان الحامي يعتبر رئيس هيئة نواب البلدية ويشترك في الإدارة المالية والعضائية .

وفي البداية كان ينتخبه والى الشرق ، ولكن منذ عام ٢٨٧ أصبحت المدينة تنتخب حاميا ودافع العولة الى ذلك أن أهل المدينة اقدر على اختيار من يمثلهم وكان يجرى انتخابه من بين رجال الدين والأعيان وبناء على رغبة كبار الملاك عادة وأدى هذا الى سيطرة كبار الملاك على تلك الوظيفة أيضا . ولم يكن باستطاعة الحامي الوفوف امام شخص كايون وأفراد أسرته الذين كان منهم الباجارك والقوق والقصل وتحول عدد منهم الى نواب له كاميناس الحامي الذي ورد في برديات P. Oxy 1858-1859 ككاتب للسجل ومقدر لضرائب ابيون (٦٨) وكان حامي مدينة كينوبوليس (أبو صبر بانه) في نفس الوقت وفي خطاب من ميناس الى جورج الذي يرد في نفس المجموعة كوكيل لابيون يطلب منه المسموح المالى المخصص لوظيفته عند ابيون ومن لهجة الخطاب تتضح كيف كانت العلاقة بين الموظف المفروض فيه العدالة وكيل المالك (بخلاف خطابي فانا أرسسل عظم تحماتي الى أخى النبيل وأدعوا الله أن يرعاك ويحافظ على عظمتك وأنا أحد من المناسب توقيع شخصك لأن الله يعلم كيف أشكرك ، وأدعو لك ، والى جانب ذلك كيف أرى اسمك المقدس النبيل ، وأبلغ شكري الى سيدنا فائق الصيت مندوب المالك وأنا أرحو أن

تمنحتني عظمك وأن نأمر بالمسحوح الذي يعطى لي كالمعتاد لأن الوقت
حان وفي النهاية يذكر « سارسل شكري لعمامتك وأرجو أن
تقبل عذري ياسيدي لأن خادمكم ابنى هو الذي كتب الخطاب وأنا
أكتب لك مع عظيم تعديري لعمامتك طالما أراكم » (٦٨) .

وفي رسالة يطلب ميناس من أحد مشرفي المحول أمهال جامعي
الخرم ، وفي نهايتها يذكر أنه سيمود لأعاب سيده اللورد (٦٩)
وفي خطاب آخر يرسل ميناس إلى نيسود وكييل إبيون هديه من
السمك بسببه الاحتفال بأحد الأعياد (٧٠) وبذلك يتضح كيف
كانت تطبق العدالة ! وكان الهدى من إنشاء الوظيفة أساسا حماية
العامة من تسلط الأغنياء والموظفين ولكن تحولت إلى قبول الالتماسات
في الأمور القانونية البسيطة بعد فشل من تولوها في تحقيق الهدى
الذي أنشئت من أجله . وفي ٥٠٤ رجع رجل التماسا للحامي ضد
امراة استولت على أرض له ربما كانت منزلا في مقابل مبلغ نقدي
لم يسنيه له (٧١) وفي بردية من ابهنسا التماس ضد صاحب
سروج أخذ ديننا ولم يرده (٧٢) . وهناك برديه تشير إلى التماس
للحامي بخصوص دين غير مدفوع يخص أحد أفراد أسرة إبيون
ويطلب الشاكي إجباره على الدفع وللأسف لم توضح البردية ما تم
ولا موقف الحامي ضد الأسرة التي يعمل في خدمتها (٧٣) . ومن
البهنسا أيضا رفعت شكوى إلى الحامي بخصوص شخص يدعى
سرويس يذكر أنه ضرب إلى درجة الموت ، ويطلب المالك الذي يعمل
عنده سرويس برفع الأمر للوالى ليحكم في الأمر لأن جايي الخراج
هو المسئول عما حدث . فالشاكي هنا يرى أن الحكم النهائي للوالى
وإن على الحامي رفع الأمر فقط (٧٤) رغم أن الحامي كانت له سلطات
قضائية . وفي الفترة الأخيرة أصبح حامى المدينة من الوظائف التي
يجرى التعيين فيها عن طريق السخرة ، وأصبحت مدة ولايته
مشتتة .

هذا بالنسبة للمزارعين الخاضعين للجبايات العادية ، أما من تمتع بالجباية الذاتية فكان له وتيسير خاص وسينعرض لكل منهما على حدة .

أولاً : القرى ذات الجباية الذاتية :

تمتع عدد من القرى بالجباية الذاتية فكون فلاسوها ما يشبه القيسون أو النقابة وهو استمرار للنظام القديم الذي كان موجودا في الفترة السابقة حيث كانت القرية مسئولة مسئولية جماعية عن ضرائبها ، ودعمت قوانين سيودثيوس دور تلك النقابات . وتظهر نقابات الفلاحين في عدد من وثائق القرن السادس . وفي إحدى برديات البهنسا نسبوا القرية كوحدة يتولى ادارتها مجلس أعيان Protocometes يرأسهم رئيس يسمى Meizon (٧٥) يتولى امر القضاء والإشراف المالي أحيانا ، وكان يحصل على أجر عيني أحيانا وتقدي أحيانا أخرى تم Comorchi وهي وظيفة طابعها مالي حيث يشرف على جمع الأموال في القرية ويسهم في تنظيم الشرطة وكان يتسلم من ١ - ٢٥ قيراط على كل مسوله . hydrophylox المسئول عن تسلم القرية لماء الفيضان hypodectes مسئول الخزانة ، وحراس الخقول وكانوا يشرفون على القوات وتنظيمها وطاقتها ، كان عملهم عن طريق السخرة ولكن فرض لهم جعل مالي . ثم الجباة exactor والكتاب وعمال البريد حيث يقومون بنقل الأموال مباشرة الى الولاية preases وقد كان هذا النظام مطبقا في جميع القرى سواء ما تمتع منها بالجباية الذاتية أو ظل تحت حكم الاقطاع أو العولة ، ولكن القرى المتمتعة بالجباية الذاتية كانت مسئلة ماديا وكان اتصالها بمكتب الوالي مباشرة ، وبالنسبة للاقطاعي كانت تتبع موظفي اقطاعه ، أما بالنسبة للعولة فهي تتبع موظفي الباجاركية .

• وكان لتلك القرى خزانة للضرائب تتصل بها إدارة للحسابات لتخديه المصروفات والجبايات والموظف المسئول عن تدوين الحساب يعرف باسم Logagraphe ويجرى اعداد قوائم بالضرائب التي اداها كل فرد مع ذكر اسمه ومقدارها ويرسلها مسئول الخزانة بعد ذلك الى مكتب الوالى . ويبدو أن العمل فى تلك الوظائف لم يكن مرغوبا فيه ، ففي مجموعة المتحف البريطانى رجل عين رئيسا لقرية Protocometes ضد ارادته (٧٦) وكان هناك أكثر من رئيس قرية فى برديات أفروديتو (كوم أشقوه) وفي مجموعة ماسبيرو (٧٧) وهناك أكثر من كومارخ فذكر فى بردية تعود للقرن الرابع اثنين من الكومارخ . وفي القرن الخامس والسادس نجد أن عدهم تصاعف . وفي بردية من البهنسا (٧٨) اشارة الى أربعة كومارخ من مسئولى القرية مسئولين عن النواحي المالية وتسليم الضرائب ، وكان هؤلاء الموظفون مسئولين عن الوفاء بالالتزامات المالية عن القرية . فاذا تأخروا أو عجزوا عن اداها تعرضوا للمعاقب والسجن . وفي بردية تعود للقرن السادس وهى خطاب موجه لشخصين يدعيان فيبميون وفيليب لا نعرف عملهما بالضبط يرسلان خطابا لدوق طيبة (الأقصر) يطلبان فيه ترك زوجات لكومارخ واثنين من حراس الحقول فى مقابل تعهدهم باحضار ازواجهم لتسليمهم للسجن اذا طولبوا ويبدو أنهم لم يؤدوا ما عليهم من التزامات ضريبية فقبض على وزجاتهم استيفاء للضريبة (٧٩) .

وكانت الأراضى فى القرى التى تتمتع بالجباية الذاتية ، اما ماكا لمجموعة القرية أو لصغار ملاك أو مستأجرة من اديرة . قرية أفروديتو (كوم أشقوه) تعتبر خير مثال للقرى المتمتعة بالحماية الذاتية فنجد فيها عددا من الملاك الأثرياء . وهؤلاء كونوا مجلس نقابتها كديسقورس الذى ورد ذكره فى عدد من بردياتها وان كان حجم ممتلكاته لا يتجاوز المائة أرورة أو أكثر قليلا ، حيث

أجر أرضا من دير أبو ساويرس ودفع لها كأجر عيني ٩٢ كيلة
وربما أن القرية في حدود ٢ - ٢ كيلة فإن ما أجسره من الدير
٣٠ أو ٤٠ أرورة ، وجزء كبير من الأراضي أجره المزارعون من كنيسة
رئيسي ومن الأديرة (٨٠) الأخرى في المنطقة . ومجموعة ماسبيرو
نحو العديد من عقود الإيجار وكلها تشمل مساحات مسجورة
تتراوح بين أرورة وعشرين (٨١) . وهناك عقد يشير لبيع
دير أبو ديوس واحد وربح أرورة لشخص يدعى ثيودور حيث
أعلنت سلطات أفروديتو عن تغيير المالك ومسئولياته الضرائب وهناك
إشارة (٨٢) لأراض تخص القرية في مجموعها . فأجر اثنان من
الملاحين قطعة أرض تخص القرية مقابل إيجار سنوي مقداره
صولدان الا ثلاثة قراريط وكيلتين من القمح وأرض أخرى تخص
القرية أجرها شخص في مقابل ١ نوميذما الا قراطين . (٨٣)
والفلاح في جميع هذه العقود كان حرا ، وربما مظهر السخرة
الوحيد كان بالنسبة لوظائف مجلس القرية وللعمل في القنوات
أما ما عدا ذلك فهي عقود إيجار بين أحرار .

وكان موظفو القرية مسئولين عن الجباية وفي أمر صادر إلى
أعيان أفروديتو أن الدفعة الأولى من القمح التي عليهم وقدرها
٤٠٥ أرداد كانت برسم الشحنة السعيدة إلى القسطنطينية .
أما الدفعة الثانية وقدرها ٢٠٠٠ أرداد فقط جرى شحنها على سمن
صغيرة وترتبط بمثونة الاسكندرية ، ولقد أشار قانون ١٣ إلى أن
قمح طيبة (الأقصر) المتجمع باسم الشحنة السعيدة من أنطونيو
بوليس « الشيخ عمادة » وهي بإجارية الإقليم يجب أن يكون هناك
في ١٩ أغسطس . وأن الذي برسم الاسكندرية ينبغي أن يرسل
قبل ١٠ أكتوبر . ويبدو أن بإجارية أنطونيو بوليس كانت تسلم
لها القرى المتمتعة بالجباية الذاتية ما جمعت من ضرائب القمح
كذلك الضرائب المالية ، ففي بردية تعود إلى القرن السادس يذكر

سكان القرية أنهم دفعوا من جلال حنا، الجامع، المسئول العام نقابة القرية ضرائب منتظمة بالنسبة للقسم الأول لحساب الصريية المنتظمة ولحساب الضرائب الأخرى ٢٧ صولدا ذهبيا ولقد قام حنا بتسليمه الى مسئول البنسك في الباجاركية (٨٤) . ولقد اعترض السكان على حنا المذكور لأن جولييان الباجارك حاول فرض ضريبة عليهم وكانوا يدفعون قراطين على الأرورة الصالحة لزراعة و ٨ قرايط لأراضي الكروم ولقد حاول الباجارك فرض صريية ٢٥ قرايط رغم انخفاض منسوب الميضان (٨٥) الى جانب أن أغلب أراضيهم رملية وليست جيدة الخصب . وكان هذا العمل من جانب الباجارك يعتبر تمديدا على حق تلك القرى ذات الجباية الذاتية ، حيث تجاهل حاكم اقليم أنطونيوبوليس تعاليم الامبراطور ليو الخاصة بامتناع القرية فسمى الى التدخل في جبايتها مما دفع أهلها الى رفع شكاياتهم الى الوالى .

ف هناك شكوى ضد الباجارك ميناس لاعارته على قريرتهم من أجل الحصول على الضرائب وبصحبه جنوده فاعتدوا على النساء والراهبات وسبوا القنوات وهاجموا القوافل وأخذوا درابهم وحصلوا منهم على ٧٠٠ صولدا لم يسلموا عنها ايصالا وكذلك فرض عليهم غرامة . وتعرض دياسقورس وهو أحد ملاكها للاعتداء، والمصادرة فقد أراد الباجارك جوليان هو الآخر اخضاع المدينة لضرائه ولما رفض الأهالي تعرضوا للاضطهاد والمصادرة . ولقد ذهب ديسقورس الى الامبراطور جستنيان يشكو له ما تعرض له هو وقريرته على يد الباجارك فيذكر في شكواه أنه وأسرتة كانوا من كبار الملاك وتولوا الجباية من خلال مجلس القرية الذي كانوا أعضاء فيه ويذكر أن شخصا يدعى سيوفليوس اغتصب منه الجباية ولم يسلمها للمكتب المسئول مما اضطر الفلاحين الى الدفع ثانية ، وبذلك حاققت الخسارة بكل من الخزائنة والفلاحين . وقام ديسقورس

بزيده ثانية الى القسطنطينية لتقديم شكواه مما دفع الامبراطور لتوبيخ الدوق على عدم تنفيذ الأوامر (٨٦) « أن ديسقورس حصر اليسا وأخبرنا أنه جاء من قرية في طيبة ، وأن والده كان أحد كبار الملاك هناك واعتماد أن يجمع ويسلم جميع ضرائب المنطقة الى وكيل المجلس ولقد تعرض لعظم فادح من حكام هذه الايام الذين لم يطيعوا منزلنا المقدس ومارسوا صايتهم ، وسيودثيوس المعظم استغل ميزة غياب الأب الحامي فجمع ضرائب القرية ولم يدفع شيئا للخزانة العامة وعلى ذلك فان الجباة المحليين عادوا ثانية الى جمع الضرائب وفرضها عليهم ، لقد حصل منا على خطاب مقدس الى فخامتكم بخصوص هذا الأمر ولكن مكائد هذا الشخص كانت أكثر فاعلية من أوامرنا وتعرض للمتمس لتعاقب دفعته الى المجيء اليها ثانية والتعرض للتأخير .

وعلى ذلك قررنا أن على سيادتكم أن تعطوا الفاعلية لخطابنا المقدس عن هذا السؤال الفنى للمتمس وأنه وقرية لن يجردوا عاما بعد عام مما هو حق لهم ويجب ألا يعرضوا على هذا الأساس لاستنزاف بسبب مدفوعات الضرائب العامة ، وعلى ذلك فقد ذكر أن بعض المسئولين في القرية سرقوا من المتمس وأخيه عددا من الممتلكات بإجراءات ضد العدالة ولذلك قررنا أن على فخامتكم فحص هذه الحالة وإذا وجدتها كما أبلغنا فيجب تحقيق العدالة للمتمس وأخيه وفق القانون . ولقد أخبرنا أن جوليان الباجارك في اقليم انطونيو بوليس رغب في وضع القرية تحت سلطان باجاركيته الضرائب رغم أنها تتبع نظام الحياة الذاتية وتدفع الضرائب مباشرة للمكتب المحل ولما رفضوا هذا الوضع هاجبهم وأنه ليس مذنباً بسبب استيلائه على ممتلكاتهم ، وباختصار استغل سلطته عليهم وعلى قريرتهم ولذلك قررنا أن على سيادتكم فحص الحالة بعدالة ، ووفقا للقانون وإذا وجدت على حق هو وأهالي قريرته فلن

يخضعوا لسلطان الباجراكية الفرائسي ، وتمنع جوليان السابق الذكر من التعرض لهم وتجملة يتصرف تصرفا عادلا تجاه المختصين ويزيل الأضرار التي لحقت به نتيجة لتصرفه السابق ، - وأمام هذا التدخل المستمر في أعمال مجلس القرية فإن أعضاء المجلس حاولوا التهرب من تلك الواجبات ، وتعيين غيرهم مع تحملهم للأعباء المالية فتبوء دور وهو أحد مسئولى القرية ، ويتعهد بأن يعطى كل السلطات للشخص القائم بعمله ويتعهد بأن يدفع عنه الأعباء (٨٧) .

ثانياً : الكنيسة :

كانت الكنيسة في القرن السادس تعد من كبار الملاك وتمتعت أراضيها بالحماية الذاتية ، بل حصلت على حق الحماية الذي حرم منه كبار الملاك ، وأرض الكنيسة نشأت نتيجة لهبات ومصادرات قسطنطين لصالح كنيسة القسطنطينية والإسكندرية في القرن الرابع ، إلى جانب أن الأديرة أدت إلى زيادة الملاك الكنيسة عن طريق هبات الأفراد لأحلامهم قبل انطراطهم في سلكها ، فالقسيس انطون ترك ثلاثمائة فدان للكنيسة ، وعندا كبيرا من الوصايا كسمن هبات للكنيسة ، على أرضية فلاقيوس فيبيوني من انطونيو بوليس ، الشيخ عبادة) منح أرضاً من أرضه مزروعة كروم للدير القديس جريما وترك للدير اختيار مكانها وعهد لراعي بالدير بالاشراف على أبنائه (٨٨) وفي وصية لأحد ولاة أركاديا (من الدلتا إلى الشيخ فضل) في القرن السادس أوصى بتعصبة منزلة للكنيسة (٨٩) ومجموعة كروم بها عدد من الوصايا عبارة عن هبات من رجال ونساء للكنيسة (٩٠) .

وتتضمن سجلات أبيون وأمنياتومس هبات للكنيسة ، فوثيقة حسابة خاصة بضميمة أبيون ذكر فيها أنه دفع ٥٠ فستات

للكنيسة : وفي بردية أخرى إشارة لندح ٢١ كيلة لرهبان دير pruchthb والرهبان دير Berka في البهشما (٩١) * وفي حسابات اينميالتوس هيئات لمعد من الاديرة فتسلم دير بيتو ٥٧٥ كيلة من القمح . ولقد حصلت الكنائس على بعض اراضي الحيازة emphyteusis وكانت اراضي مهنة تؤجرها الدولة لمدة طويلة مقابل ايجار منخفض وتزرع غالبا بأشجار كروم وزيتون ولقد فوضت عليها فيما بعد عويبة (٩٢) ومرسوم ٤١٥ الذي أصدره سيودثيوس اعترف بها كنيسة الاحبارية والقسطنطينية من اراض ولم يطبق القانون الصادر بشأن الحماية على الكنائس اذ صرح للأفراد بالسكوت في حماية الكنيسة فكانوا يهون اراضيهم لها ثم يودون لاستردادها ثانية بالايثار (٩٣) .

ولقد حاول جستنيان في مرسومه ١٢ الحد من الحماية التي تتمتع بها الكنائس فلقد لجأ الى الكنيسة عند من المتهربين من دفع الضرائب وكذلك المختلطين من الموظفين حتى يحتفظوا بما اختلسوه ، وطلب من مسئول الكنيسة الا يعطوا حق التجسس لكل من يطلبه بل سمح فقط لمن حصل على اجمال بتأجيل الضرائب من الموظفين المسئولين على أن يتعهد بسداد ما عليه ، ولقد تمتع رجال الدين بميزات عدة فكانوا يشتركون في اختيار الموظفين والإشراف على النواحي المالية . وأشرقوا بمعاونة المزارعين على صيانة الجسور .

ورغم استقلال الكنيسة فانما نجد في احدى برديات القسوس السادس تدخلا متافيا من الدولة في شئونها الخاصة . ففي خطاب موجه الى الأسقف سيجنيوس من شخصين يعلق ميرايبون في لحظة شخصين لم يذكر اسمه وانما يصفه بالتقص يطلب من الأسقف أن يخطط على رجل الكنيسة فيبسيون وفقا للخطاب المرسى اليه واذا

ظل فيبيون على رفضه فانه سيضطر لاتخاذ موقف لاجبار القس على الخضوع . ولم يوضح في الرسالة الدافع هل هو التأخير في دفع صرائب كانت تخص الدولة أو ايواؤه لبعض من حرمت القوانين لجوهم الى الكنيسة (٩٤) .

وهذا يدفعنا التساؤل هل كانت كل ارض الكنيسة معفاة من الضرائب ؟ لم يتمتع بالاعفاء التام الا الاراضي التي وصلتهم عن طريق هبة امبراطورية ، أما ارض الحيازة فقد دفعت عنها ضرائب وكذلك الاراضي التي وصلتهم عن طريق هبات فردية أو الشراء . ففي بردية تعود للقرن السادس بيعت ٣ اورو من الارض التي لا يصلها الفيضان الى دير في افروديتو (كوم اشقوه) ولكن تحصل الدير صرائب ١٤ اورو لان بقية تلك الاراضي كانت ملحقة بالارض عن طريق السخرة (٩٥) .

وهناك ايصال يشير الى كنيسة ابوللو فوبليوس Apollinoplos دفعت لمثونة فرقة جستنيان من السكتيين المعسكرين في Baylba صولدان و ٢١ قراطا وذكر انه عبه نصف سنوي (٩٦) .

ولقد تمتعت الكنيسة بحق الجباية الذاتية فكانت تجمع الضرائب من مؤجرى ارضها ، وقام الرهبان بزراعة بعض الاراضي وحصادها وعصر بعض كرومها بأنفسهم . فهناك ايصال مخالصة يعود الى القسرون السادس بين تيودور قسيس من بنتابوليس ورهبان دير بانكيونيس في الاشمونين اشترى منهم محصول النبيذ ودفع ١٥٠٠ . وسلموه له في الاسكندرية واعطاهم ايصالا بذلك ، والذي الايصال السابق ، ويبدو انه دفع ثمن المحصول قبل نصيبه (٩٧) ، ولقد كانت اغلب اراضي افروديتو ملكا للكنيسة اجرها افراد واقطاعيون . فهناك العديد من الايصالات كلها ايجارات وخرائب مدفوعة للكنيسة ، فاستاجر اوريليوس حنا

أرضاً من كنيسة أنطواني (٩٨) واشترى أوريليوس بولس أرضاً من كنيسة أبوديوس . وهناك إيصال من رجل دين إلى أبو سمريوس بخصوص دفع ضرائب القسم العاشر بواسطة رجاله (٩٩) وعلايوس ديسقورس أحد ملاك الأرض في كوم أشقوه كان أحد مساجري دير أبو ساويرس ودفع مقابل الإيجار قصداً (١٠٠) وانكوت إيميانيوس استاجر من دير بيتو أرضاً كانت الضرائب المدفوعة عليها كما يلي : ٤٠٣ كيلات في القسم الثاني و ٢٩٩٥ في القسم التاسع و ٤٣١ كيلة في القسم السابع وهذه الضرائب تدفع سنوياً ، وفي حساباته أيضاً أنه صرف لكنيسة الرومان (١٠١) : نوميذما و قيراطين ولا تعرف إذا كانت حبة أم خريبة . وذكرت حبة مقدارها ٢٠ كيلة لدير القديس بوثيميوس وفي بردية ثانية إشارة إلى أن أسقف أنريب دفع مقابل الصوف ٢ نوميذما إلا ٣ قراريط (١٠٢) . وفي بردية من حسابات أبيون أن دير أبوللس أمر له القنصل في الجزء الأول من القسم الثالث ب ٤٠٠ كيلة من القمح (١٠٣) .

وقام الرهبان بالاشراف على الزراعة في بعض ممتلكاتهم فأيصال مدفوعات من رهبان دير أندرياس لأشخاص مقابل حمل الدريس (١٠٣) وفي بردية تختص بنزاع بين مزارعين ودير يبدو مالكا للأرض حددوا بترك الأرض وعدم دفع ما عليهم إذا لم يسح الدير جماله من ارتياد أراضيهم (١٠٤) . ويبدو أن الكنيسة كانت تستعين أحياناً بجبلة تابعين لها فالكنيسة في هيرموبوليس (الأشمونين) كان لديها جبلة للضرائب البوعية والنقدية .

ثالثاً : الضياع الكبرى :

أما فلاحو الضياع الكبرى فلم يكونوا أسوأ فلاحى الدولة بل هم أفضل حالا من أولئك الذين خضعوا لسلطان الباجاريات ،

لحريص ملاك الارضي علي نتائج اراضيهم وخاصة ان هؤلاء الملاك كانوا اقل العناصر وفاء بالتزاماتهم المالية تجاه الدولة اعتيادا على ما شغلوه من مناصب ، فكانت عقود الايجار تتضمن الاشبارة الى انه في حالة ما اذا كان الانتاج غير مجز بسبب الفيضيان او الأعاصير تحفض الايجارات ، وكان المالك يسبدهم بالبذور والآلات وأدوات الزراعة فكريستودورا وهي عين كبار ملاك القرن الخامس تعرض مزارعيها بشتلات من الكروم . ولكن هذا لا يعنى أن الفيلاح لم يعان ما عاناه غيره من المزارعين من الجباة ووسائلهم في الابتزاز وهذا يدفعنا الى مناقشة عدة أمور :

اولا : كيفية بشة تلك الضياع .

ثانيا : وسائل انارتها وطرق الجباية .

ثالثا : هل كان المزارع في اراضى الاقطاع تابعيا او بمعنى

أصح قنا ام حرا له حقوقه وواجباته .

ولقد ذكرنا من قبل أن الضياع قد شحات نتيجة هبات امبراطورية لبعض افراد الأسرة المالكة وبعض المقربين اليها وبعض افراد الحاشية ، وكذلك تملك بعض مساحات عن طريق الشراء واستصلاح الأراضي ولكنها لم تكن تمثل آنذاك اقطاعات كبرى . لكن منذ بداية القرن الرابع بدأت تزداد الأراضي الخاصة نتيجة الهبة والميراث والزواج والشراء . ولقد تبع هذا نمو الجباية التي حاربتها الدولة وحرمتها منذ ٤١٦ وفرضت على من يمارسها العقاب . ومع ذلك فاننا نجد في القرن السادس مجموعات بردية كبيرة هي عبارة عن سجلات سادة اقطاعيين فمن كوم أنيقوه ووصلتينا ميجاليت ايمميانوس وديسقورس اللذين كانا وكيلاء لفترة ، ومن إليهنسما ووصلتينا سجلات أيبون : وأسرة أيبون هبة إحدى الأسر الكبيرة التي

يبدأت تظهر سجلاتها منذ القرن الخامس وهي ذات أصل مصري تولى إفرادها مناصب المنصليين والبيجايريين والدوقية ، وهي مجموعة برديات اكسرخوس (البهنسسا) برديات رقم ١٩١١ و ١٩١٢ و ١٩١٣ و ١٩١٤ وردت احصاءات لعدد من القرى التي كانت تتبع ابيون ومع ذلك فان الأسرة لم تذكر قرية ياكلها بل بان هناك ملاك آخرون الى جانب ابيون لهم أملاك في اكسرخوس (البهنسسا) وهي كيبوبوليس (أبو صير بانا) وميرموبوليس (الاشموين) وميرقليوبوليس (امناسيا) وفي إحدى البرديات ذكر ان صريه القمح النوعية التي قاموا بجمعها في كل من البهنسسا وكيبوبوليس (أبو صير بانا) تعادل ٣٥ ألف صولد . والضرية الذهبية ٢٤٥ ألف فيكون مجموع الضريبة ٥٩٥ ألف صولد . وهي ميرقليوبوليس (امناسيا) ٣٥ ألف صولد والضريبة الذهبية ٤٤٥ ألف صولد (١٠٥) ورغم ضخامة تلك الجبايات وما تدل عليه من مساحات الأرض فائداً نعلم ان أغلب الأراضي في تلك المدن كانت ملكا لكنايس أو أراضي ملكية فردية ، فقرارات الأباطرة حرمت الحماية والتبعية ولكنها لم تستطع منع الملكية لأن أغلبها ظهر نتيجة للميراث أو الزواج أو التاجير .

ولقد انقسم الاقطاع بمجموعة موظفين خاصين به كونوا الادارة الادارية ، فكان كل اقطاع ينقسم الى دوقيتين كل واحدة يديرها كونيوت وتحت ادارته ١٠ من المشرفين Pronetae ومجموعة من مسئولى الجباية وكتبة السجلات Chartulani مسئولى البنك يقومون بإصدار الايصالات المالية وتسلم الجبايات وحملها الى أبيون ، أو الى الامبيكندرية . ووزان الحبوب ، وبساق مسئول عن توزيع الخبز ، وقائد سفينة ، ومشرفى حقول ، ثم مجالس القرية العبادية التي تشمل رئيس القرية وحراسي الحقول ومشرفى الجسور . وكان أبيون يرسل خرائبه العينية مباشرة الى الامبيكندرية ففي

رسالة من وكيله جورج الى وكيل آخر هو فيكتور (أرجو سيادتكم أن ترسل ثيودور الجامع لان الضراف الموقر سيحضر لينصب الى الاسكندرية وانا لايمكن أن أبقيه طويلا) (١٠٦) ومن الملاحظ أن التقسيم السابق أدى الى الخلط بين موظفي الاقطاع وموظفي الدولة وأصبح من الصعب التمييز بينهما وخاصة أن بعضهم فعلا كان يجمع بين الوظيفتين ، الرسمية وكوكيل لايرن ومن هنا كان عدم مساءلة كبار الملاك عن تأخير الجباية فهم واتباعهم كبار الموظفين ، وبذلك أصبح من الصعب تحقيق العدالة حيث سخرت ادارات الدولة لمصلحتهم رغم محاولات جستنيان ومرسومه رقم ١٣ الذي حرص على عقاب كل من يستغل نفوذه .

وفي بردية عبارة عن خطاب من وكيل ابيون الى اثنين من افراد الأسرة وهما زوجته وشقيقته يصف أباها بالباجارك ثم يتحدث عن شقيقتها بول التربيون ، فمن الواضح انها كانت من كبار موظفي الدولة ، وفي عقد بين أحد وكلاء الاقطاع في قرية صغيرة تتبع اقطاع ابيون في الينسا وبين أحد وكلاء الأسرة نتضح الصورة التي كان يدار بها الاقطاع . فالوكيل يتعهد بالعمل لمدة سنة لدى ابيون في قريته والمنطقة المجاورة لها ويمد بالتعاون مع غيره من موظفي الاقطاع ، ويتنفذ أوامر السكرتير ، وتسليم المحصول عن طريق المدوب المالي . فيسلم القمح للموظف المسئول عن القوارب بالمنزل المبجل ، والمال لمسئول البنك ، وجميع الايصالات التي تصدر للمزارعين تصبح تحت مسئوليته وإذا حلت عجز كان عليه تحمل مسئوليته ، ويبدو أن جزءا من محصول القمح كان ينقل الى ابيون ففي خطاب لأحد الوكلاء يطلب إرسال البحارة لاستلام ١٠٠ كيلة من القمح من الحساب القديم ويسأل هل يرسله الى منزل ابيون مباشرة (١٠٧) ، ولعل ابيون تأخر في تأدية ما عليه ، ولقد حرص موظفوه على دقة الجباية فيذكر وكيله أنه سيدفع ١٠٥

كيلات زيادة لاختلاف مقياس التسليم عن التسليم فقد اختلف وزن الكيلة فهي في بعض البرديات ٤٦ قدماً وفي البعض الآخر ٤٠ قدماً وفي نهاية العقد يذكر أنه جمع ٢٠ صولاً وربما كانت هذه أجور للجباية ويبدو أن أجور الموظفين مرتفعة بالمحصول .

ولم يكن القيام بوظائف الإدارة في الاقطاع من الأمور المجرة فيما عدا المناصب الكبرى ، كالكونت والقصى وما اليهما حيث نال هؤلاء أجوراً عالية كميناس الذي حصل على ١٥ صولاً في الشهر الى جانب ما حصلوا عليه من هدايا فخرى فيكتور يتلقى مقادير من النبيل والسببانغ (١٠٨) ولكن في المستويات الادارية الصغرى المتمثلة في السكرتاريين وصغار الوكلاء الصورة تختلف في رسالة الى الدوق يذكر ثيودور المحامي أن سكرتيره حنا مسجل الاراضى لم يتسلم مسموحه في السنة الجديدة ويذكر له أنه ليس من المستحب الا يدفع مرتبه مدة طويلة .

ولم يكن عمل الجباة بالسهل فقد كان عليهم الحصول على الجبايات في الوقت المحدد والا تعرضوا لغرامات وللعقاب فلجأوا الى الشدة مع المزارعين وهؤلاء بدورهم تهربوا من تادية الضرائب . ولقد كان موظفو أبيون يقومون بمسح أرض الاقطاع وتقدير الضرائب فأحد وكلائه ويدعى بامبيوس كتب له عن مسح الأرض وكشف بالمزارعين والملاك والأراضى التى يصلها الفيضان والأراضى غير المزروعة (١٠٩) وربما أجحف الموظفون الموكلون بمسح الأرض بالأهالى أو فرضوا عليهم أعباء أكثر أو تجاهلوا أحد البنود الأساسية التى يجرى على أساسها تقدير الضريبة . وهى نوعية الأرض ونوعية المحصول وان كان أبيون وكبار معاونيه قد حرصوا الى حد ما على عدم الاساءة الى فلاحيههم مما قد يترتب عليه فرارهم ، وتركهم الأرض فلقد أرسل جورج الى فيكتور بخصوص جامعى الضرائب الذين

أصبوا إلى المزارعين في إحدى القرى التابعة لهم وعصبوا على رئيس
القرية واعتصموا حصانه فطلب منهم إعادة الحصان وترك رئيس
القرية (١١٠) ، وحسنهم مستوليه ما سيحدث .

ولقد كان لوظفي الاقطاع سلطات الشرطة عند سرقة الجاني
في قرية يتميوس ليرسل موظف من الاقطاع المتحقيق . وحين حدث
نزاع بين قريتين من قرى الاشمونيين في القرن السادس بسبب
سرقة ماثيه كتبوا الى المالك ان يكتب الى رئيس القرية ليعض
الحلاف وقد حضر وكيل المالك وفص الاشتباك (١١١) . وفي برديه
اخرى يتولى رئيس المساعدين أو الجبابة فص حلاف بين قريتين في
البهنسا ولم يكن من السهل على الجبابة جمع الضرائب وفي خطاب
وجه الى زوجة أبيون ان الجبابة لم يعطوا الجبابة رغم التنبيه عليهم
وتكرر هذا القول في خطاب آخر (١١٢) ويشكو جاب من إحدى
قرى كيبوبوليس (ابو صيربانا) انه لم يحصل على صولده واحد
وفي رسالة من كريستوفر أحد رؤساء الجبابة الى جيسورج وكيل
أبيون ان فلاحى اكتيريا Actrio لم يسلموا الى يوسف الجاني
خراج اراضيهم ويطلب ان يرسل شخص آخر لمساعدة الجامع
المذكور (١١٣) ولصعوبة الجبايات ولتهرب الجبابة استخدم أبيون
ما يعرف Buellari وهم جنود مهمتهم المساعدة في الجبابة وخاصة
ان الأمن لم يمد مستتباً في القرى فيرسل ثيودور (١١٤) السكرتير
وكاتب السجلات الى السكرتارين الآخرين والوكلاء الماليين يطلب
قول ابراهيم ونيكيتاس كيوكلادى (ارجو تعيين ابراهيم ونيكيتاس
حامل هذا الخطاب كيوكلادى اجتباء من شهر برمهات ودفعوا لهم
مسموحهم من الحبوب لانكم تعلمون اننا نحتاج لجنود ينفذون
بلا أي تأخير ، وذكر في كشف آخر اسما لاهؤلاء الجنود من بينهم
اسمان لجرمان وذكر لأجورهم (١١٥) وكان لا بيون سجن خاص

وهذا مما عاينوه يتجهون الإقطاع كما ورد في أحد حساباته ويدكر
حسابها تم استخلاصه بواسطة كيروسى الجاهى (١١٦) .

وبالنسبة لابيون فان عائد ضريبة ريسا كان كبيرا ولكن
بالنسبة لغيره من الملاك فان دخلهم لم يكن بنفس الصورة ولدينا
أمثلة للحصول كل من الكونت ايمميانوس وكرستودورا فأعطي
الأرض مؤجرة من الكنيسة وكان يدفع لها من كل مسة ضريبة
تقرب من ٤٠٠ كيلة وأجر ايمميانوس من شخص يدعى حنا بن موسى
ولا نعرف شخصيه قطعة أرض أخرى وكذلك أجر أرضا تخص
قرية أمرديتو (كوم اشقوه) حيث دفع اليها ضرائب نقدية في
القسم الثانى ٣ نوميذما الا ٩ قراريط وحصل على مخالصة (١١٧)
ودفع ٧٨ كيلة أخرى للكنيسة ثمن نقل طوب . ولناخذ كدليل
على نوعيات الحساب الدخل والمنصرف لديه حساب إحدى المزارع
وهى تالوس حيث دفعت تالوس عن القسم الثامن والتاسع ضرائب
كالآتى ٤٩ كيلة قمح و ١٣ كيلة شعير ومن المال قيراطين وقد وزع
ما دفعته كما يلى : ضريبة الأثونة (القمح) للقسم الثامن ٥٦ مدا
(الكيلة = ٣ مدا) تعادل ١٨ر٥ كيلة والقسم التاسع ٦٠ مدا
تعادل ٢٠ كيلة فالمجموع ١١٦ مدا يعادل ٣٨ ونصف كيلة ولا توجد
ضرائب نقدية ، فما تبقى لاييميانوس بعد تسليم الضريبة ١٠ كيلات
فاذا خصمنا نفقات الجباية فان ما يتحصيل عليه لا يعد دخلا
كبيرا (١١٨) .

كذلك كان الأمر بالنسبة لكريستودورا التى كانت من كبار
الملاك وحصلت على أملاكها عن طريق الهبة وكان إقطاعها في قرية
بشلا في هيرموبوليس (الاشمونيين) وأرض اضافية في قرية
سالمون . وكانت تتمتع في البداية بأعفاءات ضريبية وفى إحدى
السنوات التى انخفض فيها النيل ولم يجد المحصول اضطرت

لاحضار شتلات كروم جديدة بدلا من التي تلفت ولمدتهم بأوعية
وجرار لجميع العتب ، وكان دخل الاقطاع ما يقرب من ١٥٠ صولفا
وبعد وفاتها قسم بين أبنائها الأربعة . فصورة الاقطاع في مصر
تختلف تمام الاختلاف عن صورة الاقطاع القري كما هو واضح
وهذا يؤدي بنا الى تحديد موقف الفلاح في تلك الاقطاعات .

وضع الفلاح :

وأصبح من عقود الإيجار والقروض والضمانات انه كان فلاحا
حرا وأن بينه وبين المالك عقدا بين مستاجر ومالك لاسيد وتابع ،
فايمانيانوس قد ترك سجلا مفصلا بأسماء مزارعيه وما عليهم من
إيجارات يل ان حوالي ١٥٩ أرورة من أرضه مؤجرة من الدير ثم
أجرها هو الى مزارعيه ، وكان الإيجار يؤخذ على ثلاثة أقساط وأحيانا
كان يسمح بالتأخير في الدفع فنجد في حسابات مزارعيه احوالة من
القسم الثاني الى القسم الثالث (١١٩) .

وفي خطاب موجه الى أبيون يشكو عدد من المزارعين الكونت
ليمونوس وكيله حيث وعدمهم أبيون بتأجير أرض تابعة له ولكن
ليمونوس لم يف بالوعد ويذكر في نهاية الخطاب أن الكونت
لايخدم مصالح اللوق . ويبدو أن المزارعين قد تعرضوا عند سداد
إيجارهم لبعض المضايقات من جانب وكلاء الاقطاع فلقد أرسل
فيكتور لجورج شخصا يحمل رسالة تتضمن توصية ويطلب منه ان
ينهى حساباته بسرعة وبغون تأخير وعليه الا يعرضه لمضايقات
السكرتاريين أو غيرهم . وفي أحد الكشوف الخاصة بالاقطاع نجد
ذكرا لمزارعيه وعماله الزراعيين ومقدار ما يأخذ كل منهم « لمزارعي
الحدائق خارج البوابة في مقابل ٣ أرورات التي يزرعونها بالتفويض
٢٢ كيلة من المحصول ولكنيسة أبولو بوليس بأمر من سيدنا
القنصل ٤٠٠ كيلة من الجزء الأول من القسم الثالث ولرجسسال

الاسطبل كالمعتاد في القسم الثالث ٢٤ صولنا الى ٩٢ قيراطا ، ودفع
لحراس الحقول ولرى الحدائق وحديقة النضر الخاصة باتريجوس
ولصنف القناة ١٠ كيلات قمح والى ٢٠٠ ؟ حين روى ٦ قطع بخارج
الأرض كيله ، ولابراهيم الخزافو لرى خارج البوابة ولرى حدائق
مكسوراه في القسم الثالث خمس كيلات وربع ٠ وبقيّة الوثيقة
تشمل أجورا لعمال مقابل الرى وكان أبيون يمد مزارعيه بالجرار
لجنى العنب ثم عصره ٠ وهناك عدد من ايصالات الايجار جمعها
منسويون من القرى المختلفة وأشار الى أسماء المؤجرين ٠ وكانت
العقود تحدد الشروط على كلا الطرفين المالك والمستأجر وتمنح
تخفيضات للفلاح في حالة الفيضان المنخفض ٠ ففي التماس رفعه
مزارع ويسدو أنه أحد صغار وكلاء أبيون في إحدى القرى وكان
يؤجر أرضا من أبيون يطلب التسامح فيما عليه من ضرائب أنا عبدك
البائس أتقدم بهذا الالتماس انى أخدم سيدي كما خدمت آبائي
وأجدادك وأدفع الضرائب سنويا ولكن أراد الله أن تموت ماشيتي
في القسم ١١ و ١٢ واقتضت ٥ صولنا لاستطيع شراء ماشية بدلا
منها وعلى ذلك التمس من سيدي الرحمة ، فخدم سيدي رفضوا
أن يعينوني وإن لم تتركنى برحمتك ياسيدي فأننى لن أستطيع
البقاء في ممتلكاتك أو خدمة الاقطاع وأنا أرجو عظمتك أن تأمر
بالرحمة بي ٠ (١٢٠) فمن الواضح رغم لهجة الخطاب الدليّة التي
أصبحت واضحة من خلال المخطابات للتبادلة والتي امتدت حتى الى
الموظفين وأصبحت طابعا عاما بين الرئيس والمرحوس فإن الفلاح
لم يكن مرتبطا بالأرض فكما نرى في هذا الخطاب أنه يستطيع
تركها اذا شاء وفي مجموعة اكسرنخوس ٠ البهتسا ٠ إشارة الى
ايجارات دفعها مزارعو كروم وايجارات دفعتها قرى من المحصول
العيني وأغلب عقود الايجار كانت تتضمن استمرار الايجار لمدة عام
بضمان أملاك المستأجر ٠

ولقد اتفقت بعض المؤرخين المعروء التي تفترض ضمانات من القطاع
بعدم هياولة ارضه طوال هذه الاجيال على انها تلبية تربط القطاع
بالاخره . ولكنها كانت مجرد ضمانات للقطاع لان المستأجر كانت له هو
الآخر تعهدات على المالك بالا يخرجه من الارض . وفي برديّة (١٢١)
قام الطابعن بارسمالها الى معتمد الباجارك ميناس (من اورليوس
بامبيدانيوس رئيس السكك ابن جورج من مدينة الكسركوس
(البهسما) انا اعزى بكاهل اودلي وبالكفحات وبالقسم الانبراطوري
اتى قبلت من عظمتك عن طريق مسئلك المسئولية وتكلمت عن
اوريليوس بن ابراهيم بن هيرمينوس وميراث الكى جاء من القطاع
فادليوناس العيسى الذى تكفى عظمتك فى الكسركوس والمسجل
كفلاح مستخدم : انه سيجاهل العمل بالقطاع وسيظل فى مقاطعة
مع عائلته وزوجته وحيواناته وممتلكاته وانا اعطى ضمانتى على
هسدا وانما طلبت عن طريق عظمتك او مسئلك فى اى وقت
فماضيه واسمى) . ويصعد فى حالة فشله ان يدفع
٨ شولبات . ولقد اتفقت بعض المؤرخين تلك البردية ذليلا على
وجود القية فى مصر . رغم ان هذا النظام ليس وليد القرن
السادس . ففى روميات تعود الى القرن الثانى ضمانات مشابهة .
فهناك قسم هيرميوس بن هيرميوس لفسال وهنود حريفولوس
كونتلياكوس . وكذلك ضمانات من الفيوم تعود الى القرون الثالث
حيث يضمن اوريليوس سرايوس اوريليوس انناسيوس . وضمانات
اخرى لامراء تدعى اوريليا (١٢٢) .

وكذلك ضمانات من القرن الثالث يتعهد فيها فلافيوس ابون
كلسامن لاورييليوس فيكتور ببثانة فى اراضيه . وفى عام ٢٩٧ قام
اثثال من الكومارخ بضمان بقاء قطاع فى اوضة الى تمام المحصول
واستيفاء الفولة لعقودها (١٢٣) بل نجد الضمانات تضمنت الارض
الزراعية الى الوظائف حيث يطلب ضمان لبقاء الموظفين فى أعمالهم

وقلة تولى شخص يسمى شيرنيوس غيلة كجاني عند ابيون ، وطام فيكتور بيسان بقاكة في عملة (١٢٤) وهكذا كان الأمر بالنسبة لكل من يلتحق بعمل لدى ابيون وكان يحصل على ضمان املاكهم الى جانب الصيانة الشخصية . ولقد استمر نظام الضمان هذا في عصر في العهد الاسلامي بل ان ما عثرنا عليه من الوثائق كان أكثر غلظا من العصر البيزنطي ولم يعرف عن الاسلام انه استرق المزارعين ، فهي وسيلة لضمان بقائهم والزكاة بما عليهم من التزامات .

الضمان الامبراطورية :

ظل هناك نخوة من الارض ينصن امبراطورية بعد تملك الفلاحين لأرض التاج ولكن حجم هذه الأرض قد تقلص الى ضياع صفري وفقا لبيرويات القرن السادس . فلا تجد اشارة لها الا في احدى وثائق ابيون حيث ذكر اراضي في قرية بامبينا في البهنا ، وكانت جزءا من اراضي ابيون ، على انها ضياع امبراطورية وربما منعت كهبسة لابيون او تولى ادارتها لصالح الامبراطورية (١٢٥) .

تأخير الأناضى الزراعية :

منذ بداية القرون الرابع ملكت الدولة الأرض المؤجر بها وبدا مالوكا ظهور عقود الملكية ، وأصبح من حق المالك الصغير التصرف بالبيع والشراء ، وفي سجلات هيرموبوليس (الاشمونيين) وثائق تخص بيع الأرض وتعود لعهد دقلديانوس وكان يتوقف ثمن الأرض المباعة على طريقة ريعا ونسبة الضرائب وقربها من الأسواق ، وفي بعض العقود كان ينص على تحمل المسئولية الضرائبية .

ولم يكن نظام ايجاز الأرض حجة بالصلاح . بل حائط على كثير من حقوقه ، ففقد الايجاز التي تعود للقرنين السادس والسابع نصت على حق الفلاح وتعتيه في الحصول وما يدفعه للمالك وما على

المالك ينفوره تقديره من خدمات لصالحه سواء كانت بذورا أو أدوات زراعية أو آنية لعصر العنب ، وحددت نوعية الأرض لأن تقدير الضريبة يتوقف على نوع الأرض ووصول الفيضان إليها ونوع المحصول ومدة التعاقد . وكان المالك يشترط عادة على المزارع عدم ترك الأرض طوال مدة العقد . وخير تصوير لصيغة العقود بين المالك والمستأجر في هذه الفترة بردية تعود للقرن السابع وهي عقد لمدة ١٠ سنوات بين المالكة وهي سيبة تدعى صوفيا وشخص استأجر أرضها (١٢٦) وكانت الممتلكات الزراعية المراد تأجيرها تتكون من عدد من مزارع العنب وحقول مرتبطة بها ، وتشير البردية الى « جزء من الحقول في القسم الغربي وثلاث قسم من الحقول التي في الطريق العالي ونصف نصيب من القسم الثالث من الحدائق الصالحة للزراعة بحالة جيدة ، والنصف في الأشجار النامية والتي تحمل ثمارا وتلك التي لم تثمر من النخيل والبردى » . ويذكر من خلال العقد إمكانية ري الأرض ومدى وصول مياه الفيضان إليها والاستعانة بالوسائل الصناعية «الجزء الرابع من البئر» ، والأخرى التي في الشمال وبها مكانان للماء وهما داخل حقل يصله الماء مع الجزء الرابع في الغرب وهو في مكان عال ، والعقد سنارى المفعول ويبدأ دفع الأعباء من وقت بذر الحبوب ويذكر المستأجر أنه سيزرعه ببذور من عنده (فالمالك أحيانا كان يمد المستأجر بالحبوب) طبقا للمحصول الذي يرغب فيه وسيدفع كايجار سنوى ٣ صولونات ذهب بالإضافة الى ٢٢ قيراطا ونصف في كل مرة تروى الأرض التي يصلها الماء وعليه أن يحافظ على الأشجار المثمرة على حالتها ، ويذكر في حالة تعرض المحصول لرمال الصحراء في وقت البذر أو بعده فإنه سيدفع نصف الايجار المذكور فقط ٣ر٥ صولدا الا ٢٢ر٥ قيراط بالميزان السكندري . وحدد أوقات الدفع سنويا في شهر مسرى وخلال ١٩ يوما من دفع المال سيدفع نفقات عينية من النبيت ثم يذكر تعهداته بالنسبة للماء (ولكن نصف النصيب الخاص

بالعنب والحبوب سارويه بحيواناتي وأجور الرعاة ٠٠٠ وفي الشتاء
سارويه مرتين شهريا ولكن في الصيف عشر مرات ، وسباقم
للسيدة صوفيا المالكه نصف المحصول في مزارع العنب وانصف في
كل شجرة قنور) .

ودكر بالنسبة للعامل الزراعين انه سيدفع وفقا للمعتاد ٢٠
قراريك وليمه من اريتون ومندارا من الزيت وادا رعب العامل في
الرحيل فليرحل ويؤخذ التزامه بتكملة العصر سموات (فاذا رعب
في الرحيل سيدفع ٠٠٠ من الصولة الذهب بلا تأخير ولا تقاش) .
وفي النهاية يقسم بالله الى جانب شهادة الشهود على تعهد العبد
وفي عهد آخر يعود للقرن السادس او السابع يبدو المستاجر كعاصر
عنب ومزارع ويذكر انه سيتسلم اجره كمزارع وعاصر عنب أولا ،
ويبدو انه كان معه مزارع مشارك ، ويتعهد في حالة ترك شريكه
العمل ان يتولى هو جميع الامر ، ويشير الى ان كل ما يبذله يخصه
وانه سيأخذ ربع المحصول على الزراعة والربح على العصر ، وكل
النفقات التي يصرفها ستضاف على نفقات المحصول ويتعهد برى
الأرض خمس عشرة مرة في الشتاء واثنى عشرة مرة في الصيف
وكذلك رش المروغات بالماء وفي النهاية يذكر انه سيعطي منحة
السنوية المعتادة للزراعة والعصر مقياسان من الخمر و ٥٠٠ قطعة
جبين و ٥٠ قطعة من اللوف و ٦ أمداد من الزيت وكذلك يتعهد
بالاقامة في الأرض وعلم تركها الا عند نهاية المدة ، وكذلك فانه
على استعداد لتسليم الأرض متى طلب ذلك منه وفي حالة مفادته
لها قبل المدة يدفع ٦ صولونات كرامة (١٢٧) وفي النهاية يذكر
أن الايجار في القسم الرابع من المورة الضريبية ثم امضاه
٣ شهود .

وكان في حالة اختيار المستاجر للمحصول عليه أن يدفع ذهباً،
وكما هو واضح من النصوص فان الأرض غير الفيضانية كانت تتمتع

يتحميص ، وكان يحق للمستأجر الاعتراض على شروط الإيجار .
 واحتلت الإيجارات للأسباب التي سبق ذكرها من النوعية وسهولة
 الري الذي اختلف من إقليم إلى إقليم ففي اليوم كان الإيجار
 ٢٥ كيله عن الأرورة . (١٢٨) وكان المالك هو المسئول عن الصري .
 ويدفع المستأجر ثمن عمل القمح إلى الاسكندرية ولكن لا يدفع أجر
 النقل من الحقل إلى الشور . وكانت الإيجارات أحيانا معدية كما في
 مجموعة القلاحيث دفع المؤجر صولدا واحدا إيجارا للحقل (١٢٩)
 وأحيانا عينية كما في سجلات أبيون حيث أجرت ٣ أرورات من
 الحدائق وهي غالبا حدائق كروم مقابل ٢١٥ كلية من القمح ، ويبدو
 أن المؤجر استصلحها لأنه تسلمها على أساس أنها حشائش ، ولذلك
 اعتمد على ثمراته الخاصة ، وفي بردية يتعهد المستأجر بدفع ٥ كيلات
 من القمح تنخفض إلى ٢ في حالة انخفاض نسبة الفيضان . وعامة
 فإن إيجار أراض الحبوب عيني فحنا بن حنا من افروديتو (كوم
 اشقوه) يؤجر لمدة عام قطعة أرض والإيجار يدفع من القمح وقطع
 الجبن وفي عقد أرض خاص بورثة ديسقورس الإيجار عبارة عن
 عدة كيلات من القمح ويذكر أن الأرض تقع فيها قناة (١٣٠) وفي
 عقد ثالث اشترك ثلاثة في الزراعة والرعي وحراسة الحقول على
 نصف المحصول .

أما أراض العنب فكان من المتعارف عليه أن يدفع الإيجار
 مالا ومع ذلك فاوريليوس حنا استأجر أرضا لمدة عشر سنوات ودفع
 عنها ٢٦ اسطارا من النبذ على الأرورة . وفي عقد آخر اشترط أنه
 يمد المالك المستأجر بالبذور والماء فديسقورس أجر أرورة من الأرض
 وتعهده المالك يمده بالبذور والماء وفي حالة تعذر الري يمده بساقية
 وثيرانها وتاريخ العقد يعود للقرن السادس (١٣١) وهناك إيجارات
 كانت تجمع بين المدفوع النقدي والعيني ففلاح في أرض افروديتو
 (كوم اشقوه) أجر أرضا مقابل صولدين و ٣ قراريط وكيلتين من
 القمح (١٣٢) وغالبا كانت القيمة العينية تبلغ من ٢٤ إلى ٤٥ كيلة

الأرورة وفي القرن السادس كانت ١٠ كيلات قمحا تساوي صولدا
وفي بردية من البهنسا ٢٤ كيلة من القمح تعادل صولدين الا قيراطا .
وكانت الأرورة تنتج ٢١ كيلة من الحبوب . فالأيجار يعد أيجارا
مناسبا . وأحيانا كان على المستاجر دفع الضرائب في عقد في
سنة ٥٣١ أجرت أرض لمدة ٥ سنوات تمهلا للمستاجر بدفع الضرائب
الى جاسب ٢٠ كيلة من القمح .

أما عن البيع ففي القرن الثاني بيعت الأرورة في قرية البهنسا
ب ٢٥٠ دراهمة وكانت الـ ١٠٠ أرورة من النخيل تباع بما يعادل
١٥٤٠ دراهمة . وفي منتصف القرن السادس بيعت الأرورة ب ٨
صولدات الا ٦ قراريط ووافق المشتري على دفع الضرائب الخاصة
بالأرض التي بلغت قيراطا ونصف كيلة قمحا (١٣٢) .

وبالنسبة لأجور العمال الزراعيين آنذاك فإنها شاعلت تقسما
ملموسا في نسبتها وهناك ارتباط بين الأجور وسعر القمح فالأخير
يتحكم في الأول ففي عام ٧٨ ميلاديا كانت أجور العمال الزراعيين
في اليوم في هيرموبوليس (الاشمونيين) من ٢-٥ أوبل كان والأولاد
ياخذون أجرا أقل وثمن الأردب من القمح ١١ دراهمة (١٢٣) .
ومن قائمة في القرن الثالث تحوي أجور عمال في حقول عنب نجد
تفاوتا في أجورهم حسب نوع العمل . فهناك عمال حصلوا على ٣
دراخمة و ١ أوبل وآخرون على دراهمة وواحد أوبل وذكر أن المزارعين
الذين عليهم حفر الأرض و زرع الشتلات والرى يحصلون على ٥ أوبل .
وفي مرسوم دقلديابوس ٣٠١ حدد أجور العمال الزراعيين بـ ١٠٠
دراخمة وكانت كيلة القمح تساوي ١٠٠٠ دراهمة وفي ٣١٤ وصل
الأجر في الاشمونيين من ٤٠٠ - ٦٥٠ دراهمة وثمن كيلة القمح
١٠٠٠٠ دراهمة وتراوح أجر العمال بين ٢ و ٣ كيلة في الشهر في
بردية تعود لعام ٣٢٨ . وأصبح من المألوف حصول العمال على أجور
عينية خاصة الأشخاص المميزون كمشرفي الحقول ، ولقد اختلفت

الأجور من إقليم لاقليم ومن موسم لموسم . وفى القرن الخامس كانت أجور العمال الزراعيين وفقا لبردية لم تحدد فيها الولاية وهى عبارة عن حسابات ضيقة كما على : حصل المزارع على ١٠ كيلات من القمح ومراقب الحقول على ١٥ كيلة والعمال على كيلتين والراعى على ٤ كيلات ولم تحدد المدة بالضبط (١٣٤) . ودفع أبيون من يروى الأرض ٥ قراريط ودفع لمن قام بحراسة الحقول وري حديقة النضر ١٠ قراريط من القمح (١٣٥) .

السخرة :

أما عن الأعباء التى كانت على الملاح بطريق السخرة فقد فرضت عليه مع بداية الامبراطورية ما يعرف بالحصة الوضيمه *Munerea Sordida* وهى سخرة الـ ٥ أيام التى يفرض فيها العمل كرها فى مشروعات الدولة كبناء السدود وشق الترع وكان يمكن الاعفاء منها مقابل دفع أجر مالى (١٣٦) ، وكذلك كانت تسخر القواب فى نقل الحلال من القرى الى موانئ الشحن . وكان دافع الرومان لذلك اهتمامهم بأمور الري باستخدام الجنود فى العمل فى القنوات . ومع أزمة القرن الثالث قل الاهتمام فتهدمت الجسور واضطرب نظام الري ورغم ذلك فقد استمرت الدولة فى فرض عدد من الأعمال عن طريق السخرة كحارس الحقول ووظائف مجالس القرية والكومارخ الذى كانت من مهامه مراقبة منسوب الفيضان ومنع تحويل الماء أو كسر الحواجز قبل بلوغ الفيضان المنسوب المطلوب . وذكر سيودتيوس فى مرسوم له : ان من يسرق الماء من الجسور قبل أن يصل المنسوب الى ١٢ ذراعا سيخضع للعقوبة (١٣٧) "C. Th. Ix 32" ومرسوم ٤١٥ منع الموظفين المشرقيين على القنوات من الهرب تحت مظلة الحماية وأعلنت هذه التشريعات فى قانون جستنيان .

وكان مظهر ابيون يراقبون ارتفاع منسوب النيل في رسالة موجهة الى سكرتير ابيون يبلغه الموظف المسئول عن الملاحظة والاشراف على المقياس بمنسوب النيل في شهر مسرى ويذكر التفاصيل والملاحظات ونوع السدود التي استحدثت ويذكر ان النيل يرتفع آنذاك الى ١٢ ذراعا و٧ اصابع وكان ارتفاع النيل عن المنسوب الطبيعي يعرض البلاد للضرر كانحاضه فاذا وصل ١٢ ذراعا فقط أصاب البلاد بالمحط وادا زاد على ١٩ ذراعا هتدها بالفرق (١٣٨) . وكان كسر الجسور قبل وصول الفيضان الى مسوبه يعرض الى فرض عقوبات قاسية . وقد قبض على امرأة وأودعت في السجن بتهمة سرقة المياه (١٣٩) وفي مقاطعة ثيادلفيا كانت هناك أراض مرتفعة لا يصلها الفيضان وهذه كانت تدم بواسطة القنوات وأصبح من الصعب على الفلاحين دى أراضيهم فأرسلوا يلتئمسون نقلهم الى مكان أكثر ملائمة ، وهناك إحصالات تعود للقرن الثالث من اكسر نخوس (البهنسا) يرد فيها ذكر عمال ألزموا بالعمل ثلاثة شهور في قرية قناة تراجان (١٤٠) ، ولقد الرم ١٠ من كل قرية بالعمل في القنوات والجسور وفي بعض الأحيان مسحوا أجرا يتراوح بين ١٥ قيراط الى ٢٥ قيراط ولكن عملهم كان بطريق الاجبار ، ولقد فرضت ضريبة تعرف بضريبة الجسور naubia ، وهي بطلمية الاصل بلغت في الفترة الأولى من ١٠٠ - ١٥٠ دراخمة ولقد ذكر ابن عبد الحكم أن عند من كانوا يعملون في العصر الاسلامي في تطهير القنوات والجسور بلغوا ١٢٠ ألفا ومن المؤكد أنهم عرفوا هذا النظام عن بيزنطة .

القرايب :

كانت مصر تعتبر من الأملاك الخاصة بالامبراطور وليست الولاية التابعة للامبراطورية ، ولقد فرض عليها عدد من الضرائب

بعضها بقدى والآخر عيني وأهم الضرائب فرضت على البشر وعلى الأرض وفرضت ضريبة الرأس *Leographia* ومقدارها من ٤٠ إلى ٤٨ دراهمة على المواطنين المصريين وعفى عنها سكان الاسكندرية أما المواطنون اليونان من سكان المواسم فدفعوا الربع ثم أعفوا عنها بعد ذلك (١٤١) وقد اختلفت ضريبة الرأس باختلاف الاقليم ولم يكن للكهنة امتيازات فقد أعفوا إعفاء محدوداً . ولقد استمرت مفروضة على المصريين حتى بعد منح كراكلا المواطنة لشعوب الامبراطورية فأعفى عنها سكان المدن وظلت على الريف وفي عهد دقلديانوس أخرى احصاء لسكان مصر لتحديد من تفرض عليهم ضريبة الرأس وكان فرضها من سن اثني عشر عاماً . وابتداء من القرن الرابع لم تعد تذكر في سجلات الضرائب وكان ارتفاع أسعار القمح نسبياً سبباً في خفض قيمة تلك الضريبة التي تجنى نقداً وضريبة الرأس التي كانت تساوي ٤٠ دراهمة من ١٠ - ٢٠ كيلة أصبحت في عهد دقلديانوس تساوي من ٢ - ٣ كيلات ولكن في سجلات القرن السادس الضريبة لا نجد أي ذكر لضريبة من ذلك النوع أما الأرض فإن أغلبها في الفترة الأولى يتبع الدولة وهذه فرضت عليها ايجارات ، أما ما حصل عليه بعض الأفراد أو أعضاء الأسرة المالكة فقد فرضت على ما لم يتمتع منه بالإعفاء ضريبة تبلغ الخمس تسمى ضريبة الحيازة . وبالنسبة للأراضي التي قام الأفراد بشرائها من الدولة واستصلاحها فكانت تفرض ضريبة على الأرورة ، وفرضت على المحاصيل ضريبة بلغت على القمح والشعير ١/٥ كيلة عن الأرورة في عام ٣١٣ وفي عام ٣١٨ أقل من كيلة على الأرورة وبعد ٣١٩ أصبحت الضريبة أقل من نصف كيلة إلى جانب ضريبة أخرى تعرف بحراسة النهر لصيانة الجسور والقنوات . ثم ضريبة *annona civica* وهي ضريبة القمح وجسمت في عهد أغسطس ٢٠ مليون مد (قمح) = ٦ مليون أردب وكانت تفرض

عن محاصيل أخرى إلى جانب القمح وهي الشعير والقمح والبصل والكتان والزيتون ، وكانت في البداية عبئا استثنائيا يفرض في حالة الطوارئ أو في حالة المجاعة في روما أو لإمداد الجيش بالطعام في أثناء الحرب ، ولكن منذ القرن الثالث أكلتها مراسيم الإباطرة وعرفت بالأنونة أو الميرة الأهلية وكان القمح الذي يرسل إلى روما ثم يوزع فيها بعد يعرف بالشحنة السعيدة ، وكان إلى الاسكندرية مستولا عن الأنونة الأهلية ونقلها إلى القسطنطينية (١٤٢) وبلغت ١٧/٤ كيلة عن الارورة .

وفي أثناء أزمة القرن الثالث والحروب الأهلية الناشئة آنذاك لم يعد الحنود يحصلون على أجورهم نقدا بل أصبحوا يحصلون عليها عينا إلى جانب هبات مالية يحصلون عليها من آن لآخر ، ولكن أجورهم الناتجة كانت تتكون من مسموح عيني . وأكده دقلديانوس هذا في قانونه فكانوا يتسلمون مرتباتهم قمحا وزيتا ونبثا وملحا ولحم خنزير أو ما يكفي الجند لمدة عام من الغذاء وسميت بالأنونة الحربية *annona militaris* وكانت تختلف حسب درجة الجندى وهناك أيضا مسموح خاص بجيادهم *Coptium* ولقد فرض دقلديانوس تلك الضريبة على جميع ولايات امبراطوريته ولكن لم يثبت مقدارها وكان يصدر بها في عهده مرسوم كل سنة وفقا لاحتياجات الدولة وظروف الولاية وكانت تراجع من فترة لفترة عن مسح الأرض (١٤٤) .

ولقد فرض سبتيموس سيفيريوس ضريبة التاج على الفلاح والجمال والخيول والماشية ولكن سيفيريوس الاسكندر الفها ، وفرضت على الزيتون والبلح والكروم والفواكه ضريبة . ولكنها كانت قليلة نسبيا تشجعا للإنتاج المحلي . وكانت تفرض ضريبة تعرف بالنولون (*noulage*) على شحن القمح وكان البحارة الذين ينقلون القمح يستغرون ويقومون بأعمالهم كسبه . وكان جزء من

شحنة القمح يبقى بالاسكندرية لثروتها ولدفع مرتبات الموظفين التي أصبحت عينية في القرن الرابع -

ولقد سعى دقلديانوس لاصلاح النظام الضرائبي اسجده لشكوى الأهالي من كثرة الحبايات نتيجة هجر المزارعين لقراهم فأعيد مسح أراضي الامبراطورية ووضع التقدير الجديد على أساس وحدة اساج الأرض (١٤١) (lugum) من الأرض الصالحة للزراعة. وعدد الأقسام في الوحدة يختلف وفقا لخصوبة الأرض فهناك وحدة لمزارع العنب والزيتون ووحدة للحبوب وهكذا وقدرت الضريبة على أساس هذه الوحدة - والوحدة تمثل هذا الجزء من الأرض الذي يستطيع زراعتها مرد (Caput) وان كان بعض المؤرخين Savigny Seeck يذكر أن كلا منهما ضريبة مختلفة ولكن (Piganiol) يقرر أنها ضريبة واحدة فيذكر أن (Capitation) وحدة الانتاج البشرى للعرد ليست ضريبة بل وحدة تقدير الضريبة لأنها وحدة قياس الانتاج الفردي سواء بالنسبة للمزارع الصغير أو الأجير الزراعى وكانت المرأة نصف فرد (Caput) وكان تقدير الضريبة وفقا للرسوم الامبراطورى الصادر برقم ٢٩٧ يجرى كل ٥ سنوات ثم أصبح يجرى كل ١٥ عاما وفي مرسوم والى مصر سنة ٢٩٦ أرسينوى أمينوس - ان تقدير الضريبة العامة لم يأخذ مجرى طبيعيا بحيث كان على البعض اعباء خفيفة وآخرون أدهقوا بأعباء ثقيلة ، وقررنا أن نقضى على ذلك التطبيق السيمى فى ولاياتنا ، مقياسا ثابتا للضرائب ، وعلى ذلك فانى فرضت نصيبا على كل أسرة ، كل وفقا لنوعها ونصيبا على عامل أو رأس من المواطنين فى الريف مع مراعاة الحد الأعلى والأدنى والمقدرة ، - ففرض الضرائب على الأرورة وفقا لنوعها المقصود به هنا نوع الأرض أرض كروم أو مراع أو أرض فيضانية أو قواكه أو حدائق وسوى فى هذا بين جميع الأرض سواء كانت أرض تاح أو لوسية والذى مزايا الأراضى

التي كان قد حصل عليها الاغريق من قبل ، وأرض الجند المسرحين .

وهناك اشارة الى دفع الميرة الحربية في عام ٢٨٧ ورغم انها كانت ترفع عينا فانها كانت تقدر نقدا فقدرت بثمانية درخمت وهي تساوي نصف كيلة قمحا . وكان على المزارعين دفع ضرائب للفرق الموجسودة في ايطونيوبوليس (الشيخ عبادة) وهيرموليس (الاشمونيين) ولقد أصبحت ضريبة الأرض أهم ضريبة منذ عهد قسطنطين بعد تلك المزارعين الأرض ، فبعد أن كانوا اجراء للحكومة أصبحوا ملاكا تفرض عليهم ضريبة ، وكانت الضريبة مالية كما كانت عينية واستبعد ربط الانتاج بالأرض وأصبحت قيمة الضريبة موحدة على الارور و طبقت نفس القيمة على كل الأراضي الصالحة للزراعة . وفي سجل هيرموبوليس (الاشمونيين) ايصالات مخالصة تعود للقرن الرابع أصدرها والي الاسكندرية للمستولين عن الانوية الأهلية في ذلك الاقليم يذكر فيها أنهم أدوا ما عليهم من أعباء (١٤٥) .

ولقد حرص سيودثيوس في قانونه على تحقيق العدالة في الجباية فأعاد ذكر قانون يهود لعام ٣٢٠ Th. Cod. XI. VII 3 « بالنسبة لمنفوعات الضرائب فلن يقاسى أى شخص من أيد غير أمينة أو أحكام ظالمة ، ولن يساق بسوط أو يجلد أو يتعرض لمذيب أو اضطهاد فالسجون للمجرمين ووفقا لهذا القانون فإن دافع الضرائب سيكون في مأمن ، ولقد عباد وكرر هذا في فقرة أخرى من قانونه ويبدو أن الشكوى ارتفعت في الولايات من ظلم الجباة وقانون آخر يعود الى ٣٢٥/٣٢ Th. Cod XI XVI. 3 « مهما يكن السبب الضروري لتقدير الضرائب في كل ولاية سيكون وفقا لتقديرات واتجاهات الحكام وليضع في الاعتبار مجموع الطبقات الدنيا وأنها لن تخضع لطغيان ولن يقاسوا نتيجة الانتهاكات والاعتداءات » .

في القرن السادس ذكر جستنيان أن الضريبة تستند عند الجباية والمقصود الضريبة المالية فانه جرى تسليم ٨ مليون كيلة من القمح إلى القسطنطينية في عهده ولقد ظل تقدير الضريبة على أساس نوع الأرض والمحصول فسجل انطونيوبوليس (الشيخ عبادة) (١٤٦) يشير إلى ضريبة القمح في القرن السادس مقدرة كما يلي ١٥٠ كيلة لأرض القمح $\frac{1}{4}$ من الكيلة لأرض الكروم و $\frac{1}{3}$ كيلة لأرض الحشائش فقد كانت الانونة تصد من أهم الضرائب إلى جانب الضريبة المالية التي يرسم الامبراطور والتي على الفدان وضريبة الانونة الحربية تعادل ربع كيلة وضرائب جباية من ١٥٠ - ٢٥٠ قيراط . وكانت الضريبة النقدية على الاراضي تعادل ١٥٠ قيراط على الفدان الصالح للزراعة في الشيخ عبادة وقبراطين في كوم أشقوه و ٨ قراريط على الكروم . وبلغت في الفيوم قبل الفتح الاسلامي ٣ قراريط .

وبالرغم من أن ضريبة الأرض كانت نقدية فلقد دفعت في بعض الأحيان عينا . فدفع بعض المزارعين مقادير من النبيذ وفي هيرموبوليس (الأشمونيين) سلمت الضريبة شعيرا وفي أفروديتو (كوم أشقوه) دفعت ضرائبها للجامع حنا بالنسبة للقسم الأول كما يلي ، ٢٧ صولد ذهباً و ١٠ قراريط من حساب الضريبة المنتظمة ، والمقصود بها ضريبة الأرض والميرة العادية وربما الميرة الحربية أيضاً (١٤٧) وفي أحد الايصالات دفعت الكنيسة ضرائبها نقداً (القسم العاشر ١٢ صولداً من الذهب الا خمسة قراريط) ولم تذكر نوعية المحصول الذي دفع عنه هذا المقدار وهل يخص الانونة أو ضرائب الأرض .

وبالنسبة للانونة الحربية فمن نطاب يرجع للقرن الخامس وهو الثماني للوالي في طيبة من أحد المزارعين أن الانونة الحربية جمعت من قرينته ولكنه حصل نصيباً أكثر مما فرض على جيرانه ويطلب

العدانة والمساواة بغيره (فمن المعروف أنها موحدة النسبة ربع كيلة على الأرورة) وكذلك صدر إحصال من معسكر Paichis في طيبة يشير إلى تسليم الأنونة الحربية للقسم الرابع وذكر أنها ٢٠٠ مد .

وفي سجل ايمميانوس ذكر الضرائب التي تسلم للبياجارية وكانت الضرائب تجبى بالك ورساوى ٢ كيلات رغم أن ايمميانوس استعمل الكيلة في حسابه . فيذكر أنه دفع للأنونة الحربية ٩٥ كيلة سلمت للفرق الخاصة بانطونيوبوليس (الشيخ عبادة) وذكر في سجله صرائب أخرى كضريبة الأنونة الأهلية وضرائب المدينة وضرائب قرية أفروديتو وقدرت الضريبة عليه ١٥ كيلة للأرورة من أرض القمح وكانت الصرائب تحصل منه على ثلاثة أقسام فيجبى جزء كل ٤ شهور (١٤٨) وسجلات مزارع ابيون تشير إلى أنه جرى جمع ضريبة نقدية وعينية فيذكر أن الضرائب على كينوبوليس (أبو صير بانا) كما يلي : ١٠٠٨ صولداد عن المذخوع الأول من القسم الثاني وكذلك نفس القية بالنسبة لأكسر نخوس (البهنسا) (١٤٩) وفي بردية أخرى يذكر الجابى أنه جمع من قرية موشيس في البهنسا لضريبة القمح في القسم الثالث عشر ١١ صولدا من الضريبة الذهبية و ٢٤ كيلة قمحا من الميزان السكندري ولقد قدرت الضريبة النوعية في البهنسا على أساس أن ١٠ كيلات قمحا تعادل صولدا . وكانت الضرائب النوعية المفروضة على كل إقليم يجمع في عاصمة الإقليم حيث ترسل كل قرية مجسوع نصيبها ثم تشحن إلى الاسكندرية لأرسالها إلى القسطنطينية .

وبسبب بعض الأحوال الاستثنائية جرى تحصيل الضريبة نقدا بدلا من القمح ، ففي عهد موريس ٥٨٢ - ٦٠٠ باع كل ما هو مقرر على مصر من ضريبة القمح واستعاض عنها بالمال وفي وثيقة من القرن السابع ذكر لتحصيل ضريبة القمح نقدا .

عاجذا حاولنا احصاء ما يدفعه الفلاح من الضرائب في القرن السادس واولا كل السابع الى الفتح الاسلامي كفى كفا على : $\frac{1}{4}$ كيلة للأرورة وخرينة الأرض $\frac{1}{4}$ قيراط وخرائب نقدية نصف قيراط والميرة المحلية ربع قيراط ثم خرائب نقل القمح فيجموع الصريسة يصل الى ٤ كيلات سنويا .

ويتصير خونسوف الى انسا لو احذنا ارض انطونيوبوليس (الشيخ عبادة) كمقياس لتوسط الضرائب حيث كانت الضرائب على الأنونة الأهلية ٦٠٠ كيلة والحربية ٢٣٥ كيلة الى جانب الضرائب الأخرى وهما حولناهم الى معدل نقدي فان الضرائب تصل الى ما يقرب من ٢ مليون صولة على مصر جميعا (١٥٩) .

وفي النهاية نستطيع القول انه من دراسة وضع الفلاح ونظام الأرض في الفترة البيزنطية يتضح ان الفلاح خضع في البداية لوضع شبه الطاعى وابتداء من الفترة البيزنطية أصبح مالكا ولكنه في كلتا الحالتين كان حرا ولم يكن قننا . ف نظام الملكية الرراعية وعلاقة الفلاح بالأرض اختلف في مصر عنه في العرب ، وأن أباطرة بيزنطة حاولوا تحقيق العدالة الضريبية لضمان دخل مصر الذى كان مصفرا أساسيا بالنسبة للإمبراطورية ولكن موظفيهم وجبانهم لم يحاولوا تطبيق القانون فظل مجرد نظريات مثالية .

الفلاح في ظل الحكم العربي

في عام ٦٤١ م - ٢٠ هـ فتح العرب مصر ، وكان هذا الفتح بداية
 لحقبة تاريخية جديدة . وقد اختلف المؤرخون العرب حول نوعية
 الفتح وشروط الصلح هل فتحت البلاد عنوة أو صلحا ، لأن الشريعة
 الاسلامية حددت موقعها بجاء الارض وفقا لنوعية الفتح ، فكما ذكر
 ابو عبيدة (فهي اما ارض اسم عليها اهلها فهي لهم ملك ايمانهم
 وهي ارض عشر ، لاشئ عنيتهم فيها غيره . وارض اقتتحت صلحا على
 حراج معلوم ، فهي على ما صولحوا عليه لا يلزمهم اكثر منه . وارض
 احدث عنوة فهي التي احلت فيها المسلمون ، فقال بعضهم : سبيلها
 سبيل الغنيمة ، فتخمس وتقسم فيكون اربعة اخماسها خططا بين
 الذين افتتحوها خاصة ، ويكون الخمس الباقي لمن سمي الله ببارك
 تعالى . وقال بعضهم : بل حكمها والنظر فيها الى الامام فان راي ان
 يجعلها فيئا فلا يخمسها ولا يقسمها ولكن تكون موقوفة على المسلمين
 عامة) (١) وبالنسبة لمصر فوفقا لاغلبية المؤرخين فتحت صلحا وفما
 لصلح بابلين الأول في سنة ٦٤١ م - ٢٠ هـ ، وان اختلفوا حول
 الاسكندرية فذكر ابن عبد الحكم : كانت مصر كلها صلحا بفريضة
 دينارين على كل رجل لايزاد على أحد منهم في جزية رأسه أكثر من
 دينارين الا أنه يلزم بقدر ما يتوسع فيه من الأرض والروع
 الاسكندرية فتحت عنوة بغير عهد ولم يكن لهم صلح ولاذمة ، (٢) .
 ولقد نص الصلح الأول الذي أورده الطبري على السياسة التي
 طبقت في مصر وصارت عليها الدولة الاسلامية تجاه المصريين
 وأرضهم (هذا ما أعطى عمرو بن العاص اهل مصر من الامان على

انفسهم ومالهم واعمالهم وفسادهم وصلبانهم وبرهم وبحرهم ولا يدخل عليهم شيء في ذلك ولا ينقص ، ولا يساكنهم النوب وعلى أهل مصر أن يعطوا الجزية اذا اجتمعوا على هذا الصلح وانتهت زيادة نهرهم خمسين ألف ألف وعليهم ما جرى لصوتهم ، فان أبى أحد منهم ان يجيب رفع عنهم من الجراء بقدرهم ، وذمتا من أبى بريئة وان نقص نهرهم من غايته اذا انتهى رفع عنهم بقدر ذلك ، ومن دخل في صلحهم من النوب فله مثل مالهم وعليه ما عليهم ومن أبى واختار الذهاب فهو آمن حتى يبلغ مأمسه او يخرج من سلطانه ، عليهم ما عليهم ثلاث لكل ثلث جباية ثلث ما عليه على ما في هذا الكتاب عهد الله ودعمته وذمة رسول الله وذمة الخليفة أمير المؤمنين (٣) وذمة المؤمنين .

وبالنسبة لالاسكندرية فبعد فتح قوات عمرو لها عقدت معاهدة الاسكندرية أو بابليون الثانية ، ٦٤ م ٢٠ هـ / ويقال ان المسلمين طلبوا من عمرو ان يقسمها بينهم ولكن عمرو بن الحطاط رفض وطلب ان يكون حراها فينا للمسلمين ، (٤) .

ولقد ترك عمرو بن الحطاط الأرض في أيدي أهلها وفرض عليهم الجزية والخراج وكانت كما على : فرضت الجزية على البالغ ديناران ووضع على الأرض كل جريب دينار أو ثلاثة أراذب طعاما واقرروا المصريين على جباية الروم (٥) .

الفلاح والأرض الزراعية الى نهاية العصر الأموي :

لتفهم وضع الفلاح والملكية الزراعية في العصر الاسلامي يجب أن نرجع الى مصدرين : كتابات المؤرخين وان كان أغلبهم قد كتب بعد الفتح بثلاثة قرون ، وهي اما كتب تسالول الفتح وأحداثه ، او كتب تسالول الخراج وموارد الدولة الاسلامية ، وهذه تصور

الجانب المثالي فالأمر اختلف عند التطبيق (٦) ثم اوراق الثبردى العربية والقبطية أو الصورة الحقيقية لما كانت عليها الانطردة فكما ذكر المؤرخون من العرب اعزوا كل لغتهم مفتوح على جبايته السابقه وجعلت الأرض في مصر خراجية وتركت بيد اصحابها ، وهذا يدفعنا الى السؤل هل ابقى العرب على طريق الجباية وعلى الملكية بصورتها السابقة في القرن السادس والسابع ؟ فمن واقع البرديات احتفظ العرب بالعديد من الأوضاع السابقة وان كانوا في نفس الوقت نبذوا البعض الآخر . فقد احتفظوا بتقدير الحراج وفقا لنوعية الأرض وخصوبتها ولكهم تركوا نظام الجباية الذاتية واحتفظوا بالموظفين الأقباط ، وان كانت صورة توزيع الملكية الموجودة في أواخر العصر البيزنطى لم تعد كما هي . فمن العرض السابق للفترة البيزنطية رأينا الملكية الزراعية في مصر أصبحت كما يلي : أرض تتبع الكنيسة التى تحولت الى أحد كبار الملاك - أرض اقطاع - القرى المتمتعة بالجباية الذاتية - أراضى صغار الملاك - أراضى تتبع الدولة .

والثلاث الأول تمتعوا بالجباية الذاتية وكان لهم موظفون الذين يتسلمون الضرائب النقدية والعينية ويقومون بتسليمها مباشرة لمستول البنك التابع للولاية هذه فى حالة الضرائب المالية ، أما المحاصيل العينية فكانوا يتولون ارسالها الى الاسكندرية .

وكان صغار الملاك هم الفئة الوحيدة التى خضعت للاشراف المباشر من الادارة فى الباجاركية (القسم الادارى للأقليم) وموظفيها فهل ظل هذا التوزيع قائما وتلك الاقطاعات بكيفية وكمية قائمة فى العصر الاسلامى ؟ بلاشك اختلف الوضع كثيرا وسنعرض لكل منها على حدة بالتفصيل .

ثولا : نلاحظ اختفاء نظام الجباية الذاتية وقد خضعت جميع اراضى الدولة لنفس الادارة وكما ذكر ابن عبد الحكم (يجمع عرفاء كل قرية وماروتها ورؤساء أهلها ، فيتناظرون فى الصارة والخراب

حتى إذا أقروا من القسم بالزيادة انصرفوا بذلك القسمة الى الكور . ثم اجتمعوا هم ورؤساء العرن ، فوزعوا ذلك على احتمال القرى وسمة المزارع (٧) . أي أنهم اعتمدوا على القرية كوحدة رئيسية واحفظوا بمجلسها القديم بل بنفس الأسماء فالماروت تحريف لاسم الميزون البيزنطي (أحد أعيان القرية والمشرّف على الحبايات المالية) وعلى أساس تقديرهم لسوعية الأرض والمساحات المنزرعة ترويح الى ديوان الخراج بالكورة : *Curia* تعبير يوناني بمعنى القسم وتعادل الباجارية ، وفي عدد من البرديات القبطية استعمل لفظ الباجارية بدلا من الكورة . وبعد استشارة المسئولين هناك وتحديد نصيب كل فرد في الاقليم يعود رؤساء القرى لتوزيع الانصبة عليهم اد تساوت الحباية في مصر الاسلامي ولم يعد هناك فرق بين أرض وأخرى في الحباية .

ثانيا : بالنسبة للاقطاعات الكبرى كاقطاعات ابيون وايمميانوس وكريستيدورا فلا توجد اشارة اليها في البرديات العربية أو القبطية المعاصرة للفتح وليست هناك اشارة الى الملكيات الكبرى والتي عرفها العرب فيما بعد باسم الأوسية ، بل جميعها تشير الى ملكيات صخرى وخاصة أن سجلات ابيون توقفت عند ٦٢٠م فهل صودرت أملاكهم أم تركت في أيديهم ؟ انها تحولت في الغالب الى لقطاعات خاصة بالخلافة فان ابيون وايمميانوس كانا من كبار موظفي الدولة السزنطية فربما صودرت أملاكهم على هذا الأساس .

وتشير المراجع الى أن عمر بن الخطاب أقطع ابن سندر ١٠٠٠ فدان في منية الأصبخ وبعد وفاته اشتراها الأصبخ بن عبد العزيز (٨) والفلان يعادل ٢ أرورة أي أن ما حازه ابن سندر يقرب من ألفي أرورة ، وهي مساحة واسعة اذا قيست بما كان يملكه الكونت ايمميانوس ، فمن أين جاءت تلك الأراضي والمعروف أنها أرض

زراعيه خصبه ، حقيقية أن كل ما يخص الأباطرة من أرض آل إلى الخلفاء ولكن الضياع الامبراطورية كانت قليلة جدا وما وصلنا من القرن السادس نادر فغالبا كانت الأراضي التي وهبتها الخلافة تتبعه مصادرات كبار الموظفين والاضاعيين .

أما عن الأراضي التي سيج الدولة في العصر البيزنطي فنادرا ما نجد إشارة إلى أراضي تتبع الاقليم فضالبيتها كانت أرض أفراد ، ولكن في القرن الثاني الهجري الثامن الميلادي بدأت تنمو اقطاعيات جديدة وإن كان أصحابها هذه المرة من العرب . وذكر المقرئزي أن خلفاء بني أمية وبني العباس كانوا يمنحون الاقطاعيات للمقرئين اليهم (٩) ويشير مساويرس بن المقفع إلى أن أحد الأفراد في عهد يزيد بن معاوية كان له دخل خارج أواسيه ٧ آلاف دينار ، وفي عهد من برديات القرن الثاني والثالث الهجريين الثامن والتاسع الميلاديين إشارة إلى أواسي ومصاريفها وأجور عمالها ومزارعيها وهي غالبا قد تكونت من الهبات والشراء وازداد حجمها في العصر العباسي بعد شيوع نظام المقابلة حيث يتولى شخص مسئولية جمع الضرائب عن الاقليم وهو قريب من نظام الجباية الذاتية البيزنطي .

ثالثا : بالنسبة لأرض الكنائس : تمتعت الكنائس بأراض زراعية ممتدة المساحة بل كان لها حق الحماية الذي حرم منه الاقطاعيون فأصبحت تلك قرى بأسرها ، وكانت الكنائس تدفع الضرائب للدولة كما ثبت من برديات كوم اشقوه (١٠) فيما عدا ما حصلت عليه عن طريق الهبة الامبراطورية ، ولكن ما اشترته وما وهبه أفراد وما استصلحته فرضت عليه ضرائب وقد حدد الحكم الاسلامي موقفه ، بأنه لا تؤخذ جزية ممن ترهب أو تبطل فإذا كانوا قد أعفوا من جزية الرؤوس فهل أعفت أراضيهم من الحراج الذي كان يفرض عليهم في العصر البيزنطي ؟ خاصة أن جميع أراضيهم كانت

مؤجرة لمزارعين (وهذا يسمى بالتالى انحصاضا كبيرا من دخل الدولة
الاسلامية) - ليست هناك اجابة شافية .

ففى مجموعه البردى القبطية اسارة الى ايصالات ضرائب دعت
بواسطة دير ابوتوماس اصدرها أبو اللوس وباحوم الى أبي جورج
رئيس الدير السابق (١٢) ولكننا لانستطيع التاكيد بدقة من التاريخ
فيذكر القرن الثامن فقط ، وايصالات اخرى لدير من أجل ضريبة
القيود ومن الدين البحرى ذكرت فى الامترواكا اسم رهبان
دير فى جيما ودير القديس فيبيون حيث وجد أرشييف كامل
خاص بالدير ذكر فيه انه دفع شحير وكتان للقسم السابع
والثامن ، ودفع كريكوس القس ميخا من الشحير (١٣) ،
وهى بردية أخرى يبدو فيها قس متوليا لوظيفة كاتب
العدل ويشرف على الجبايات حيث لرسول أحد الأشخاص الى
الشماس يطلب منه تحريره من أعبائه الأرض فى قريته
ورفع جزء من الحقول المفروضة عليه لعدم استطاعته دفع
الضريبة (١٤) ، وفى خطيب آخر قس ينصح أحد الأثرياء بدفع
ما عليه من الضرائب ، وجميع تلك الوثائق مؤرخة فى القرن الثامن
فلا نستطيع التاكيد هل صدرت بعد قرار عبد العزيز بن مروان
بفرض الحزبة على الرهبان أم قبلها ؟ فقد أرسل عبد العزيز شخصا
يسمى يزيد ومعه آخرون فأحصوا كل الرهبان فى كل وادى حيث
وجبل حراء وفرضوا على كل منهم جزية دينارا وأمرؤا ألا يهربوا
أحدا بعد من أحباء وربما كان الدافع تهرب المصريين من الضرائب
باللجوء الى الكنائس ويذكر أبو صالح الأرمنى (أن الاساقفة بالكور
الزمهم بأن يقوا بألف دينار خارج عن خراج أواسيهم) (١٥) .
وفى بردية تعود لعام ٦٩٧م/٧٦ هـ من دير أبوبولس فى بلاد
جيما بالأقصر طلب رؤساء الدير مسئول الأقليم الذى يتخاطبون
بالأمير السماح لثلاثة رهبان من الدير بالسفر من الفيوم الى القسطنطينية

لبيع أثواب من انتاجهم ويطلبون التصريح لهم بثلاثة أشهر حيث كانت الدولة تحظر ترك الفرد موطنه بدون تصريح ويذكرون بأنهم قاموا بأعباء ما عليهم من الضرائب تختص بالقسم الثاني عشر وغالبا المقصود ضرائب الجزية (١٦) . وهناك عدد من الايصالات الخراج والجزية دفعها رهبان ، فجورج الراهب دفع موقفا للدعوات القسم الثاني من العام الأول في شهر برمودة (١٧) والواقع أن أغلب الايصالات لا توضح ان كانت جزية أم خراجا .

وأما : الأراضي الامبراطورية وقد الحقت هي والأرض الموت وأراضي كبار موظفي بيزنطة بالحلافة ، وكانت مساحاتها عامة صغيرة . فعالية الأرض ملكها صغار الملاك وقد أقيمت في أيدي أصحابها على أن يدفعوا عنها الخراج ، ولكن يلاحظ أنه منذ القرن الأول الاسلامي حوت قوائم الخراج أسماء عربية كمسناجرين وملاك صغار . وأشارت الى الهجرات أراس بالمقاسة بين مسلم ومسيحي رغم أن عمر بن الخطاب منح الجنود من امتلاك الأرض بل أصدر أمرا الى أمراء الأجناد أن يعلموا الجنود أن عطائهم قائم وورق عيالهم سائل . فلا يزادون ولا يزادون » (١٨) وذكر ابن تيمية (اذا احتاج الخدم المرصنون للجهاد الى فلاة أرضهم ألزم من صناعته الفلاة بأن يصنعها لهم وأن الجنه يلزمون بالا يظلموا الفلاح كما ألزم الفلاح أن يطلع للجنه (١٩) بل ان أحد الجنود قام بزراعة أرض في مصر مخالفا أمر عمر فأرسله عمر الى مكة ونزع منه الأرض .

ولقد بدت الحاجة ماسة الى استنظام القبائل العربية نتيجة لهروب الفلاحين من الأرض وبدأ ذلك واضحا مع بداية القرن الثاني الهجري الثامن الميلادي . وفي ولاية الوليد بن رفاعه جاءت قبيلة قيس الى مصر وفي عهد هشام بن عبد الملك أرسل عامل الخراج ابن الحبحاب الى الخليفة يطلب إرسال ثلاثة آلاف من قيس الى اللجون الشرقي ، وكان دافعه الى ذلك (ان هناك كورا ليس فيها أحد وليس

نصر بأهلها نزولهم معهم ، ولا يكسر ذلك خراجا) (٢٠) وقد ورد
 في نصر وبنى سليم وصحتهم الدولة مالا اشتروا به ابلا لمعاونتهم
 على الاستقرار وكان دخل الواحد منهم كما ذكر المقرئ ١٠ دنانير
 في الشهر وأدى هذا إلى انشغال العرب على مصر فنزل بسو أمية
 وحاصه بنو آبان بن عثمان بن عفان وخالد يزيد بن معاوية ، ومسألة
 ابن عبد الملك بن مروان ، وحبيب بن عبد الملك ، وبنو مروان بن
 الحكم للصعيد في كورة الاشسوين (٢١) .

وكانت الأرض التي يزرعها العرب تعتبر في البداية أرضا
 عشيرة ، ولقد ازدادت أعداد الملاك العرب وما امتلكوه من أراض عن
 طريق شراء الأرض الخراجية أو الهبة من الدولة أو انبياء الأرض
 الموت (٢٢) ، ويبدو أن العرب يرحبون بامتلاك تلك الأرض ففي
 بردية تمود لأواخر القرن الأول أو أوائل الثاني الهجري السابع
 والثامن الميلادي (أما بعد فإن الأمير أصلحه الله بمشأنا إلى أرض
 ماؤها ٠٠٠٠ فيها جائع ، والكبير فيها ضائع فسحن على اليقين في
 بلد حزين نفسي جائعين نصبح ضائعين) (٢٣) ويدخل أهل الذمة
 في الاسلام أصبح من الصعب التمييز بين المسلمين من المصريين
 والعرب في القوائم البردية ولو أن عدد من أسلم في البداية كان
 قليلا فذكرت في إحدى قوائم الخراج ١٢٠ اسما مسيحيا واسما واحدا
 اسلاميا (٢٤) ولكن الدولة وجدت أن مساحات من الأرض الخراجية
 تحولت إلى أرض عشيرة أما بالاسلام أو بشراء العرب لها ، ونفس
 الشيء حدث في العراق مما أدى بالحجاج بن يوسف إلى أن يجعل
 جميع الأرض خراجية وكان ذلك في عهد الوليد بن عبد الملك ومنها
 امتد إلى بقية الأقطار ، وبرديات القرن الثاني الهجري تشير إلى تحول
 مصر إلى أرض خراجية ، ففي بردية ترجع لنفس الفترة يخاطب
 المسئول لضرائب امرأة تدعى رضا ورفضت أن تدفع ما عليها من
 الخراج ووليت أحد الأقباط كوكيل لها وكانت تمتلك ضيعة واسعة

مائتاربية عليها كانت ٢٠٠ دينار وبها ان صربية العدان دينار واحد
 فانيا كانت تمتلك ما يقرب من مائتي عدان . وفي بردية اخرى
 يطلب الأمير عدم الحرس لبكر فيما عليه من الحراج لأنه لم يزرع .
 ولم تكن الصربية ثابتة فرجل يرسل الى الأمير يطلب ربيعة بما عليه
 من الحراج وهذا يعنى أنه لا يعرف مقدار الحراج الذى عليه مسبقا
 او أن هناك قينة ثابتة .

ولقد امتلك العرب منذ اعون الثامن الميلادى / الثانى الهجرى
 مساحات كبيرة من الارض واشرف بعضهم على رراعتها .
 فيذكر شخص يسمى محمد بن المنذر مقدار ما يندره من القمح والشعير
 والجذور فيذكر أنه ينر من القمح مائة أردب ، وثمانية أردب وويبة
 وعن الشعير ١٥ أردباً ونصف وبنر من اللساسة مائة وأربعين
 أردباً (٢٦) وقد كان هناك تعاون بين كلا الجانبين الاسلامى والمسيحى
 فصل الأقباط فى أراضى المسلمين . وضمانات قام بها مسلمون
 لصالح اقباط فى محاصيل وديون وهناك ذراعات بالمشاركة والمقاسمة
 بين المسلمين والاقباط ولكن أغلبها يعود الى القرن الثالث
 الهجرى (٢٧) .

موقف الدولة من أهل البلاد من الاقباط :

كان اهم ما مرض على المصريين الجزية والخراج الى جانب
 ضرائب أخرى ، ولقد حددت الشريعة ومعاملات الفتح مقدار الجزية:
 تذكر الآية الكريمة « قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر
 ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين
 اوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون » ، وقد اختلف
 الفقهاء فى مقدار الجزية فذهب أبو حنيفة الى أنها ٤٠ درهما للأغنياء
 ٢٤ للأواسط ١٢ للفقراء وجعلها الشافعى دينارا ولم تفرض الجزية
 على النساء والأطفال ولا على الرهبان .

ولقد أمر عمر الا تصرب الا على اليافعين ولا تصرب على النساء ولا على الأولاد وطلب الايتشيهوا بالمسلمين في لبوسهم ، وأمر بالجزية أن تكون ٤٠ درهما على أهل الوراق . و ٤ دنانير على أهل الذهب ، وذكر ابن عبد الحكم أن الجزية كانت على مصر دينارين ونفس المقدار ذكره البلاذري . وقد ربط المؤرخون بين الجزية والخراج فقد طلب أحد المصريين من عمرو تحديد الجزية فرفض وقال له اما أنتم خزاة لنا ان كثر علينا كثر عليكم وان خفف عنا خفف عنكم (٣٠) وليس معروفا بالضبط هل المقصود الجزية أو الخراج أو كلاهما ، ولكن من الواضح أن المقدار لم يكن ثابتا في العصر الاسلامي ، فالبرديات تذكر جزية مقدارها ١ صولد وفي بردية أخرى دفع ٣ أفراد ٢ صولدات للحزاة عن جزيتهم ، وكذلك في إحدى البرديات القبطية التي تعود لأول العصر الاسلامي دفعت ضريبة مقدارها ١٤٥ قيراط للقسم الأول و ٢٥ قيراطا للقسم الثاني . وفي اتصال آخر ذكرت أموال تتراوح بين قيراطين وصولد وفي اتصال عربي يعود الى ٧٣١ م / ١١٣ هـ دفع رجل جزية دينار وسدسا وثنا ونصف قيراط . وفي بردية ترجع الى القرن الثالث الهجري / التاسع الميلادي ذكر للجزية ومقدارها (سدس وثمان دفمها سنودة . ودينار صوير ابلوا ، حرجه بلودنر وثلاث وربع مرقورة يحنس ربع وسدس) (٣٢) ولقد اعتادت الدولة القيام بسج شامل وتعداد للسكان لتقدير الجزية ، فذكر المقرئزي : ان عمرا أحصى من عليه الجزية فكانوا ٨ ملايين (٤) وذكر المحض ٦ ملايين . وهذه ارقام مبالغ فيها فالجزية مفروضة على الرجال فقط فاذا أضفنا العتات المعاة من نساء وأطفال ورحبان لأصبح عدد سكان مصر يزيد على العشرين مليوناً .

وفي عهد هشام بن عبد الملك قام الوليد بن رفاعه بإحصاء السكان والأرض استغرق منه ٦ أشهر بالصعيد وثلاثة بالدلتا فيقال

أنه أحصى فوق العشرة آلاف قرية أصغر قرية فيها ٥٠٠ من القبط
وذكر أن جملة ذلك ٥ مليون ، وهذا ليس بالأمر المقبول في هذا
العهد فتعداد مصر الى ١٨٨٢ لم يكن يتجاوز ٣ ملايين الا بقليل .

وكانت الجزية تعرض على ضريين : على الرؤوس أى على الأفراد
باسمائهم أو على القرية ككل . وفى هذه الحالة اذا توفى أحدهم
ترثه القرية وعليها أن تلتفع جزيته وفى مجمرة بردى كوم اشفوه
كتب قرة بن شريك لأهالى شبرا أبسرو من نفس الكورة ، أنه
اصابكم من جزية سنة خمس وثمان مائة دينار وأربعة دينار وثلاث
دينار . (٣٥) .

ولقد أمر عمر بن عبد العزيز عامل الخراج حيان ابن سريج
(٩٩ - ١٠٥ هـ) أن يجعل جزية موتى القبط على أحيائهم ، حتى
اذا مات فرد من أهل القرية كانت تلك الجزية ثابتة عليهم ، مما يؤكد
أن الجزية تكون مسئولية القرية ككل . وفى إحدى البرديات
القبطية يتكاتف مجلس القرية ويقوم بتسديد الأعباء والخصومات
الاجبارية (٣٦) ولقد وضع الحجاج الجزية عن أسلم ، ويبدو أن
هذا امتد الى الاقطار الأخرى أيضا فطلب عبد الملك بن مروان من واليم
عبد العزيز بن مروان أن يصح الجزية عن أسلم فتصحه بالإلا يفعل
فاستجاب له (أن أهل الذمة لا يتحملون جزية من قرعهم منهم ،
فكيف تصحها على من أسلم) (٣٧) .

ولقد حاول حيان بن سريج عامل خراج عمر بن عبد العزيز أن
يقصه بفرض الجزية عن أسلم لتناقض مقدار الجزية ولكنه
رفض وقال له قولته الشهيرة (فان الله انما يست محمدا صلى الله
عليه وسلم هاديا ولم يبعثه جابيا) (٣٨) وكانت الجزية تفرض فى
شهر محرم من كل سنة ، ولكن أوراق الردى تثبت أنها جيت فى
فترات مختلفة .

ركاب قوائم الجزية تتضمن أسماء الأفراد ، ومعدار جزيتهم ، وأحيانا صفاتهم الجسدية المميزة . وكان على الشخص الذي يبقى ترك قريته أن يخطر موظف الاحصاء في بلدته الأصلية بمحل إقامته أو كتابة إقرار يرسل إلى ديون الضرائب بالمدينة ، وإن كان في نهاية القرن الأول لم يعد مسموحا بترك الفرد لموطنه والاستقرار في منطقة أخرى بل أصبح عليه الحصول على تصريح تحدد فيه مدة الإقامة لضمان دفع ما عليه من الجزية في منطقته الأصلية كما حدث في الالتماس الذي قدمه الرهبان إلى الوالي .

الخراج :

كان الخراج يمثل المورد الأساسي للدولة الإسلامية وقد عرف العرب أهمية أرض مصر وخصوبتها وما يمكن أن تدره ولقد بدأ تفهمهم لهذا الأمر من خلال معاهدة الفتح التي نصت على عدم جمع خراج مصر إلا إذا وصلت زيادة نهرهم إلى الحد المطلوب ، فإن نقص رافع عنهم بقدر النقص ، ولقد ذكر البلاذري أن ضريبة الأرض على كل جريب دينار وثلاثة أرباب طعاما ، وأورد ابن عبد الحكم في كتابه (فتوح مصر والمغرب) أن الضريبة على كل فدان نصف أرب وبيتان من الشعير إلا القرط لم تكن عليه ضريبة في حين ذكر اليعقوبي أن مقدار الخراج كان على كل ١٠٠ أرباب أربابان .

وهناك أمر اختلف حوله المؤرخون وعمدوا فيه إلى المبالغة ويرجع هذا إلى أنه لم يكن هناك مؤرخ إسلامي معاصر لأحداث الفتح (٤١)، وكلما اقتربنا من زمن تاريخهم كانت البيانات أصح ، فذكر، عدد كبير منهم أن الزراعة جبا حراج مصر ٩٠ مليون دينار والروم ٢٠ مايونا وعمرو ١٢ مليوناً بل إن الخليفة عمر أرسل يوبخ عمرا على نقص مقدار الجباية في عهده عن العهد السابقة . مع أنه من الثابت من واقع البرديات البيزنطية أن الضريبة التي حصلت

عليها بيزنطة من مصر كانت تعادل ٢ مليون فكيف يجيبها العرب
 ١٢ او ١٠ مليونا ونحن نعلم أن بيزنطة لم تكن تنهون في جبايتها ،
 والاصح ما أورده ابن رسته حين ذكر أن عبد الله بن الحبحاب جباها
 زمن بني أمية ٢ مليون وسبعمائة وثلاثين ألف دينار ، وأن بني
 العباس حملوا منها ٢ مليون ومائة وسبعين ألف دينار وكذلك .
 ما ذكره الكندي من أنه جبيت أيام بني أمية والساس ٢ مليون
 دينار .

ولقد أشار ساويرس بن المقفع إلى أنها جبيت أيام بني طولون
 ٥ مليون دينار ولا يعقل أن يجيبها البيزنطيون ٢ مليون وبني أمية
 ٢ مليون وعمر ١٤ مليونا . ونفس الأمر بالنسبة لمساحة أرض مصر
 حيث ذكرت المراجع التاريخية أن عبيد الله بن الحبحاب قسام في
 أيام هشام بن عبد الملك بمسح أرض مصر فوجدتها ٢٠ مليون
 فدان (٤٢) في حين إن مساحة الأرض الزراعية في العصر البيزنطي
 لا تتجاوز ٦ ملايين فدان إلا بقليل . وفي العصر الحديث لم تتجاوز
 ٧ مليون فدان ، فمن الصعب التصديق بأنها بلغت عمسدة الفتح
 الإسلامي أو في العصر الأموي هذا الرقم علما بأن هذا العصر عانت
 منه الدولة من هروب الفلاحين وتركهم الأرض حيث ذكر ابن الحبحاب
 أن هناك كورا خالية بلبليس وذكر ابن حوقل أن أرض مصر على
 عهد ابن المدبر ٦٨١ م - ٢٤٧ هـ كانت ٢ مليون فدان .

الزراعة :

وفقا لشروط الفتح كان من المفروض أن تتم الحماية على ثلاثة
 أقساط كما كان الأمر في العصر البيزنطي ، ولكن الواقع اختلف
 إذ أثبتت البرديات أنها تمت على أقساط عدة وفي شهور مختلفة .
 وفي البرديات القبطية التي تعود للقرن السابع والثامن الميلاديين

الأول والثاني من الهجرة ، نجد الايصالات والعقود تسعمل الدورة الضريبة البيزنطية Indiction التي كانت تقوم على تقدير الضريبة كل ١٥ عاما ، فجميع ايصالات السداد القبطية يذكر فيها العام الثاني أو الثالث أو الخامس أو الحادي عشر وهكذا الى جانب استعمالهم الشهور القبطية بل ان عددا من الايصالات الاسلامية نفسها استعمل النموذج نفسه .

وكان البيزنطيون يستعملون السنة الشمسية فيكبسون الربع كل ٤ سنوات وعلى أساسه يحسب فيصان النيل وتوزيع الزراعات ، في حين كان العرب يتبعون السنة الهلالية . ولما رأوا تداخل السنين القمرية في السنين الشمسية أسقطوا عند رأس كل ٣٢ سنة قمرية سنة وسبوا ذلك الازدلاق لان كل ٣٢ سنة قمرية باثنتين وثلاثين شمسية ، ولكن استعمل التقدير الفرائيبي أو دورة ال ١٥ عاما وفقا للتقدير الشمسي ظل سائدا في الفترة الأولى .

وكان استيفاء الخراج مرتبطا بالنيل ووفائه ، فالعرجة العليا كانت تسعة عشر ذراعا والصغرى اثني عشر ذراعا كما كان في العصر البيزنطي ، وكان العرب يعتبرون تمام الخراج حينما يصل النيل الى ستة عشر ذراعا (٤٣) وكانت الأرض تروى في شهر توت ويرتب من يحفظ الجسور والترع . وكان النيل يصل الى نهايته في شهر بابه وتبدأ الزيادة عادة خلال شهر أبيب وتستمر الى عسرى وتوت حتى ان بعض القرى يصعب الوصول اليها بواسطة القوارب وينحسر الماء في شهر هاتور وكيالك فتبذر البنور ويزرع القرط والكتان والقمح ويبدأ تقدير الخراج ، ففي هاتور يبدأ الحرث ويزرع النباتات غير البسمم ويطلب الساس بأول قسط من الخراج ويبلغ حوالي الثمن وفي أمشير يتم الربع وفي برمهلث الثمن الثالث . وبعض

فالمحاصيل تزرع متأخرة كقمح السكر الذي يزرع في برمودة ويطلب المزارعون بسداد نصف الخراج وفي بشنس يساد المسح لأن المزروعات قد اكتمل نضجها ، فالقرير النهائي على الخراج من واقع المحصول ومقدار الفيضان ويدفع الربع الثالث من الخراج تضاف اليه مصاريف الصرف والجهينة (أى مصاريف الجبابة) وحق القرط والكتاب وفقا لكشوف خاصة ويبدو أن هناك ضريبة أصبحت مفروضة على القرط الذي كان نفعيا من قبل . وفي بؤونة يؤخذ جزء من مناحرات الجبابة . وفي أييب يستكمل جزء من الخراج ويذكر ابن حوقل أن أرض العموم تزرع في أييب وتحصد في هاتور وكياك ، وكذلك يتأخر حصد الكتان إلى مسرى وأييب (٤) ويبدو أن الخراج كان يدفع وفقا لوقت نضج المحصول فالمحاصيل كما هو واضح تختلف وقت حصادها وتعدد خلال شهور السنة فجبابة الخراج كانت في شهر توت ومسرى وطوبة وبشنس وبرمودة وأييب كما ثبت من إيصالات القرن السابع والثامن الميلاديين .

سياسة الدولة الإسلامية تجاه الخراج وجبايته :

اعتم الخلفاء بجبابة الخراج اعتمادا كبيرا ، وحرصوا على الحصول على نفس النسب التي كانت تجبي في العصر البيزنطي . ومن الخطبات المتبادلة بين عمرو وعمر نلاحظ اهتمام الخليفة بخراج مصر ولومه عمرا لأن الفراعنة والمقوقس جبوها أكثر مما جبوها عمرو واتهمه بأن عماله الذين وصفهم بعمال السوء هم المسئولون عن هذا ، ولكن عمرا كان متفهما لطبيعة مصر واحتياجاتها وأن الانتقال على أهلها سيؤدي إلى خرابها (٤٥) فذكر للخليفة أن الفراعنة جبوها أكثر منه لأنهم كانوا أرغب في عمارة أرضهم منه ، وأن النهر يخرج الدر وحليها حلبا يقطع درهما لن تفيد منه الدولة الإسلامية خيرا فانه سيضر بالأرض ومزارعيها . وفي خطاب آخر

لعمرو أني الحليعة (اعل الارض انتظروني الى ان نتركك عليهم .
 فنظرت للمسلمين فكان الفرق بهم خيرا من أن تخرج بهم (٤٦) .
 ويقال انه ارسل احد المصريين الى مكة بناء على طلب الحليعة
 حيث ذكر الرجل أن محاولة أخذ الخراج قبل تمام الزرع يمس
 الاصرار بالزراع والمحرز في الجببية فيما تلى ذلك من اعوام (٤٧) .
 ويبعدو أن عمرا اتخذ هذا الموقف بناء على نصيحة المقوقس
 (كيرس) حيث ذكر له أن حراب الارض وعمارها يبنى من حسنة
 وجوه : أن يستخرج الخراج في آن واحد عند فراغ أهلها من زرعها ،
 ويدفع حرايجها في آن واحد عند فراغ أهلها من عصر كرومها .
 ويحفر في كل سنة خلوجها ، وتسد ترعها وجسورها ، ولا يفبل
 محل أهلها (٤٨) .

ومن البداية اهتم العرب بأمر الجسور والقنوات وجندوا لها
 ١٢٠ الفا من المسلحين والعمال ، وحفروا الحليجان وأقاموا الجسور
 ومقاييس النيل . ولقد عهد المسلمون الى الأقباط والجباة السابقين
 بأمور الجباية لمعرفتهم بأحوال بلادهم (٤٩) . ولقد ذكر الواقدي :
 أن عمرا عهد الى أهل القرى باختيار جبايتهم (٤٩) . وأن هؤلاء
 الجباة لم يختلفوا في أساليبهم وطرقهم عما اعتادوه في العصر
 البيزنطي من عسف وجور تجاه الأهالي وبخاصة أن الولاة المسلمين
 حرصوا على جباية الخراج وتخوفوا من نقصانه حتى لا يتهتمهم
 الخلفاء بالأعمال كما حدث مع عمرو حين جباها عبد الله بن سعد
 عندما استعمله عثمان ١٤ مليوناً فقال لعمرو (يا أبا عبد الله
 درت اللقحة بأكثر من درهم الأول فرد عليه عمرو أضررتم
 بوليدها (٥٠)) وقد حرص الولاة على الخراج فمصيبرهم ومصيبر
 عمالهم مرتين بتأديته ، وأدى هذا بدوره الى الشدة في الجباية وإن
 كان هناك عدد من الخلفاء والولاة حرصوا على تحقيق العدالة ، فإذا
 كان هناك خليفة كسليمان بن عبد الملك الذي أرسل الى متولى

خراجة أسامه بن زيد وأمره بأن يحلب الدر حتى ينقطع ويحلب
 النمل حتى ينصرم (٥١) فهناك حلقة كعمر بن عبد العزيز كان أول
 ما قام به عزل أسامة سابق الذكر من الخراج ، وأمر بحبس
 ورفض فرض الجزية على من أسلم ، ولقد أراد معاوية أن يزيد على
 المصريين قيراطا في خراج أراضيهم ولكن وردا عن عامل خراجهم كتب
 إليه (أن عهدكم ينص على ألا يزاد عليهم) فعزله معاوية (٥٢) .

وقد أدت الشرده في الجباية الى محاولة المصريين هجر
 أراضيهم ، وراى عدد القري التي خلت من أصحابها وهذا أدى
 بالولاة الى محاولة ربط الملاح بالأرض عن طريق عدم السماح له
 بتترك قريته الا بتصريح وهذا يعود غالبا الى ولاية عبد العزيز بن
 مروان في خلافة عبد الملك (٥٣) ، وان كانت أغلب البرديات التي
 وصلتنا وخاصة فيما يتعلق بتصريحات الإقامة وإعادة المزارعين
 تعود لعهد قرة بن شريك ، وفي عهد الوليد بن عبد الملك قام أخوه
 عبد الله والى مصر بزيادة الخراج فكن من يدفع دينارا يلزمه بدفع
 دينارين ولكن رغم انخفاض النيل سنة ٨٧ هـ (٥٤) ، وفي امرة
 الحر بن يوسف أرسل عامل الخراج عبيد الله بن الحبحاب الى
 هشام بن عبد الملك أن أرض مصر تحبل الزيادة فراد على كل
 دينار قيراطا وثارت عليه ثورة بنونى وقرنيط وطرابيا والحوف
 الشرقى فبعث اليهم بجنود فأخضعوا ثورتهم عام ٨٧ هـ في نفس
 الوقت الذى ثار فيه أهل الصعيد وقامت ثورة ثالثة في عهد هشام
 ابن عبد الملك في عام ١٢٠ هـ فأرسل حنظلة بن صفوان أمير مصر
 الجند فأخضعوها أيضا (٥٥) وتكررت ثوراتهم في عهد الأمويين
 فتاروا سنة ١٢٢ هـ في عهد الملك بن مروان فأرسل اليهم موسى
 ابن نصير حيث أخمد ثورة قام بها بنخس القبطى في سمند .
 وتحللت الثورة في رشيد في عهد مروان بن محمد آخر خلفاء
 بني أمية وتمكنوا من إخضاعها هي الأخرى ، فالدافع الى تلك

النوبات هو عدم عهم الولاء لأوصاع مصر . فالجبية مربيته بالنيل ولا يمكن زيادتها إذا لم يف النيل ولم يصل إلى المنسوب المطلوب . إلى جانب أن الجزية والمخراج كما قال عمرو لم تكن ثابتة وكان الهدف من ذلك تحقيق العدالة فإذا كانت معاهدة تمنح اشترطت ديناريين . وجببت الجزية أقل من هذا على بعض الأفراد ، وفقا لطروقتهم . كالأجراء الزراعيين الذين لم يكن يتجاوز ما يحصلون عليه في العام ديناراً أو دينارين . فقد استعمل بعض الولاة عدم وجود تقدير ثابت كما هو واضح في البرديات لتحمل البعض فوق ما يحتملونه . بالإضافة إلى استعانتهم بالحياة السابقين الذين لم يحاولوا نوحى العدالة مع بني جلدتهم . ولقد استبدل العرب بالقباط حياة مسلمين في عام ٨٧ هـ (٥٦) في عهد عبد الملك ومع ذلك استمرت طرق الحياة السابقة ووسائلها .

الضرائب التي على الأرض الزراعية :

يرص على الأرض عمدة الفتح عدد من الضرائب كن أهمها ضريبة المخرج حيث عرص دينار على كل جريب وثلاثة أراذب طعاماً . ويقال أن أهل مصر صولحوا بعد المعاهدة في مكان الحنطة والزيت والعسل والحل على دينارين آخرين . ولكن الحقيقة أن الضرائب التي فرضت على الأرض كانت ضرائب نقدية وعينية ، وفرضت على الأرض الزراعية وفقاً لحصولها ضريبة مالية إلى جانب ضريبة تعرف بـضريبة الطعام على القمح وعدد من المحاصيل الأخرى ، ويعبر المؤرخين بعضها جزءاً من ضريبة المخرج اعتسباً على أن المعاهدات ذكرت ديناراً على الفدان وثلاثة أراذب قمحاً ولكن نستطيع القول وفقاً للبرديات أن كلا من الضريبتين أصبحت تجبى منفصلة عن الأخرى ، فالمخرج كان يجبى نقداً ويمكن أن يتفاضى عن النقد في بعض الأحيان بالنصيب العيني ولكن ضريبة الطعام كانت تجبى دائماً عينا وحلت محل ضريبة القمح القديمة annona

التي كانت ترسل الى القسطنطينية فأصبحت ترسل الى مكة ولذلك
فسندكر كلا منها على حدة :

ضريبة الخراج :

كان الخراج يتوقف على حالة الفيضان وعلى نوع الأرض وقد
اعتاد العرب القيام بمسح شامل للأرض لتقدير الخراج ، ومسحها
عبد الله بن الجبذ بن هشام بن عبد الملك ، والوليد بن رفاعه في
عهد عبد الملك (٥٧) ويبدو أن كل إقليم كان له مساحوه . ورغم
أن أغلب الوثائق التي وصلتنا عن كيفية مسح الأرض وتقدير
الخراج تعود للقرن الثالث الهجري فإنها تدل على ما كان معروفًا
من قبل ، ففي بردية تعود الى ٨١٣م/٢٦٢ هـ عن مسح الإقليم
ورد فيها نوع المحصول ومساحته فذكر السلجم والكروم وحددت
الأرض البور ومقدارها ، والأرض غير المخصصة للزراعة (٥٨) .

وفي تقرير آخر للمساحين عن أرض أسفل أشمون تزرع
خضرا وكروما أوردوا المساحة وما هو مؤجر منها (٥٩) ، وفي تقرير
مساحة من كورة طحا والتقارير مرفوع لموظف خراج ذكر فيه اسم
صاحب الأرض ومساحة الأرض والمحصول . وكانت تقارير المساحة
عادة تتضمن ذكر اسم القرية وما يزرع والأرض البور (٦٠) .
وكانت الأرض البور تضاف الى أملاك بعض المزارعين وتعفى من
الضرائب الى أن تستصلح فتفرض عليها ضرائب منخفضة ، فقد أثير
في إحدى البرديات الى أرض بور وذكر مالكها ولم يشر الى ضريبة ،
وفي أخرى ذكرت أرض خراب لا يعرف ما اذا كانت أصلا بورا أم
محرها أصحابها وفي إحدى الإحصائيات ذكر للترع والقنوات
الموجودة في الأرض (٦١) . وهناك موظف يدعى الدليل كان يقوم
بكتابة سجلات أملاك الأراضي وتقدير قيمتها لتحديد مقدار الضريبة
المفروضة عليها وإرسال الأوامر الرسمية للمحضر مع وصف

تفصيلي للأنواع المختلفة للأراضي الصالحة للزراعة ومهورة بامضاءه
 لاثبات صحة ما ورد فيها (٦٢) . ولقد اختلفت الضريبة وفقا لنوع
 المحصول فكان يؤخذ في الفترة الأولى على فدان القمح نصف أودب
 وويبتين شعيرا ولكنها أصبحت تدفع نقدا فكان يحس على القمح
 دينار والشعير من نصف دينار الى دينار والنخيل تؤخذ عليه ضريبة
 مقدارها قيراط وسدس قيراط $\frac{1}{4} + \frac{1}{6}$ دينار وعلى الفجل
 دينار والسلح من دينار الى دينارين (٦٣) أما القرط وهو مستخدم
 في غذاء الماشية فلم تكن عليه ضريبة ولكن فرضت عليه بعد ذلك
 ضريبة دينار . وفي عدد من البرديات نجد اشارة الى ضرائب على
 الأرض ثمن قيراط وعلى القرط ٧ والجزر ثلث $\frac{1}{3}$ ويبدو ان
 الضريبة لم تكن ثابتة في كل الأقاليم .

وكانت هناك مشكلة الكروم والنبذ ، فالنبذ كان المشروب
 المفضل لدى المصريين أثناء الفتح وزرعت مساحات كبيرة من الأرض
 بالكروم وكان المصريون يتولون عصرها بعد جنيها ، وفي إحدى
 البرديات القبطية التي تعود للقرن الثامن (٦٤) « تطلب جرتان من
 النبذ من أجل الجنود ، وهذا يثير تساؤلا : هل كان العرب
 يتسلمون ضرائب من النبذ ؟ ونفس الأمر بالنسبة للخنازير ويقال
 ان أبا عبيدة سأل عمر (ان عمالك يأخذون الخمر في الخراج ، فقال
 لا تأخذوا منهم ، ولكن ولوهم يبيعها وخفوا أنتم الثمن فأصبح
 المصريون يبيعونها ويدفعون خراجها مالا وعليها عشر أثمانها (٦٥) .

كذلك ولا نعرف بالضبط هل كانت تؤخذ على الماشية ضرائب
 في الفترة الأولى ، فالوليد بن الرقاعة أحصى الحيوانات أثناء قيامه
 بمسح أرض مصر وفي كشوف القرن الثالث ذكر لكل كورة وعدد

المواشي وأسماء أصحابها وأوصافها من أجل ضريبة المراعي (٦٦) .

وفي إحدى البرديات القبطية إشارة إلى جمع خشب نخيل acacia ونصيب مفروض على كل قرية « قفي رسالة لموظف كبير أنه حمل خشب نخيل في ٢ هاتور لصالح الشحنة الكبرى وقائمة بالقرى التي جمعت منها (٦٧) . ولقد ذكر القرى أشجار سنط في بعض مناطق السيل بها حراس يحومونها حتى يصنع منها مراكب الأسطول فلا ينقطع منها إلا ما تدعو الحاجة إليه (٦٨) .

ضريبة الطعام :

ويعود انشاؤها للضرائب العينية التي قررت على الحنطة والزيت حيث قرر مدان من الحنطة وثلاثة أقساط من الزيت في كل شهر . لكل انسان من أهل الشام والجزيرة (٦٨) . وأما أهل مصر فأردب كل شهر لكل انسان وذكر مؤرخون آخرون وثلاثة أرداب قمحا . وذكر اليعقوبي أردبين عن كل مائة أردب (٦٩) وتحولت تلك الجبايات إلى ما يعرف بضريبة الطعام وهي ضريبة عينية أهم ما يجبي فيها القمح وهي تشبه الأنونة الأهلية ، وهي الشحنة السعيدة التي تحمل إلى القسطنطينية وكان أول إرسالها إلى مكة في عهد عمر في عام الروم ٢١ هـ حيث حثت لديه قحط شديد فأرسل إلى عمرو ليبعث إليه بطعام فأرسل إليه عمرو ما أراد . ويقال إنه دفع إلى كل بيت بالمدينة بعيرا عليه طعام (٧٩) .

ولقد أمر عمر بحفر خليج في السيل إلى القلزم الذي عرف بخليج أمير المؤمنين لتسهيل نقل الطعام إلى المدينة ومكة وظل يحمل فيه الطعام بعد عهد عمر بن عبد العزيز إلى أن قضى عليه أعمال الولاة .

وكان يحمل معه كذلك الزيت وانقطع في الفتنة الأولى ثم عاد في أيام معاوية ويزيد ، ثم انقطع إلى زمن عبد الملك بن مروان ثم

ثم رزق يحصل الى خلافة ابي جعفر المنصور . والبرديات تشير الى
 انه كانت تجبي الى جانب القمح محصولات أخرى . وفي بردية
 تعود لآخر القرن السابع من حساب ثيودورا من القسم الاول
 ٢٢ أردبا وفي القسم الثامن ١٢٠ أردبا وفي القسم الثالث ٥
 أراذب من اللين و ٩ مقاييس (قدح) و ١٤ مقياسا من السمس
 و ١٨ مقياسا من الشعير (٧١) . وفي الكرنك من القرن الثامن
 الميلادي بردية تذكر مجموعات من الشعير والعلف تتراوح بين أراذب
 وأربعة (٧٢) .

وفي خطاب آخر يأمر الوالي كاتبه ان يتجه الى شنشور
 (في النوبة) ويخرج الأقباط ويوصل اليه مائة أراذب قمحا (٧٣) .
 وفي أمر لعمدة بن شريك الى أهالي كوم أشقوه انهم أصابهم من
 خريبة الطعام أحد عشر أردبا قمحا وثلاثة وثلاث في صفر إحدى
 وتسعين (٧٤) . وفي خطاب مرسل الى أبو الياس القس لاقتناع
 شخص يدعى اندرياس الراعي بأن يدفع الخريبة التي عليه وهي
 ٩٨ كيله قمحا ويذكر ان عليه أن يدفع خريبته قمحا ، وأنه لن
 يقبل أي شيء خلافا (٧٥) . وكان القمح ينقل بالسفن الى الأحرار
 في القسطنطينية وفي بردية في القرن الثامن ذكر لحسابات قمح
 ولنقله بالسفن (٧٦) .

وفي بردية أخرى ترجع للقرن الثالث نقل ٢٣٠ أردبا الى
 القسطنطينية مع ايراد ١٠ أراذب للنفقات . وورد في حسابات أوسية
 في القرن الثاني الهجري (والى حسن النوتي مائة وسعيد بن
 القسطنطين مائة دينار) أي أنه كان يتقاضى على نقل ١٠٠ أردب
 قمحا دينارا . وكان صاحب الإقطاع يتحمل النفقات وفي نفس
 البردية يذكر أنه دفع مالا الى ابراهيم النوتي لحمل ١٥٠ أردبا
 وتوجيهها الى القسطنطينية (٧٧) . وقد نطقت غلات أخسري بخلاف
 القمح والعدس والقرط وأصناف أخرى من الخلال ، وفي اتصال

سنة ٨٧ هـ ١٢ - ١٤ أكتوبر ٧٠٦ وهو ليصال من لغتين صادر من موظفين بأهراء باب ليون لدفع الضريبة (من أهل مدينة ٠٠٠ وكتبوا عبد الله بن جرير في ذى القعدة سنة سبع وثمانين ٠٠٠ ومبلغها ستمائة وسبعة عشر وثلاث أردب قمحا (٧٨) .

وكانت الأهراء تفتح مصر السفلى ، يخزن بها القمح الذي ينقل الى بلاد العرب والقمح الذي تؤخذ منه المؤمن العينية للمجندين العرب وأسره في مصر .

وفي نهاية القرن السابع وأوائل الثامن ذكر شخص يدعى أبو مزبل باعتباره محتسب الأهراء فاضطلع بأعباء جمع الأهراء في القسطنطينية وذكر في بردية أخرى اثنان من المشرفين وأهل كوم أشقوة سلموا ألف أردب قمحا ضريبة للطعام الى أهراء باب ليون وسألوا مشرف الأهراء أن يعطيهم ايصالا يفيد تسلمه القمح (٧٩) وفي إحدى البرديات القبطية يذكر أن البحارة تسلموا أجرهم نبيذا . ويبدو أنه كان على أهل القرى واجبات تتعلق بالخضرة في الأسطول كما ورد في إحدى البرديات القبطية (٨٠) وليس هناك دليل على أن العمل في نقل الحبوب كان بالإجبار .

والى جانب الضريبتين الرئيسيتين على المزارعين كان هناك عدد من الضرائب الأخرى كضريبة الحبوب ، وفي إحدى برديات القرن الثالث ذكر أنها ربع دينار ، وفي وثيقة أخرى إشارة الى ضريبة تخص البحرية فرضت على القرى مقدارها نصف صوله (٨١) ، ثم نفقات الجباية وكانت حوالى ربع دينار كما جاء في وثيقة حساب يرجع تدرجها الى القرن الثاني الهجرى وما فرض على المصريين وفقها للمعاهدات ضيافات العرب ويرد في إحدى البرديات ذكر ضريبة النزل ويذكر كاتب البردية انها ليست من الضرائب

المعتادة (كانت لسفر الأمير واشتكى الى المطالبة بالنزل انك تعلم
ان هذا الرسم لم نقف عليه بعد ٠٠٠٠) (٨٢) -

نظام الجباية :

كان التقسيم الادارى فى مصر على قمته الوالى وكانت له
سلطات ادارية واسعة بوصفه نائبا عن الخليفة ، وكان يجمع فى
بعض الاحيان بين السلطة الادارية والمالية المتصلة فى ولاية
الخراج (٨٢) ، وان كان الخليفة فى احيان اخرى يعين عاملا مستقلا
مستولا مسئولية مباشرة امامه (٨٤) وكان معنى انفصال الخراج
عن الولاية ان تصبح يد الوالى منقولة ، فعمره احتج على هذا وترك
الولاية حين ولى عثمان عبد الله بن ابي سعد الخراج اثناء ولايته
لمصر .

وقسمت مصر الى قسمين : مصر العليا ومصر السفلى ، وان
كاو يوحنا النقيوسى ذكر انها قسمت غداة الفتح الى ثلاثة اقسام
هى مصر السفلى والريف واركاديا (٨٥) ، وقسمت بدورها الى كور
وهى تعادل الباجارية القديمة فكان يرأسها وفقا للبرديات باجاري
وقمص ، وذكر احيانا بلفظ دوق (٨٦) ، وقسمت تلك بدورها الى
قرى يرأسها الماروت وفى بعض البرديات العربية المازوت وهى
تحريف لكلمة ميزون احد اعيان مجلس القرية السابق ، وكان
عمله ذا اختصاصات مالية وادارية (٨٧) .

وكان لديوان الخراج العام ادارات فى الباجارية يتولاها
موظف يطلق عليه الجسطل ويرد فى بعض البرديات لفظ خرتولاريوس
وهو كاتب السجل . وظلت الوظيفة قائمة فى العصر الاسلامى
الاول ، والبرديات القبطية التى تعود الى القرن السابع والثامن
احتفظت باسماء وظائف بيزنطية كرؤساء القرى الذين عهد لهم

بالإشراف على الجباية ، ولكن بعد فترة حلت محلها أسماء إسلامية
فجانبى الضرائب العينية حمل لقب القبال .

وكان يتبع ديوان الخراج بحارة السفن ويبدو أن المزارعين
كانوا يدفعون نفقاتهم . وكذلك ظهرت وظيفة محتسب الأحرار أو
المشرف على مخزن القمح . أما الضريبة النقدية فإن الجباة كانوا
يسلمونها لمستولى القرى وهؤلاء بدورهم يسلمونها لغروع ديوان
الخراج بالكورة التابعة لهم ، وكانت الأعمال تجرى في ديوان
الخراج باليونانية إلى أن عربت سنة ٨٧ هـ في عهد عبد الملك
ابن مروان ، وكما ذكر ابن عبد الحكم (٨٩) (يجتمع عرفاء القرية
وماروتها ورؤساء أهلها فيتناظرون في العمارة والخراب حتى إذا
أقروا في القسم بالزيادة انصرفوا بتلك القسمة إلى الكور ثم
ينهبون إلى رؤساء الكورة ويوزعون الأنصبة على احتمال كل قرية
وسعة المزارع ومساحة الأرض الشاغرة فيبنون ، أما بعد الحصاد
فانهم يأخذون نصيبا لكتابهم ولعمال الجباية) . فالواضح أن
التقدير الإجمالي يأتي من ديوان الخراج إلى الكور التي تحدد
نصيب كل قرية ، أما التخصيص فانه يرجع لمجالس القرى حيث
يبدأ توزيع الخراج وفقا للمساحة والمحصول . ويذكر ابن عبد الحكم
أن من يعجز عن زراعة الأرض يحول الآخرون عنه ومن أراد
الاستزادة أخذ ويبدو أن القرية تحملت مسئولية الخراج ككل فمن
ترك الأرض تكفل الباقون بزراعتها ، ويؤكد هذا بردية تعود إلى
القرن الثامن الميلادي ٧٢٢ م ١١٤ هـ فالقرية كونت ما يشبه
المجلس البلدي تولى دفع الأعباء والضرائب ، وهذا الاتفاق وقع
سبعة عشر من أعيان القرية ، ونص على أن من يرفض القيام بأعبائه
عليه أن يدفع مقابلا ماليا حتى لا تتعرض المجموعة لغرامات مالية
من قبل الحكام العرب (٩٠) .

وكان على المواطنين القيسيين في الكورة إذا رغبوا في الرحيل

الى مكان آخر أن يحصلوا على تصريح من المدن المسجلين بها ليعرف الموظفون أماكنهم ، وكان هناك عمال يريد في الكورة لإبلاغ الوالي عن أعمال الباجارات كما ورد في إحدى يرديات كوم أشموة وهي رسالة من قرية بن شريك الى باجارك أنصنا • والايصالات الصادرة الى الأهالي في القرن الأول الهجري كن أغليها بالقبطية والدفع على أساس الدورة الضريبة البيزنطية ، وكان يستعمل فيها الصولد وهو يعادل الديار ، والقراط والنوميزما وتيرميزما ، ففي إيصال من القرن السابع دفع ٢ نوميزما (تعادل الصولد) وهي ضرائب عن القسم الثاني من العام الثاني بتاريخ ١٤ بابه لمساعد رئيس القرية (٩١) ، وحصل على إيصال بناء على طلبه • ودفع شخص اسمه بابون بن كركينا صولدا كضرائب للقسم العاشر (٩٢) • حتى عقود البيع والايجار كانت تذكر فيها الدورة الضريبة البيزنطية ، فبيعت جمال مقابل صولد و ١٤ قراطا في أمشير من السنة التاسعة (٩٣) •

وفي خطاب آخر دفعت ضريبة القسم السابع ١٤٥ قراطا ونصفا من الذهب المينا لحساب ضريبة • وفي خطاب كان فيه العبابي رحلا عربيا يدعى يزيد بن عبد الرحمن أرسل الى شخص يدعى سيفريوس ليبلغه بما عليه من الضرائب للسنة العاشرة ويعود الخطاب بتاريخه الى القرن الثامن (٩٤) • وإيصال آخر ليزيد ابن عبد الرحمن شبيه بالسابق الى سيفريوس وجولد سميت يعين الأشخاص الذين عاينهم الضرائب (٩٥) وكذلك دفع أبو سيفريوس نصف صولد في القسم السابع باسم الخدمة البحرية (٩٦) ومن مجموع تلك الايصالات يتضح أن العرب استعملوا الصولد في معاملاتهم فلقد ظلت النقود البيزنطية مستعملة مع إضافات عربية عليها الى عهد عبد الملك بن مروان والملاحظ أن غالبية ايصالات تلك الفترة كانت باللغة القبطية (٩٧) •

أما بالنسبة لنظام الجباية فقد احتفظ العرب بالجباية السابقين
ويذكر يوحنا النقيوسي أن بعض الموطنين الرومان بقوا عند الفتح
واعتنقوا الاسلام فولاهم العرب اداراتهم السابقة ، فابقوا على شخص
اسمه ميناس وولوه حكم عصر المسفل ، وشنودة تولى الريفة ،
وفيليوخوليوس حكم اركاديا والفيوم ، وكان هؤلاء أشد الموطنين
سوءا وقسوة تجاه المصريين ، ومع ذلك فإن الجباة المحليين لم
يكونوا بالأفضل حالا وظل الجباة الأقباط الى عام ٨٧ هـ ، وطريقة
الجبابة تختلف كثيرا عما كان مألوفاً في العصر البيزنطي . ففي
رسالة من حاكم الكورة وينعى الباجارك الى عدد من رؤساء القرى
يتضح أسلوب وطريقة الجباية آنذاك (من فلاديوس اسبنيوس
بشينة الله الباجارك بواسطة زكريا ابنه الى عدد من رؤساء القرى
المذكورة في القائمة التي اعطيتها لأخي أبو يوسف ، فوالدي كما
تعلمون اهتم بأمر المحصول والضريبة العينية وأمان البيع
ومحصول البنور وعليكم بجمعها وارسالها الى ، وأنا جعلته مسئولاً
عن قراكم وعليكم اختيار كتاب أو مسجلين وجعلهم مسئولين عن
نصيب كل قرية ، وهم مسئولون كذلك عن عدم ترك أي كيلة أو
أي مقدار من المحصول لأي رجل قبل أن يدفع ضريبة المحصول
وبذور المحصول والضرائب المالية والضرائب العامة ومن يتأخر
سيمطي الفرصة ضده . وسأجعله مسئولاً عن أي مزارع في القرية
يبيع محصوله أو أي سلة من التبن الا بموافقة كتابية عنى أو من
والدي ، وعليكم ارسال المخالف لكي يعرف نتيجة عدم طاعته وفي
النهاية يطلب ٢ من الكتبة لمساعداء في جمع محصول
قريتين (٩٨) .

وكما هو واضح من الخطاب فإن الباجارك أو حاكم الاقليم
كان يسن رؤساء القرى الذين يمينون بنورهم كتاباً وجباة لجمع
المحاصيل والضرائب ، وهؤلاء تقع عليهم مسئولية الضرائب كاملة ،

وكان فشل رؤساء القرى فى الجبايات يعرضهم للعقاب ، فمن رسالة من شخص يدعى بارشا الى الأمير فى بابلجون يذكر أنه قبض على الرجال وأرسلهم تحت الحراسة الى بابلجون مكبلين بالاعلال . وغالبا ، كان هؤلاء الأفراد من الجباة لا من الأهالى (٩٩) . وخطاب من محمد ربما كان مسئول الخراج الى فيكتور ذكر فيه أن رؤساء إحدى القرى لم يفوا بالتزاماتهم المالية وخاصة الضرائب النقدية ويطلب تعيين رؤساء آخر يتحملون المسئولية وأن عليه مراقبتهم ومطالبتهم بالضرائب (١٠٠) .

ولقد أصبحت الزراعة عبئا بالنسبة للبعض حاول التخلص منه ، ففي بردية عبارة عن رسالة مرسلة الى أحد الموظفين بواسطة قس طلب الشخص رفع عبء الحقول التى عليه وتسليمها لآخرين يتحملون عنه أعباء الضرائب ، ويتمهد الشخص المرسل اليه الخطاب بمعاونته فى السداد ان عجز عن ذلك (١٠١) . وكان الجباة حريصين على ألا يفلت أحد من الجباية لأن السب كان يقع عليهم (١٠٢) ، فقد توفي شخص اسمه ميناس وترك نساء وريثات له فكتب مسئول الخراج يطلب تقييدهن فى السجلات لعرض الضرائب عليهن ويأمر بأن يكون متيقظا لأمر الجباية فانه لن يتعاضى عن أى نقص فى السجلات وينذر بمعاقبته ، ويبلغه أنه لن يضع عصا على عينيه فلا يتهاون فيما يجب أن يدفع ، ويذكر أن على الجباة ألا يحددوا للشخص ما يدفعه قبل أن تأتى الكشوف من ديوان الكورة ، فالشدة كانت الطابع المميز فى الجباية حتى على الجباة أنفسهم ، فباجارك يرسل الى أحد رؤوسيه (أنه أرسل سيرينوس لاكمال الجزية وعينه كمسرف عليه وأن هذا لصالحه ويطلب منه تسليم جباياته ويهدد بأنه سيحققه (١٠٣) وفى رسالة من جابى الى الجباز يذكر له أنه نفذ تعليماته كاملة ولم يترك أى

ناحيصة بلا تقدير ولم يضيف لتعليمات الوالي أى زيادة أو نقصان (١٠٤) .

وصيغة التهديد نفسها تتردد فى رسائل لقرة بن شريك والى مصر الى الباجارك باسبيل فى كوم اشقوة ١٠٧١٠م/٩٠ هـ يتهمه بالتقصير لتأخيره الخراج ويتوعد به هو وعماله ، ومع ذلك استمر باسبيل فى التأخير ، فعاد قرة يكرر له بأن الوقت حان لاعطيات الجند وأبنائهم ويطلب سرعة جمع المال (فان أهل الأرض قد حملوا منذ أشهر تم عجل الى ما اكتمل عنده من المال أولا بأول) (١٠٥) وفى نفس الوقت فان قرة بن شريك يطلب منه توخى العدل فى الجباية وفى بردية أخرى يطلب منه انصاف فلاح من أهل كورته من آخر له دين عليه (١٠٦) ثم يعود لتذكرته بأمر الخراج (ولعمري حان الأجل منذ أكثر من شهرين وقد كتبت اليك قبل كتبتى هذا أمرك أن تجعل الينا بما قد جمعت من جزية كورتك وأردت أن أرفق بهم وأتجاوز عنهم بما قد قبضت منهم على النحو الذى كانوا يؤدون فى بيت المال كل سنة) فهو يطلب العدالة فى الجباية ويطلب دخل النوبة بلا تأخير وهما أمران من الصعب تحقيقهما معا مع هروب الفلاحين وترك الأرض بورا . (لا أحب أن يرى أحد فى عملك شيئا يكرهه من عجز ولا تأخير ولا أبطال فاني قد بعثتك حين بعثتك على عملك وأنا أرجو أن تكون عنده أمانة واجراء وتنفيذ للعمل عند أحسن ظن بك فاني والله لأن تكون محسنا مجبلا أمينا موقرا أحب الى وأعجب عندي من أن تكون على غير ذلك) .

وامام هذا الضغط من الولاة كان على الجباة أن يفوا بالتزاماتهم كاملة خوفا من تعرضهم للعقاب فتمسكوا مع الأهالى ، وفى بردية عربية وهى أمر من أحد الجباة الى شخصين تأخر فى دفع ضرائبه فى مدينة انصنا (استحضر لنا من مدينة انصنا بقطر الطحان ومر العمال بأحضاره واستحضر الينا أسرته أجمعين واستحضر أباه وابنه

والمستعمل احضاره ان شاء الله) ٠ (١٠٧) وفي كتاب آخره لا يبي على حسن ابقاء الله عافانا الله واياك لا تضع كتابي في يديك حتى تتركه الي شمشور (في المنوفية) وتخرج الاقباط حتى تنفق الي مائة اربب قمحا وابعت به مائة ياتيك كتابي ، وأمر آخر من ضابط الي مرؤوسيه في روجوس (في الاشبهونيين) يطلب التنكيل بشخص لم يدفع ما عليه من اعباء . وفي خطاب من قرة بن شريك الي هاسيل ذكر ان الوليد بن العباد صاحب البريد اخبره انه فرضت غرامة على قرية بسبب تاخيرها في دفع الجزية (١٠٨) .

ولقد ارتفعت شكوى الجباة من خلال البرديات من هروب الملاحين وتأخيرهم في الدفع ففي برديات حسابات اشارة الي نجوم غير مدفوعة او الي اجمالية منقولة من قسم الي القسم الذي يليه . وفي امر من القرن الثامن الميلادي من الهاجارك فيلافوس الي رؤساء القرى والقسم في الكنائس يطالبهم بمزارعين لتولي وظائف محلية صغرى بسبب فرار العمال (١٠٩) . ويشكو أحد المستأجرين من المالك الذي يبدو انه عربي ، ويصفه بالرجل العظيم ، ويذكر ان لديه وثيقة بايجار حقل يتبع هذا الشخص ، ويرغب في مقابلة المالك بشأنه ويبدو ان المالك العربي اتفق معه في اول الامر على زراعتها ثم ترك الأرض فلم يتول هو زراعتها ولم يتركها للرجل . (انه دفع لجميع الرجال احرهم الا ابا واذا كان يريد ان ابذر الحقل فليعطى وثيقة واذا لم يرغب فليسلمها مني) (١١٠) . لأنه في هذه الحالة كان على المزارع ان يدفع ضرائب الأرض ، وقام بعض الملاك الصرب بالتهرب من دفع الضرائب ومقاومة الحكومة (١١١) كما امرأة تدعى رضا رفضت ان تدفع خراج اراضيها واثارت المشاكل مع الجباة وادى هذا بالحياة الي ان يمسحوا منهم حندا محليين وهو أشبه بنظام البوكلاري الذي كان ملحقا بالضياح الكبرى في بيزنطة ، ولقد تم تطبيق هذا النظام في

عام ٥٦ هـ ضمن رسالته لقوة بن هزيك (أما بعد فإن كاسا من الجند
 ذكروا إلى كتبة من قريتهم كانت تجري عليهم عند أربعمائة سنة ولم نجد
 شيئا من الكتب فلا أدري ما صدق ذلك من كذبه فإذا جاءك كتبي هذا
 فلا تقدم في كورتك إلا سألت أهلها عما في قريتهم من تلك الكتب
 ولئن هي فإذا علمت ما في كل قرية منها فافرح إلى كتابها بما
 وجدت) (١١٢) ويبدو أن هؤلاء الجند أعانوا السلطات المحلية في كل
 قرية في شكل قوة شرطة للمحافظة على الأمن وجباية الضرائب .

ومن المعروف أن الجباة في عهد عبد الملك أصبح غالبيتهم من
 المسلمين ففي شكوى متأخرة نسبيا ١٢٧ هـ اشكى أهالي طحنا من
 عمرو بن عطاس جامع الضرائب ومعاونيه فقام أمير الكورة بتشكيل
 مجلس من الرؤساء المحليين فوقفت فيهم الشكوى وثبت كذبها
 ولا تعلم هل كان هذا اجراء متبع في الفترة السابقة أم لا (١١٣) .

والمشكلة الأساسية التي بدأت توضح من هروب الفلاحين ،
 إلى جانب الضرائب التي عليهم كانت هناك الأراضي البور التي تضاف
 إلى أرض البعض ويحصل ما عليها من ضرائب « كما كان مالوسا في
 النظام البيزنطي » وذكرت بعض البرديات أنه كان يطلب منهم زراعتها
 قطاني (يقول) وتعفى لفترة من الضريبة ولكن المتبع أن القرية تحصل
 ضرائب من ترك أرضه وفي الخصومات عربية ذكر لأرض خراب (١١٤)
 أما بالنسبة للسخرة فكانت في أعمال الجصور (١١٥) ٠ (في رسالة
 من رئيس قرية إلى شخص مسئول يذكر أنه استقر ٢٠ عاملا للعمل
 في القنات)

ولقد حاولت الدولة الحد من هروب الفلاحين وتركهم الأرض
 بأن سعوا المزارعين من مفادرة مواطنهم إلا بتصريح ، فالمواطن إذا أراد
 أن يتجه إلى مكان ليقوم فيه ربحا من الزمن لم يكن ملزما فقط بالمضي
 على تصريح من المدينة أو المنطقة التي يتبعها ، بل كان ملزما بإفادة
 الموظف المحلي بحل إقامته الجديد فالمزارعون كان عليهم دفع ضرائبهم

في أماكن تسجيلهم وأقاليمهم التي نشأوا بها ، وفي البداية كان يسمح بالجباية في الكورة التي انتقل اليها الشخص حيث تحول الاتصالات الى مكان تواجد الجديد ولكن الدولة منعت هذا التصرف ، ثم أعادته ثانية قبل نهاية العصر الأموي .

ولقد أجبر المزارعون على التواجد في أماكن زراعتهم واشترط ضامن في غالبية الاتصالات وظهرت عقود ضمانات تتضمن التعهد باستمرار العامل في عمله في الأرض كما كان يحدث في العصر البيزنطي ، ويبدو أنه تطبيق هذا النظام بما منذ عهد عبد العزيز بن مروان في خلافة عبد الملك بن مروان (١١٦) ، وفي بردية تعود لعام ١١٦٠ م سبعة وأربعة وعشرين من الميلاد ، يطلب رئيس دير من الأقصر السماح للرهبان بترك مدينتهم والذهاب للمسطاط لمدة ثلاثة أشهر حداها ، وتعهد رئيس الدير بضمان عودتهم (١١٦) ، ومع ذلك اشتدت حركة هروب الفلاحين وخاصة في عهد عبد الملك بن مروان بعد زيادته الخراج رغم انخفاض النيل ٧٨ هـ .

وبدا الولاة في احصاء كل الغرباء عن كل قرية والعودة الى قوائم التعداد القديمة لترحيل كل من ثبت أنه وافد حديث ، بل في إحدى البرديات طلب الوالي ترحيل كل من أقام أقل من خمسة عشر عاما في الاقليم ، والوالي الذي لم تذكر البردية اسمه فغالبا هو قره بن شريك فالامر ينص كوم اشقوه فيامر الوالي الباجارك حاكم الاقليم بأن احمالي الفيوم واهناسيا واشمون وقوص الذين لديه في قرينه يجب القبض عليهم وارسلهم اليه وعليه أن يكتب أسماءهم فبعضهم هرب من اقليمه من خمسة عشر عاما ، ويطلب مراجعة القوائم وتسليم هؤلاء الأشخاص لحامل الخطاب هم وزوجاتهم وأبنائهم وممتلكاتهم ، مع ذكر بلدهم الأصلية (١١٧) .

وكان هروب المزارعين يعرضهم للعقاب والغرامة ففي خطاب من
قرة لحاكم اشقوة :

« لقد أرسلت الى بالسبطى (الفلاح) ابو الذى فر بالاربعة
الدينر وثلاث الدينر غرمته » (١١٨) . وفى خطاب آخر الى باسيل
« حاكم الكورة » يطلب منه عدم السماح بايواء جالية اى ذمى لديه
وفى رسالة موجهة من مرفص لشخص يدعى بالقوق والمقصود حاكم
الكورة ، أن فلاحا هرب معه نيران لثور يخصان القوق ويطلب شخصا
ليذهب لكان الفلاح أنوخ الذى أخذ النير ويذكر أن الفلاح لا يريد العودة
والعمل (١١٩) ، وهذا أدى بالدولة الى أن تأخذ ضمانات على بقاء
الفلاح فى أرضه ووفائه بالايجار والخراج . ولقد أصبح هذا التقليد
شائعا ، ولدينا عدد كبير من الوثائق بالمربية والقبطية تشتمل كلها
على ضمانات ، ففي بردية يتعهد اسحق بن ابراهيم وبقطر الحازم
بضمانة مزارع ويتعهد بأنه فى حالة هروبه يدفع ٢٠ دينار (١٢٠)
وفى خطاب الوالى الى موظفيه يطلب اطلاق سراح شخص لأن ابو الرازى
ضمن ما عليه من مال (١٢١) .

و ضمانه اخرى فى احدى البرديات القبطية معنونة الى موظف
كبير حيث يضمن ابو الياس عمل شخص فى الحقل مدة خمسة
اشهر (١٢٢) .

وأحيانا يتعهد الضامن بالعمل فى الحقل فى حالة فرار الفلاح
الذى يضمنه فيثودور يضمن لآخر عمل فلاح ويتعهد أن يحصل محله
فى احصائه (١٢٣) وضمانة مرفوعة للأمير باسماء فلاحين يتعهد
الضامن بوجودهم فى حقولهم ، وضمن عاصر عنب شخصا آخر فى
زراعته . وأحيانا يضمن البعض الخراج والضرائب لآخرين (عافاكم
الله ورحمكم فان وقاد بن عبد الله قد ضمن لنا ما يلزم بالمال مولى
اسماعيل أخو وقاد من الخراج والضرائب والنواثب فى السنة كلها

فكلاهما بينه وبين جزاء ما وقع عليه (١٢٤) فالفلاح لم يحظر عليه ترك اقليمه فقط بل منع في أحيان كثيرة من ترك الأرض الى أن يسدد ما عليه ، وقد اعتادت الضمانة الى الوظائف فهناك ضمانة لموظف ديني ، وضمان من اثنين من الموظفين لحضور شخص ومع ذلك فإن الهجرة من القرية قد استمرت ، ففي رسالة عبيد الله بن الجعجاب بخصوص استخدام قبيلة قيس (اني قدمت مصر ولم أر لهم خطا الا أحياتا من فهم يومها كور ليس فيها أحد وليس يضر بأهلها نزولهم معهم ، ولا يكسر ذلك خراجا (١٢٥) ولكن عادت النوبة للسماح للفرد بأن ينتقل من كورة لأخرى على أن يدفع ضرائفه في موطنه .

وفي بردية بتاريخ ٧٣٢ م / ١١٢ هـ شخص في كورة الأشمونيين يقيم في المصطاط أرسل اليه عامل الأشمونيين يبلغه بقيمة ضريته (١٢٦) ، وفي بردية أخرى من قرية البسكلون بالمنيا وتعود الى ١١٢ هـ ذكر لشخص من أهل أشمون سمح له بالعمل في أسفل أشمون لوفاء جزئته والتماس معيشته لمدة شهرين (١٢٧) وسمح لآخر بالعمل لوفاء جزئته ومعيشته لمدة خمسة أشهر في مستهل شعبان سنة ثلاث ومائة الى السلخ من ذي الحجة في سنة ٠٠ فمن لقيه بعد الأجل الذي أجلته فليعهه الى مدينته .

ولقد استمرت النوبة خلال القرنين الثاني والثالث في حصر الأشخاص غير المقيمين في أقاليمهم ، فالمزارع أصبح مربوطا باقليمه وزراعته وربما كان هذا أحد الأسباب الرئيسية لثورات القبط خلال هذه الفترة . وأدى هذا يدور الى اضطراب الأمور في القرى ففي

أحدى. البرديات العربية أوامر بالقبض على أهل الريب والجرائم ومنع بقاء أحد بالقرية غير أهلها (١٢٨) .

تأجير الأرض :

كانت غالبية الأرض في برديات تلك الفترة موزعة بين ملكيات صغيرة أو متوسطة وبين ملاك أقباط ومسلمين وعند قليل من الأوامى ، وفي بردية تعود الى القرن الثامن الميلادى / الثانى الهجرى ذكرت فيها مساحات من الأرض المزروعة بعدد من المحاصيل ، فحدد قائمة تضم ٢٤ اسما نصفهم تقريبا يحمل أسماء اسلامية ، والمساحة تتراوح بين ٢٥ فدان و ١٢٠ فدان (١٢٩) ، وفي كشف آخر أسماء عربية تزرع بين ٢٣ و ٤٠ فداناً . وفي عقد يرجع الى بداية الفصح يوضح نظام ايجار الأرض آنذاك وهو مكتوب في القسم الحادى عشر من الدورة المصرية ، ولكن الجباية كانت في السنة الثانية عشرة بعد خروج المحصول فالمالك يؤجر جزءا من أراضيه (وانشى الآن أعد مشولا عن البئر والحرث بحيواناته وساقط المحصول الذى أرغفه وسادفع كايجار احدى وثلاثين وربع قطعة ذهبية وحدى وثلاثين وربع كيلة من الشعير . كتب في ٢٦ توت من السنة الحادية عشرة لمحصول العام الثامى عشر . والضرائب كان يتحملها اجناسا المؤجر وأخرى المستأجر ففي منتصف القرن السابع يذكر شخص للكتاب السجلات أن الضرائب مفروضة على الأرض المؤجرة باسمه (١٣٠) .

وهناك عقد ايجار يشترك فيه المالك والمستأجر في الخراج . وكان ايجار الفدان دينارا ، وإن كانت البردية لم تحدد نوعية الزراعة وهي غالبا أرض قبح ، وكان ايجار أرض الكتان دينارا ، وفي احدى البرديات ذكر أن المزارعين سلموا بذور كتان (١٣١) . والفدان من القرط كان يدفع عنه نصف دينار ، وايجار فدان البرسيم دينارا . وكان الايجار يختلف حسب نوعية الأرض وسهولة ربيها وقربها من

الأسواق، وكانت الأرض البور تتمتع أحيانا بنوع من الإعفاء أو يفرض لها إيجار مخفض .

وفي بردية المعهد المالك في حالة إذا ما تعرض المستأجر للخسارة بتخفيض ما يدفعه له من إيجار ، وإذا أردنا تقدير الإيجارات المادية بمقابل عيني نجد في مجموعة ويسلي : أردبان وربع وبيه أو أردبان وثلاث وية من القمح تساوي دينارا وفي مجموعة البودليان ٥٥ أردبا قمحا بخمسة دنانير ونصف أي ثمن الأردب $\frac{1}{3}$ من الدينار وهذا يتفق مع الثمن الوارد في برديات المتحف البريطاني . وفي بردية من القرن الثامن يذكر شخص (سعر القمح حين كتبت اليك اردب وريتين) (١٣٢) وكذلك يرد في مجموعة جون رايلاند أن ثلاثة أرداب شعيرا تساوي دينارا .

أجور العمال الزراعيين :

في عقد بين مالك يدعى سيفريوس وأجير لديه ينص على أن الأول استأجر الثاني للعمل في حقله ووقع على العقد شاهدان لضمان حق الأجير وبقائه في الأرض في نفس الوقت فيقسم في البداية بالثالوث المقدس (أنى على استعداد أن أدفع لك ١٥ سلة من النبيذ وثلاث أوان من السمسم وكروم .. بدون نزاع وأنت عليك القيام بكل العمل في الحقل ولضمانك أنا أكتب هذه الوثيقة) فالأجر هنا يبدو عينيا ، ولكن التلف الذي تعرضت له البردية يجعلنا لانعرف بالضبط هل حصل على أجر مادي أيضا أم لا وفي بردية ذكرت أسماء وأمامها مدفوعات عينية من القمح بسوئلكا مقياس ٥٠٠ ماريًا ٥٠٠٠ مقياس الاسكندر ٥٠٠ مقياسين ونصف ٥٠٠٠ (١٣٤) .

وفي بردية أجور من الكرنك تختص بمرارح حصل على اردب شعيرا وممانية أرداب فولا ، ولم تحدد الفترة التي عمل فيها مقابل

هذا الأجر (١٣٥) وأجور أخرى فى قائمة حسابات من الشعير والقمح والفول . وهناك حسابات تتضمن أجورا مالية وهي الغالبية وكان الأجر اليومي قيراطا . ووفقا لـ حتى برديات الفيوم قد انخفض الأجر حتى أصبح سدس داق ، أما القيراط فأصبح يحصل عليه الشرف أو معاون الزراعى . وفى حساب أوسية من القرن الثانى الهجرى / الثامن الميلادى يرى الاحور كما يلى : (دفع لمن يحلو البرسيم والقمح دينارا ونصفا الى العمال بنقل الحمل دينار الخولى أحرته فى السنة ٤ دنانير دفع لمن يدرس ويخلو البرسيم ٦ دنانير وثلاث دفع الى عبد السلام الحارس ثلاثة دنانير ودفع الى الرجل الأجير الذى معه شهر ٠٠٠ ثلاثة دنانير وأيوب الحارس دينار وقرقشندى العمال نصف دينار ودفع الى الخولى وباهور بن بهم فى حمل دينار وربع وباقى أرعب شعبرا ثم أجور أخرى بين نصف دينار ودينار وربع (١٣٧) . وفى القرن الثالث دفع لأجير ١٥٠ قيراط وحارس الشعير $\frac{1}{4}$ $\frac{1}{2}$ $\frac{3}{4}$ من الدينار وفى بردية أخرى ذكر أن حارس الحقول يحصل على ٦٠٠ أرادب فى السنة .

من المرمى السابق لأوضاع الفلاح فى القرن السادس والسابع، أو فى نهاية العصر البيزنطى وبداية العصر الإسلامى يتضح أن الملاح عانى الكثير من الحجة فى نفس الوقت الذى فشلت التشريعات والتوانين فى حمايته . فأباطرة بيزنطة حاولوا الحد من استغلال جباياتهم وضمان نوع من العدالة لم يتحقق لأن تنظيماتهم الادارية أثبتت فشلها وساعدت على استغلال المزارعين ، وخاصة أن الدولة

حرصت على ضمان ضرائبها وشحنتها السعيدة فلم تحاول اتخاذ
اجراء فعال لتخفيض النسبة الضريبية . ونفس الشيء يقال للعهد
الاسلامي الذي احتفظ بموظمي الادارة السابقة وتنظيماتها . ورغم
أن العقيدة الاسلامية السمحة لا تثقل على رعاياها وحث على الرفق في
معاملاتهم فإن حرص الولاة والخلعاء على الحراج ادى الى استمرار
الضغط على المزارع المصري وارهاقه بما لا يستطيع وكان هذا وراء
ثورات القبط في عهد بني أمية .



الملاحق والمراجع

أسماء البلاد والقرى في العصر الروماني وأماكنها الحالية

- ١ - أرسنوى : مدينة الفيوم القديمة واطلالها بجوار الفيوم الحديثة وكانت تعرف بكيمان فارس .
- ٢ - الفروديتو : كوم أشقوه اسمها المصري Tkou والقبلى Tackoon وتقع في طهطا .
- ٣ - أكرنثوس : البهنسا .
- ٤ - أنطونيوبوليس : الشيخ عبادة كان اسمها بيسا في العصر الفرعوني ثم سماها الامبراطور هديران الروماني أنطونيوبوليس تكريما لعلامه أنطونيو الذي غرق في النيل وسماها العرب ايصنا وعرفت الآن بالشيخ عبادة .
- ٥ - إستلا : بالقرب من البلاص مركز قنا .
- ٦ - بشلا : بمركز قوص بمديرية قنا .
- ٧ - تبتونس : في الفيوم وأنشئت في أيام الأسرة الثانية عشرة الفرعونية وتعرف الآن باسم أم البرجات .

- ٨ - تباد لفا : أنشئت أيام البطالة وتعرف ببطن هريت .
- ٩ - جيما : Gerai — Dijime اسم لمدينة واحدة وأطلق على
الجبل الغربى بمركز الأقصر حيث توجد اليوم قرى القرنة
ونجع الطود .
- ١٠ - ديريتو : من أعمال الأشمونيين .
- ١١ - طيبة : الأقصر .
- ١٢ - فلاديفيا : فى افليم الفيوم وتعرف بكوم الحراة الكبير .
- ١٣ - كرانيس : أنشئت فى الفيوم على حافة الصحراء وتعرف الآن
بكوم أسيم .
- ١٤ - ليكوبوليس : اسيوط .
- ١٥ - هرقليوبوليس : أهناسيا .
- ١٦ - هرموبوليس : الأشمونيين .

الشهور القبطية وما يقابلها من الشهور الميلادية (١)

- ١ - أول توت ، ٢٩ - ٣٠ أغسطس
- ٢ - ١ يابه ، ٢٨ - ٢٩ سبتمبر
- ٣ - ١ هاتور ، ٢٨ - ٢٩ أكتوبر
- ٤ - ١ كيهك ، ٢٧ - ٢٨ نوفمبر
- ٥ - طوبة ، ٢٧ - ٢٨ ديسمبر
- ٦ - أمشير ، ٢٦ يناير
- ٧ - برمهاث ، ٢٥ فبراير
- ٨ - برمودة ، ٢٦ مارس
- ٩ - بشنس ، ٢٦ أبريل
- ١٠ - بؤنة ، ٢٦ مايو
- ١١ - أبيب ، ٢٥ يونيو
- ١٢ - مسرى ، ٢٥ يوليو - ٢٤ أغسطس

الأيام التي تكس ٥ أيام ٢٤ أغسطس الى ٢٩

العملات المستعملة في الفترة التي يعرض لها البحث

أولاً : العصر البيزنطي :

درخمة - أوبل - صولد - قيراط - نوميذما

أبقى أغسطس على النقد البطلمي وأضاف إليه أسماء الأباطرة الرومان وكنيتهم الإلهية . وصك عملة تعرف بالترادرخمة (١) *Tetradrachma* وهي عملة فضية ذات ٤ درجمات وعرفت باسم النقود السكندرية واستمرت لزمان دقلديانوس . وفي عهد تيبريوس خلطت بالبرونز وأعطى دقلديانوس التترادرخمة قيمة الدينار الروماني والتي انفصل النقد المصري عن بقية عملات الإمبراطورية ، على أساس القانون الذي وضعه أغسطس ، وظلت البرديات في القرن الثالث الميلادي تستعمل الدرخمة والأوبل وكلاهما من الفضة . والدرخمة تعادل ٦ أوبل ومنذ القرن الرابع أصبح التعامل بالدينار الروماني والصولد الذهبي القائم على الوزن الذهبي . أما العملات التي أصبحت شائعة إلى نهاية العصر البيزنطي فهي الصولد والنوميذما والقيراط والصولد ينقسم إلى ٢٤ قيراطا والنوميذما تعادل ٢٢ قيراطا (في عهد جستنيان) (٢) .

(١) سيده الناصري : معالم تاريخ وحضارة مصر ص ١٧٦ .

(٢) القريري . البطط - المائة الأمة في كشف الفضة ص ٦٣ .

ثانيا : أما في العصر الاسلامي :

استنادا الى البردي وكتابات المؤرخين العرب فقد ظل الدينار الذهبي البيزنطي يستعمل الى عهد عبد الملك بن مروان سنة ستة وسبعين هجرية حيث ضربت دنانير اسلامية فاستعمل الدينار والدرهم والدنانق والقيراط ووفقا للمقريزي كان وزن الدينار ٢٢ قيراطا سوى حبة بالشامي ووزن الدرهم ١٥ قيراطا والقيراط يساوي ٤ حبات والدرهم (١) ٦ دنانير والدنانق ٢٥ قيراط أما الفليس فيصنع من النحاس وهو مشتق من لفظ Follis البيزنطي وكانت الدراهم على أنواع : الجيدة من العضة الزيوف وهي مخلوطة تقبل في المعاملات التجارية ولا تقبلها الحكومة والمبهرجة ولم تكن مضروبة في دار الحكومة ، ثم دراهم وتصنع من النحاس (٢) .

(١) الدرهم مأخوذ من لفظ diram الذي هو يوناني الأصل . أيضا

Enc. Isl. Art Dinar.

المقريزي اعانة الامة ص ٦٦

(٢) المقريز : ثلاث رسائل في النقود ص ٣ .

وثائق بردية

أولا : العصر البيزنطى :

١ - بردية متعلق بإيجار أرض أخفها المستأجر كضمانة لدين له لدى المالك والبردية لم تذكر فيها الولاية وتعود الى القرن الخامس أو السادس (نحن باجريوس وموسى أبناء اجوتسياس تسلمنا منك ما يرضينا كونفيريون بن لوكوس كإيجار للأرض التى تسلمتها كضمانة لمحصل القسم التاسع كاملا ، كتبت فى ١٠ بؤونة من السنة الثامنة بواسطة اينبيوس) (١) .

٢ - خطاب يتعلق بتعيين يتعلق بوكلارى وهم جنود فى خدمة الاقطاع بناء على طلب من سكرتير وكاتب سجل ومندوب مالى الى سكرتارين آخرين وهو أحد وكلاء أبيون فى اكسر نخوس (الهنسما) ويعود للقرن السادس (أرجو منكم تعيين ابراهيم ونيكىتاس حامل الخطاب بوكلارى ابتداء من شهر برمهاث وادفعوا لهم مسموحهم من المحبوب لأنكم تعلمون أننا نحتاج الى بوكلارى . اتخذوا الاحراء بلا تأخير . » الى السكرتير الأفخم والمشرّف والسكرتير والوكلاء من ثيودور السكرتير وبرحمة الله مندوب الأرض » (٢) .

A descriptive Catalogue of the Greek papyri in the Collection (١)
of Wilfred Merton Ed. Iris Bell.

P. Oxy. CLVI.

(٢)

٣ - خطاب من فيكتور الى جورج بخصوص محاسبة أحد المزارعين وكلا الشخصين كان مندوبا لابيون والمدينة اكسر نخوس (البهنسا) وتاريخ البردية في القرن الثالث (١) (أنا أرسلت ابن ابراهيم معه كشف ايها الأخ العزيز وأرجو أن تكتب حسابه وتجعله ينتهى بسرعة بدون تأخير وألا يقاسى من السكرتيرين أو غيرهم وعليهم ألا يسيئوا اليه - الى سيدي الأفخم وصديقي جورج القمص من فيكتور نائب السيد باسم الله) .

٤ - راع بين قريتين في جنوب اليوم في القرن الخامس لسيدنا المعظم المبحل الكونت ابطونيوس رئيس المساعدين - الناس في قرية كيركيوس جاءوا الى شاطئ اكسر نخوس (البهنسا) وطرّدوا صيادى اكسر نخوس وشاء الله أن ينقذهم بلا اضرار وعلى ذلك فالناس في اكسر نخوس ودوا أن يذهبوا للقتال والاشتباك مع أهل كيركيوس ، وأنا لم أسمع ، والله يعلم ، باشتباكهم في القتال ، وإذا لم يلهمنى الله بالحضور الى اكسر نخوس فانه كان سيترتب على هذا القتال اضرار بالغة - وأنا اكتب لعظمتك لتتفهم الموقف .

أنا سأحضر بعد غد ومعى الصربية الذهبية الى سيدي المعظم الكونت من ابطونيوس رئيس المساعدين (٢) .

٥ - كتاب خنص باجرا احصاء ومسح للأرض في القرن السادس (أنا تسلمت خطابا من أخى وقبل تسلمى لذلك الخطاب كتبت اليك بخصوصه وأنا أطلب منك مجموعة من الكشوفات عليك أن تحصى الحيوانات والعمال والملاك والأرض التى لا يصلها فيضان والأرض غير المزروعة سيكون لها مقياس خاص بها .

P. Masp. 10098.

Select papyri From B. G. U. 1035.

(١)

(٢)

واقف كتبت الى السيد بانيسيوس حول هذا وبقوة الله اشمر
كانى فى الجحيم ، ولكنى لا أستطيع ولا يسمح لى بالذهاب وترك
المكان بسبب هذا الاحياء (١) .

٦ - خطاب من ثيودور المحامى الى الدوق - العرن الخامس
او السادس بخصوص عدم دفع أجر السكرتير - (حنا السكرتير
المشهور ذكر أنه لم يتسلم من عطيتك المسموح الخاص به فى السنة
الجديدة وما قاله يبدو لى غير ممكن التصديق لانك دائما تسدحه وليس
من المستحب ألا تدفع مرتبه لمدة طويلة . والرجل يرى نفسه على
حق وليس هنا ما يدعو لتكذيبه وأنا أرجع التأخير لبعض صعوبات
وهو نفسه يحد لك العذر ويسأل فقط اذا كنت مسؤول له .

الى سيدى المشهور الدوق فيبيون من ثيودور المحامى (٢) .

ثانيا : العصر الاسلامى :

ايصال صرائب من القرن الثامن الميلادى / الثاني الهجرى
« استلمت من جورجاس الشماس صولة من مدفوعات القسم
الخاص بسمان رئيس النرية . يسفا بصيل ساعد . من طلبة
وأنا اكتب هذا الايصال » (٣) .

خطاب يعلن يجمع صرائب من العرن الثامن الميلادى / الثاني
الهجرى « انى كتبت اليك لتعلم أن «نا جعل بعض النساء كورثة له
له ومنقوم يحضر لهم لتقدير الصرائب عليهن ولم تتركهن هكذا .
وسأجد وقتا عند القيام بالاحياء والتسجيل واجعل خطابى معك

P. oxy. 1842.

(١)

P. oxy. 1989.

(٢)

Coptic and Greek Texts of the Cristian Period from Ostraka
in the British Museum, Ed. Hall. (٣)

ولا تتركه الى أن يغموا عن تلك القرى فأنى لو وجدت نقصا في التسجيل فأنى لن أضح عصابة على عيني وإذا رفضوا فأننا سننتهي تلك الحسابات . ولا تذكر أو تثبت مقدار الضرائب على انسان الى أن تسلم المقدر ولقد أرسلت هذا الخطاب للأهمية » (١) .

خطاب من موظف كبير الى المسئول عن اقامة الأجانب أو المرور في الباجارية بسبب وجود أفراد من العيوم واشمون وقوص مقيمين في كوم اشقوه (٢) «وكما كتبت لم يرسل الى أى شخص منهم هذا العام ولكنى قررت الأمر على ذلك ويجب أن ترسل لى قائمة واحد الأفراد الذين كتبت عنهم وأنا لا أعلم السبب في عدم إرساله الى هنا وقد كتبت عنهم من قبل »

وقد قررت إبعاد الأجانب في الباجارية وهؤلاء الأجانب ... بلا تأخير ، وأقسمت بالله وبمشيئته أنني سأستبعد أى أجنبي من الباجارية وسأرى إذا كان سيبقى هناك أم لا وسأخرجه . فإذا تسلمت خطابي فابحث عن الأجانب المقيمين في الباجارية الذين كتبت أسماؤهم لأن بعضهم هرب من خمس عشرة سنة ، وعلى ذلك فأرسلهم لى بعناية مع رجل هذا الذي سيمطيك الخطاب وسيستلم هؤلاء الأجانب وليرسلوا معه وإذا لم يعملوا للسفر معه أو عرض الرجل للخطر أو للوقوع في شرك ... فلم تصبح لحياته قيمة .

إذا تسلمت رسالتي فأرسل الأجانب بعناية ... أرسلهم الى مع أسماء آبائهم وقراهم والأراضي التي أخذوها من الباجارية وأرسل بأبنائهم وزوجاتهم معهم والأموال التي أخذوها .

(١) Catalogue of the Coptic Manuscripts in the Collection of the John Ryland Ed. Crum. 322.
Catalogue the coptic Manuscripts in the collection of the John Rylands Ed. Crum. 158.

العصر البيزنطي

- Johnson : A. C. and West, Byzantine. - ١
Egypte : Economic Studies, p. 39.
- ٢ - عبد العزيز صالح : الأرض والفلاح في مصر على مر العصور .
 الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ص ٢٢ .
- ٣ - مصطفى عبد العليم : الأرض والفلاح على مر العصور . ص ١٠٦ .
- Johnson A. O. *Egypt and Roman Empire*, p. 75. - ٤
- ٥ - إبراهيم نصحي : مصر في عصر البطالة ح : ص ٢٥ .
- ٦ - مصطفى عبد العليم : نفس المرجع ص ٨٧ .
- ٧ - إبراهيم نصحي : نفس المرجع ص ٢٤ .
- Roman Civilization: The Record Civilization Sources* - ٨
 and Studica. Columbia 148. Milan Papyri, No. 6 A.D. 25.
- الأرورة تعادل ١٠ مدان .
- ٩ - مصطفى العبادي : نفس المرجع ١٢١ .
- Johnson : *Economic Studies*, p. 66. - ١٠
- Johnson : *Egypte and Roman Empire*, p. 70. - ١١
- P. Oxy 1208. - ١٢

S. B. 6612.	- ١٣
<i>Hardy : Large estate. p. 22.</i>	- ١٤
S. B. 6775	- ١٥
C. R. R. 41.	- ١٦
P. Thead 5.	- ١٧
Theodosian Code X XVII I .	- ١٨
Select Papyri Ed Hunt No 214.	- ١٩
Mespoulet Le Colonat Romain Journal des Savants. - ٢٠ III, p. 203.	
روستر فنترف : تاريخ الامبراطورية الرومانية الاجتماعية والاقتصادى ج ١ ص ٦٢٦ .	
<i>James Morrhead : Historical Introduction to the</i> - ٢١ <i>Private law of Rome, p. 358.</i>	
<i>Johnson : Egypt and Roman Empire, 98-99.</i>	- ٢٢
C. Th. XI. 29.	- ٢٣
C. J. XI. 49.	- ٢٤
P. Cairo 67117 — p. OXy 126-1887.	- ٢٥
<i>Johnson : Economic Studies 13. 14.</i>	- ٢٦
P. Lond. 1877.	- ٢٧
P. Gen 66-69	- ٢٨
روجر ريكارد John Ryland : تقدير الجايه فى ثادلفيا يصدره الكومارخ .	

P. Oxy 889.	- ٢٩
Columbia Roman Civilization, 267.	- ٣٠
P. Oxy. 65.	- ٣١
A descriptive Catalogue of the Greek papyri in the... ٣٢	
Collection of Wilfred Merton Ed Idris Bell-ch. Roberts 27.	
P. Masp. 67251.	- ٣٣
P. Oxy. 908.	- ٣٤
P. Masp. 67138.	- ٣٥
P. Oxy. 906.	- ٣٦
C. Th. XI. 29. 1.	- ٣٧
C. Th XI. 24. 6.	- ٣٨
Th. XI. 1. 24. 3.	- ٣٩
٤٠ - أصدر ثيودوسيوس عدة قوانين خاصة بمصر .	
Th. XI 42-1-6.	
C. J. XI 54 1. 561.	- ٤١
Catalogue of the Coptic Manuscripts British Museum - ٤٢	
385.	
٤٣ - بل : مصر من الاسكندر الأكبر حتى الفتح العربى ، ترجمة عبد اللطيف أحمد على - محمد عواد حسن ص ٢٠٢ .	
٤٤ - الباز العربى : مصر البيزنطية ١٩٦ .	
٤٥ - بل : مصر من الاسكندر الأكبر حتى الفتح العربى ، ترجمه عبد اللطيف أحمد على ، ٢٠٣ - ٢٥٠ .	

P. Oxy. 1869	— 17
P. Oxy 1853, p. Masp. 10056.	— 18
P. Oxy 1938.	.. 18
P. Oxy. 1855.	— 19
P. Oxy. 1847.	.. 20
P. Oxy. 1859	— 21
P. Oxy. 889.	— 22
P. Oxy. 1895	— 23
P. Ciro. Masp. 16 7007.	— 24
Bell : Descriptive Catalogue of the Greek Papyri in the Collection of Wilfred Merton 43.	22
P. Oxy. 661.	— 27
P. Oxy. 194.	— 28
Bell : Op. Cit., 42.	— 28
P. Oxy, 114-7.	— 29
P. Oxy. 1165	— 30
P. Oxy, 1106.	.. 31
P. Oxy. 1831.	— 32
P. Masp. 10091.	
P. Masp. 1073.	— 33
P. Oxy. 1873	— 34
P. Oxy, 1843	— 35

<i>Bernard Grenfell : New Classical Fragment and</i>	— 77
<i>other Greek and Latin Papyri, CII.</i>	
P. Masp 67329.	— 77
P. Oxy. 859, 1858.	— 78
P. Masp. 1042.	— 78
P. Oxy. 1856.	— 78
P. Oxy. 199-3.	— 79
P. Oxy. 1883.	— 79
P. Oxy. 1882.	— 79
P. Oxy. 1885	— 79
<i>Johnson : Egypt and Roman Empire 127.</i>	— 80
<i>Greek Papyri in British Museum by keynon 1677.</i>	— 81
P. Masp 67001.	— 81
<i>Greek Papyri keynon, 1673.</i>	— 81
Op. Cil., 1667.	— 81
P. Masp, 97052-53	
P. Masp. 61170.	— 81
P. Masp, 67170.	— 81
P. Masp, 67105.	— 82
P. Masp, 67106.	— 82
P. Masp, 487	— 82
P. Masp. 67002	— 82

P. Masp. 67002	- 87
P. Masp. 67024.	- 88
P. Masp. 97151.	- 88
P. Oxy.	- 89
Catalogue of the Coptic Manuscripts British Museum - 9 - Ed. Crum 483-442.	
P. Oxy, 1913.	- 91
P. Masp. 67138.	- 92
C. Th, XI, 24, 6.	- 92
P. Lond, 1686.	- 92
Greek papyri in British Museum XCVII - Boh M. S.	- 94
P. Oxy 167-p. Masp, 10106.	- 93
P. Masp. 67116.	- 95
P. Masp. 67168.	- 92
P. Masp. 67117.	- 92
P. Masp, 67137.	- 100
P. Masp. 67138, 67139.	- 101
P. Oxy 1670 - p. Masp, 10166.	- 102
<i>Hall. Coptic and Greek Text CXLVI</i>	- 103
<i>Worrell : Coptic Texts No. 11.</i>	- 104
P. Oxy, 1922	- 106
P. Oxy, 1011	- 107
	125

P. Oxy. 1071.	- ۱۰۷
P. Oxy. 1979.	- ۱۰۸
P. Oxy. 1846	- ۱۰۹
P. Oxy. 1894	- ۱۱۰
P. Oxy 1953	- ۱۱۱
P. Oxy 1147.	- ۱۱۲
P. Masp : P. Oxy. 1858.	- ۱۱۳
P. Oxy. CLVI (جنہ ماجورون یساحبون الجبۃ) برکلاری	- ۱۱۴
P. Masp : 10128.	- ۱۱۵
P. Masp : 10106. P. Oxy. 167.	- ۱۱۶
P. Masp 67138.	- ۱۱۷
Op. Cit., 6713۸.	- ۱۱۸
P. Oxy 167., p. Masp 10106.	- ۱۱۹
P. Oxy CXXX.	- ۱۲۰
Select Papyri	- ۱۲۱
R.C.U. 1035.	- ۱۲۲
P. Oxy. 1829.	- ۱۲۳
P. Oxy. 1253.	- ۱۲۴
P. Oxy 1915.	- ۱۲۵
Crum Catalogue of the Coptic Manuscripts in the Collection of the John Ryland, Library, Manchester 158.	- ۱۲۶
Op. cit., 159.	- ۱۲۷

- Coptic and Greek Text of the Cristian period in the British Museum. 20025. - ١٢٨
- P. Masp* : 10106. - ١٢٩
- P. Masp* : 67106, p. Oxy 2195, p. lond 1689. - ١٣٠
- وتضمنت المجموعات التالية عددا من العقود . - ١٣١
- P. Masp* : P. lond., B.G.U., P, Oxy. John Ryland
- A descriptive Catalogue of the Greek papyri in the Collection of Wilfred Merton ed Bell 471. - ١٣٢
- هناك عقد ايجار آخر اخذ فيه المستأجر الأرض من المالك
كضمان للدين الخاص به ودفع جزء من الإنتاج .
- P. Masp* : P. Oxy. P. Lond. - عقود البيع ذكرت في - ١٣٣
- Egypt under the Roman Rule, p. 757. - ١٣٤
- Crum* : Coptic Ostraka 42. - ١٣٥
- P. Oxy*, 1613 - ١٣٦
- سيد احمد الناصري - وسيد توفيق : معالم تاريخ وحضارة
مصر منذ اقدم العصور حتى الفتح العربي ص ١٨٣ . - ١٣٧
- C. Th. IX. 32 - ١٣٨
- P. Oxy*. 1830 - ١٣٩
- Crum* : Coptic Manuscripts in John Ryland, 409. - ١٤٠
- P. Oxy* 1929, 1917, 1058. - ١٤١
- Johnson* : Roman Egypt. 109. - ١٤٢
- ذكر Milne ان الصربية كانت تختلف من اقليم الى
اقليم حيث بلغت ٢٧ دراخمة في طيبة وفي الاسمنيين
ثمانى درخمت .

<i>Burckhardt</i> : Later Roman Empire 47.	— 117
Catalogue of the Greek and Latin papyri vol. 652.	— 111
<i>Burckhardt</i> : Op. cit. p. 47	
Roman Civilization the record Civilization Sources	— 110
and Studies. Columbia. p. 462. Etudes Papyrologi 11, 1 1933.	
Robert Catalogue of the Greek and Latin Papyri,	— 117
Robert catalogue of The Greek and Latin Papyri 652.	
<i>Greenidge, Hunt</i> : New Classical Fragment XCV.	— 117
Select papyri : The Leob Classical Library 487.	— 118
<i>P. Max</i> : 67139.	— 119
<i>P. Oxy</i> : 1943.	— 100
<i>Johnston</i> : Egypt and the Roman Empire, p. 195.	— 101

العصر الاسلامي

- ١ - أبو عبيد القاسم بن سلام : الأموال تحقيق وتعليق محمد حواس
ص ٦٩ .
- ٢ - ابن عبد الحكم : فتوح مصر والمغرب تحقيق عبد المنعم عمامر
ص ١٢٢ - ١٢٣ .
- ٣ - الطبري « محمد بن جرير » : تاريخ الرسل والملوك دار المعارف
الجزء الرابع ص ١٠٩ .
- ٤ - ابن عبد الحكم : ص ١٢٣ .
- ٥ - البلاذري : فتوح البلدان ج ١ ص ٢٥٢ الجريب : عشر قصبات
في عشر قصبات . بالنسبة للخراج تناولته كتب « أبي
يوسف الخراج . قدامة بن جعفر . الخراج وصناعة
الكتابة ، أبي عبيد القاسم بن سلام الأموال ، «أودى :
الأحكام السلطانية ، ابن تيمية : الحسبة في الإسلام ،
المقرئى : الحطط .
- ٦ - سيده الكاشف : الأرض والملاح على مر العصور « الجمعية
المصرية للدراسات التاريخية » ص ١٨٦ .

- ٧ - ابن عبد الحكم : ص ٢٠٦ .
- ٨ - ابن عبد الحكم : ص ١٨٦ .
- ٩ - ساويرس بن الملقع : تاريخ سير الآباء البطارقة ص ١١٦ .
- ١٠ - المقرئى : الخطوط ج ١ ص ١٧٨ .
- ١١ - *P. Lond* : 1168.
- ١٢ - *Catalogue of the Coptic Manuscripts in the Collection of John Ryland Manchester Ed. Crum, 129.*
- ١٣ - *Coptic Text Ed Worrell, Michigan Vol. XLVII, No. 6.*
- ١٤ - *Crum : John Ryland Manuscripts, 321.*
- ١٥ - أبو صالح الأرمنى : تاريخ أبو صالح الأرمنى ص ١٦٢ .
- ١٦ - *The Legal Coptic Texts. 3.*
- ١٧ - *Coptic and Greek Texts of the Christian Period From Ostraka, H. R. Hal.*
- ١٨ - ابن عبد الحكم : ص ٢١٧ .
- ١٩ - ابن قيمية : الحسبة فى الاسلام ص ١٦ .
- ٢٠ - المقرئى : الخطوط ١٤٥ - ١٤٦ .
- ٢١ - القلقشنقى : فائد الجبان للتعريف بقباكل عرب الزمان تحقيق ابراهيم الابيارى ص ١٩٦ .
- ٢٢ - أبو يوسف يعقوب بن ابراهيم : كتاب الخراج ص ٧٥ .
- الموردى : الأحكام السلطانية ص ١٧٧ .

- Catalogue of Arabic Papyri in the John Rylands Library Manchester Ed Margoliouth, 18. — ٢٢
- Coptic and Greek Text Ed Hall Plate CXV. — ٢٤
- Margoliouth : p. 29. — ٢٥
- Margoliouth : p. 29. — ٢٦
- ٢٧ - جروهمان : وراق البردي العربية ج ٣ ص ١٨٨ .
- ٢٨ - الماوردى : الأحكام السلطانية ص ١٤٤ .
- ٢٩ - ابن عبد الحكم : ص ٢٠٥ - ٢١١ .
- البلاذرى : فتوح البلدان ج ٢ ص ٢٥٢ .
- ٣٠ - ابن عبد الحكم : ص ٢٠٩ .
- ٣١ - القلقشنلى : صبح الاعشى ج ١٠ .
- Coptic and Greek Text Hall, No. 4. 5. — ٣٢
- ٣٣ - جروهمان : ج ٣ ص ١٩٥ - ج ٢ ص ٢٠٢ ، ج ٣ ص ١٨ .
- ٣٤ - المقرئى : الحطط ص ١٤٢ .
- ٣٥ - جروهمان : ج ٤ ص ٦٠ .
- Ten Coptic Legal Texts No. 3. — ٣٦
- ٣٧ - الكندى : فضائل مصر ص ٤٢ .
- ٣٨ - المقرئى : الحطط ص ١٤٢ .
- ٣٩ - البلاذرى : ج ١ ص ٢٥٢ .
- ابن عبد الحكم : ص ٢٥ .

- ٤٠ - مختلف مقدار الخراج بين المؤرخين ولكن أغلبهم اعتمد على ابن عبد الحكم .
- ٤١ - ابن رسته : الإغلاق النفيسة ليدن ١٩٩١ ص ١٧٨ .
الكندي : فضائل مصر ص ٤٣ .
- ٤٢ - المقرئى : الخطط ١٣٧ .
- ٤٣ - المقرئى : الخطط ص ٥٠٥ - ٥١٢ .
المسعودى : مروج الذهب ومعادن الجواهر ص ٦٢ .
- ٤٤ - ابن حوقل : صورة الأرض ص ١٢٤ .
- ٤٥ - ابن عبد الحكم : ص ٢١٣ - ٢١٧ .
السيوطى : حسن المحاضرة فى اخبار مصر والقاهرة
٨٦ ، ٨٧ .
- ٤٦ - المقرئى : الخطط ص ١٤٤ .
- ٤٧ - ابن عبد الحكم : ص ٢١٦ .
- ٤٨ - السيوطى : حسن المحاضرة ٨٧ ، ٨٨ .
- ٤٩ - Enc of Islam Art kobit.
- ٥٠ - ابن عبد الحكم : ٢١٦ .
- ٥١ - الكندي : فضائل مصر ص ٤٥ .
- ٥٢ - المقرئى : الخطط ج ١ ص ١٤٥ .
- ٥٣ - ساويرس بن المفتح : ٥٤ - ٥٥ .
سيلة الكاشف : مصر فى فجر الاسلام ٢٢٤ .

- ٥٤ - المقرئى : اغانة الأمة بكشف الغصة ص ١١ .
 فى عهد عبد الله بن عبد الملك بن مروان وقع أول غلا .
 بمصر سنة ٨٧ هـ فتشاعم الناس منه .
- ٥٥ - المقرئى : الخطط ١٤٥ - ١٤٦ .
- ٥٦ - Enc. of Islam Art Kabit.
- ٥٧ - الكندي : فصائل مصر ص ٤٥ .
- ٥٨ - جروهمان : ج ٦ ص ٢٧٩ .
- ٥٩ - جروهمان : ج ٤ ص ٢٢٦ .
- ٦٠ - جروهمان : ج ٤ ص ٢٦٧ .
- ٦١ - جروهمان : ج ٤ ص ٢٢٤ - ٢٢٥ .
- ٦٢ - جروهمان : ج ٤ ص ١٩٦ .
- ٦٣ - جروهمان : ج ٤ ص ٢٣١ .
- ٦٤ - Crum . Catalogue of John Ryland No. 4, 5.
- ٦٥ - أبو عبيد القاسم : الأموال ص ٦٢ .
- ٦٦ - جروهمان : ج ٤ ص ٢٢٨ .
 ج ٤ ص ٢٦١ .
- ٦٧ - Crum : Catalogue of John Ryland, 338.
- ٦٨ - البلاذرى : فتوح البلدان ج ١ ص ٢٥٢ .
- ٦٩ - اليعقوبى : تاريخ اليعقوبى ص ١٣٢ .
- ٧٠ - ابن عبد الحكم : ص ٢١٩ .

- Coptic and Greek Text Ed Hall, 14025 Plate xc. — ٧١
- Op. cit No 20040. — ٧٢
- Margoliouth : 216. — ٧٣
- جروهمان : ج ٢ ص ١٦٠ — ٧٤
- Coptic Texts Ed. worrell No 25265. — ٧٥
- جروهمان : ج ٦ ص ٢٧٣ — ٧٦
- جروهمان : ج ٦ ص ٢٧٨ — ٧٧
- جروهمان : ج ٤ ص ٢٨٦ — ٧٨
- جروهمان : ج ٣ ص ١٦٥ — ٧٩
- Catalogue of the Coptic Manuscript in the British Museum 121. — ٨٠
- جروهمان : ج ٦ ص ٣٨١ — ٨١
- Margoliouth 209. — ٨٢
- سيلة الكاشف : مصر في فجر الاسلام ص ٢٠ — ٨٣
- سيلة الكاشف : مصر في فجر الاسلام ص ٢٠ — ٨٤
- Ed Zotenberb — ٨٥
- يوحنا النقيوسي : ٤٧٤ — ٨٥
- Worrell : Coptic Text. XLVI, No. 14. — ٨٦
- ابن الحكم : ص ٢٦ — ٨٧
- جروهمان : ج ٤ ص ٢٢٩ — ٨٨

٨٩ - ابن عبد الحكم : ص ٢٠٦ .

Sen Legal Coptic Text 6. - ٩٠

HaU : Coptic Text LXXXVI. - ٩١

HaU : Coptic Text LXXXII. - ٩٢

HaU : Coptic Text. LXXV.I. - ٩٣

Crum : Catalogue of Coptic Manuscripts John Ryland 117. - ٩٤

Op. Cit., 118. - ٩٥

Op. cit., 119. - ٩٦

٩٧ - القرىزى : اغانة الامة ص ٥٤ - ٥٥ .

Crum : Catalogue of the Coptic Manuscripts British Museum 319. - ٩٨

Crum : John Ryland, 321. - ٩٩

" " " 224 - ١٠٠

" " " 339. - ١٠١

" " " 322. - ١٠٢

Worrell : Coptic Text. XTVI. - ١٠٣

Margoliouth, 257. - ١٠٤

١٠٥ - جروهمان : ٣ ص ١٤٩ .

١٠٦ - جروهمان : ٣ ص ١٥٤ .

العلاج المصرى - ١٤٥

<i>Margolouth</i> 256.	- ١٠٧
• جروهمان : ج ٣ ص ١٥٣	- ١٠٨
<i>Crum</i> : Catalogue of the John Ryland 278	- ١٠٩
<i>Op cit.</i> 339.	- ١١٠
Arabische Papyri, Papyri Jonda Reprint From the Bulletin of the Faculty of Art Vol. XVII, p. 107.	١١١
• جروهمان : ج ٣ ص ١٥٠	- ١١٢
• جروهمان : ج ٣ ص ١٦٧	- ١١٣
• جروهمان : ج ٤ ص ٢٢٢	- ١١٤
• ابن عبد الحكم : ص ٢٠٤	- ١١٥
<i>Schiller</i> : Ten Coptic Legal Texts 3.	- ١١٦
<i>Crum</i> : John Rylands 277.	- ١١٧
• جروهمان : ج ٣ ص ١٥٢	- ١١٨
<i>Worrell</i> : Coptic Text V XLVI. No. 19.	- ١١٩
<i>Margolouth</i> 265.	- ١٢٠
<i>Margoloth</i> 15.	- ١٢١
<i>Crum</i> : John Ryland 134.	- ١٢٢
” ” ” 333.	- ١٢٣
<i>Margolouth</i> 41.	- ١٢٤

- ١٢٥ - المقرئى : الخط ص ١٤٧
- ١٢٦ - جروهمان : ج ٢ ص ١٧٤
- ١٢٧ - جروهمان : ج ٢ ص ١٧٥
- Arabisch Papyri* p. 79. — ١٢٨
- Bell : Merton Papyri* — 440. — ١٢٩
- Margoliouth : No. 10.* — ١٣٠
- ١٣١ - جروهمان : ج ٤ ص ٢١٧
- جروهمان : ج ٣ ص ٢٢٥
- Margoliouth : 145.* — ١٣٢
- Worrell : Coptic Text No. 25280.* — ١٣٣
- Hall, Coptic and Greek Text Plate, LXXXV.* — ١٣٤
- Op. cit., LXXXVI* — ١٣٥
- ١٣٦ - جروهمان : ج ٦ ص ٢٨١
- ١٣٧ - جروهمان : ج ٦ ص ٢٧٩

البرديات الخاصة بالعهد البيزنطي

- Catalogue of the Coptic Manuscripts British Museum Ed. Crum, 1905.
- Catalogue of the Coptic Manuscripts in the Collection of John Ryland Ed. Crum Manchester. 1952.
- Catalogue of the Greek Papyri in the John Rylands Library Vol. 4, Manchester 1952.
- Coptic Text in the University of Michigan E. W. H. Worrell Oxford University 1952.
- A Descriptive Catalogue of the Greek Papyri in the Collection of Wilfred Merton Vol I by Idris Bell, ch. Roberts London, 1948.

- Documents of the Ptolemic, Roman and Byzantine Period
Ed Robert Torrev, manchester, 1952.
- Early Byzantine Panyri From the Cairo Museum Ed. Boack
L Cairo 1948.
- Michigan Papyri Collection John Corrett - Winter Univ.
Michigan 1936.
- New Classical Fragment and Other Greek and Latin Papyri
Oxford, 1897.
- Oxyrhynchus Papyri, 21. Vola. London. 1898-1953.
- Amh. The Amherst Papyri of Lord Amherst of Hachney
by Grenfill, London, 1900-1908.
- Papyrus Grecs Ed. Jouget, Paris, 1908.
- P. Thead - Papyrus de Theadalphie by Jouguet. Paris.
1911.
- Papyrus grec d'epoque byzantine Ed. Maspero 1911-8.
- P. Lond. Greek Papyri British Museum by Koynon and
Bell. 5 vols. London 1893-1917.
- Roman, Civilization : the Record Civilization Sources and
Studies. Columbia.
- Select Papyri Grenfill, Hunt Leob. Classical Library.
London, 1932, 1943.
- The Tebunia Papyri Ed Bernard Grenfill, London, 1902
- Codex Justinian, London.
- Codex Theodosians Ed. Momsen and Mayer. London, 1905.
- Les Collection de Novell de Emperor Justinian by noealles
Paris

— The institutes of Justinian Ed T. C. Sandars. London, 1952.

Bell : The Byzantine Servile State in Egypt. in J.E.A. IV. 1917, p. 86-106 The decay of Civilization.

Bury : History of the Later Roman Empire N.Y., 1958.

Hanotoux : Histoire de Nationale Egyptienne Vol IV

l'Egypt Romain par Victor Chapot — l'Egypt Chretienne et byzantine Par Charles Diehl. Paris, 1930.

Hardy E. R. : Large estates of Byzantine Egypt. N.Y. Columbia University 1931.

Johnson : A. Ch : Egypt and the Roman Empire. U.S.A. 1951.

Johnson : A. Ch. and west. Byzantine Egypt Economic Studies Princeton 1949.

Milne : History of Egypt under the Roman Rule. London 1941.

Rouillard : l'Administration Civil de l'Egypte byzantine Paris, 1881.

Sergre : The Byzantin Colonate in Traditio V 1947. p. 103-33.

Wallace : Taxation in Egypt, Princeton 1938.

المراجع العربية

- ١ - إبراهيم نصحي : تاريخ مصر في عصر البطالة - القاهرة ١٩٦٦ .
- ٢ - الباز العريش : مصر البيزنطية - القاهرة ١٩٦١ .
- ٣ - بسل : مصر من الاسكندر حتى الفتح العربي ، محاضرات جرينجنيوج ترجمة عبد اللطيف أحمد علي ومحمد عواد حسين - القاهرة ١٩٥٤ .
- ٤ - دوستوفتوف : تاريخ الامبراطورية الرومانية الاخمينية الاقتصادية ترجمة زكي علي ومحمد سلام - القاهرة مكتبة النهضة ١٩٥٧ .
- ٥ - سيد احمد الناصري وسيد توفيق : معالم تاريخ مصر منذ اقدم العصور حتى الفتح العربي - دار النهضة ١٩٧٧ .
- ٦ - عبد العزيز صالحي - الأرض والعلاج في مصر على مر العصور - الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ١٩٧٤ .
- ٧ - محمد عبد المنعم بدير : مبادئ القانون الروماني وتاريخه ونظمه - القاهرة ١٩٥٦ .

٨ - مصطفى العبادي : الأرض والملاح في مصر على مر العصور .
القاهرة ١٩٧٤ .

٩ - مصطفى كمال عبد العليم : الأرض والملاح في مصر على مر
العصور . القاهرة ١٩٧٤ .

المصادر الخاصة بالفلاح في العصر الاسلامي

- Coptic and Greek Texts of the Christian Period From Ostraka in the British Museum, H.R. Hall London, 1905.
- Catalogue of the Coptic Manuscripts in the British Museum Ed Crum. London, 1905.
- Catalogue of the Coptic Manuscripts in the Collection of John Ryland. Manchester Ed Crum Manchester, 1909.
- Catalogue of the Arabic Papyri in the John Rylands Manchester Ed Margoliouth Manchester 1932.
- Chronologique d'epigraph Arabic. Comb. — J. Sanvaiget. Wiet Le Caire 1931.
- The Coptic Manuscripts Collection in the Freer Ed Worrell 1945.
- Corpus Papyrorum Raineri Ed Wessely. Vinna, 1858.
- Jean eveque de Nikiou Chronique Ed Zotenberg. Paris. 1883.

— New Arabisch Papyri des Aphrodit Becket "Der Islam II 1911".

— Ten Coptic Legal Texts Ed, Trans Schiller N.Y. 1932.

لودلف جروهمان : أوراق البردي العربية بدار الكتب المصرية
٦ أجزاء نقله الى العربية حسن ابراهيم .

المراجع الحديثة :

De Sacy Silvestre - Recherches Sur La nature et Le Re-
volutions du droit de Propriete territoriale en Egypt-Bibliothé-
que des Arabisants Francais, Institut Francais d'Archeologie
Orientale, I : Caire, 1923.

Der Islam : Zeitschrift Fur Geschichte und Kultur des Isla-
misch Orient. Becker. June 1988.

Lanc Poole (Stanly) : A History of Egypt in the Middle
Ages. London, 1908.

Haz Van Berchem : La Propriete Territoriale impot
Foncier Saus le Premiers Califes Etudes Sur l'impot du Kharag.
Geneve 1886

Wiet Gaston : l'Egypt Musuliman (Precis de l'histoire de
l'Egypte 11).

المراجع العربية

- ١ - ابن حوقل : كتاب صورة الأرض . لندن ١٩٣٨ .
- ٢ - ابن خردادبة : كتاب المسالك والممالك . طبعة لندن ١٨٦٧
ويتضمن كتاب الخراج وصناعة الكتابة لأبي الفرج
قدامة بن جعفر البغدادى .
- ٣ - ابن وستة : الاغلاق النعيسة ويليها كتاب البلدان لأحمد بن
أبى يعقوب المعروف باليعقوبى . لندن ١٨٩١ .
- ٤ - ابن عبد الحكم : فتوح مصر والمغرب تحقيق عبد المعص عامر
لجنة الميان العربى .
- ٥ - أبو صالح الارمنى : تاريخ أبو صالح الارمنى تذكر فيه اخبار
من نواحي مصر واقطاعها طبع فى المطبعة المدرسية فى
مدينة اكسفورد ١٨٩٤ .
- ٦ - أبو عبيد القاسم بن سلام : الاموال تحقيق وتعليق خليل محمد
هراس . دار الفكر ١٩٧٦ .
- ٧ - أبو يوسف يعقوب بن ابراهيم : كتاب الخراج تحقيق نصر محب
الدين الخطيب . القاهرة . ١٣٠٢ هـ .

- ٨ - أحمد بن قيميّة : الحسبة في الإسلام . ١٣٨٧ هـ .
- ٩ - البلاذري (أحمد يعقوب بن جابر) : كتاب فتوح البلدان
صلاح الدين المنجد مكتبة النهضة ١٩٥٦ .
- ١٠ - ساويرس بن الكفعم : كتاب سير الأباء البطارقة الاسكندرانيين .
١٩١٢ .
- ١١ - السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن) : حسن المحاضرة في
أخبار مصر والقاهرة . جزآن مطبعة المرسوعات .
القاهرة ١٣٠٢ هـ .
- ١٢ - الطبري (محمد بن جرير) : تاريخ الرسل والملوك . دار
المعارف ١٩٧١ .
- ١٣ - قدامة بن جعفر : الخراج في صناعة الكتابة . لندن ١٨٦٧ .
- ١٤ - الفلقشندي : صبح الأعشى في صناعة الانشا - ٤ أجزاء
القاهرة ١٩١٤ .
- ١٥ - الفلقشندي : قلائد الجبان في تعريف قبائل عرب الزمان .
ابراهيم الابياري . القاهرة ١٩٦٦ .
- ١٦ - الكندي (عمر محمد بن يوسف) : فصائل مصر تحقيق
ابراهيم العدوي مكتبة وهبة ١٩٧١ .
- ١٧ - الكندي : كتاب الولاة وكتاب القضاة في كتابين . تسمية ولاء
مصر
Koenig. Nicholas August
The history of governors of Egypt.
كتاب القضاة الذين تولوا قضاء مصر وبه تكملة أحمد
ابن عبد الرحمن بن يورد نشر جويتل
gottheel Ricard. Paris, 1908.

١٨ - الواردي (أبو الحسن علي بن محمد) : الأحكام السلطانية
والولايات الدينية ١٩٧٣ .

١٩ - المسعودي : مروج الذهب ومعادن الجواهر ٢ جزء القاهرة
١٣٤٦ هـ .

٢٠ - المقرئزي : المخطط ٣ أجزاء عن طبعة بولاق ١٢٧٠ هـ .

٢١ - المقرئزي : اغاثه الأمة بكشف الغمة تحقيق محمد مصطفى
زيادة والشعال . القاهرة ١٩٤٠ .

٢٢ - الواقسي (أبو عبد الله محمد بن عمرو) : فتوح الشام - دار
الجيل بيروت .

٢٣ - يحيى بن آدم النوشى : كتاب الخراج تحقيق أحمد محمد
سأكر . المطبعة السلفية ١٣٧٧ هـ .

٢٤ - اليعقوبى (محمد بن أبى يعقوب) : تاريخ اليعقوبى . حرأا
المكتبة المرتضوية فى النجف ١٣٥٨ هـ .

٢٥ - اليعقوبى : كتاب البلدان (الجزء السابع من مجموعته المكتبة
الجغرافية) لبنان . ١٨٩٢ .

المراجع الحديثة .

٢٦ - أحمد أمين : فجر الاسلام ج ١ القاهرة ١٩٤٨ .

٢٧ - الفريد بتلر : فتح العرب لمصر ترجمة محمد فريد أبو حديد .
القاهرة ١٩٣٣ .

٢٨ - حسن إبراهيم حسن : تاريخ الاسلام السياسى . القاهرة .
١٩٣٥ .

- ٢٩ - قريشون : أصل الفصة في الاسلام . نرجسة حسن حبشي .
القاهرة ١٩٤٩ .
- ٣٠ - سعيد عبد الفتاح عاشور : مصر في العصور الوسطى .
القاهرة ١٩٧٠ .
- ٣١ - سيدة الكاشف : مصر في فجر الاسلام . القاهرة ١٩٤٧ .
- ٣٢ - سيدة الكاشف : الأرض والقباح في مصر على مر العصور .
القاهرة . ١٩٧٤ .
- ٣٣ - محمد ضياء الدين الرئيس : الخراج والنظم المالية في الدولة
الاسلامية . القاهرة ١٩٦١ .

فهرس

٥	تقديم
٧	الفلاح المصرى فى القرنين السادس والسابع الميلاديين
١٧	تطور الملكية الزراعية فى القرن السادس الميلادى
٢٥	الفلاح وتطور وضعه فى القرن السادس
٧٧	الفلاح فى ظل الحكم العربى
١١٧	الملاحق والمراجع

● صدر من هذه السلسلة :

- ١ - مصطفى كامل في محكمة التاريخ
د. عبد العظيم رمضان
- ٢ - علي ماهر
اعتماد : رشوان محمود جاب الله
- ٣ - ثورة يوليو والطبقة العاملة
اعتماد : عبد السلام عبد الحليم عامر
- ٤ - التيارات الفكرية في مصر المعاصرة
د. محمد نعمان جلال
- ٥ - غارات أوربا على الشواطئ المصرية في المصور الوسطى
عليه عبد السميع
- ٦ - هؤلاء الرجال من مصر ج ١
لمي الطيحي
- ٧ - صلاح الدين الأيوبي
د. عبد المنعم ماجد
- ٨ - رؤية الجبرتي لازمة الحياة الفكرية
د. علي بركات
- ٩ - صفحات مطوية من تاريخ الزعيم مصطفى كامل
د. محمد أنيس
- ١٠ - توفيق دياب ملحمة الصحافة الحربية
محمود فوزي

- ١١ - مائة شخصية مصرية وشخصية
شكري القاضي
- ١٢ - هدى شعراوي وعصر التنوير
د. نبيل واغب
- ١٣ - آكدوبة الاستعمار المصري للسودان
د. عبد العظيم رمضان
- ١٤ - مصر في عصر الولاة
د. سيدة اسماعيل كاشف
- ١٥ - المستشرقون والتاريخ الاسلامي
د. علي حسن الحروبوطي
- ١٦ - فصول من تاريخ حركة الاصلاح الاجتماعي في مصر
د. حلمي احمد شلبي
- ١٧ - القصص الشرعي في مصر في العصر العثماني
د. محمد نصر فرحات
- ١٨ - الجوارى في مجتمع القاهرة المملوكية
د. علي السيد محمود
- ١٩ - مصر القديمة وقصة توحيد القطرين
د. احمد محمود صايون
- ٢٠ - المراسلات السرية بين سعد زغلول وعبد الرحمن فهمي
د. محمد أنيس
- ٢١ - التصوف في مصر ابان العصر العثماني ج ١
توفيق الطويل
- ٢٢ - نظرات في تاريخ مصر
جمال بلوي

- ٢٣ - التصوف في مصر ابان العصر العثماني ج٢
توفيق الطويل
- ٢٤ - الصحافة الوفدية
د. نجوى كامل
- ٢٥ - المجتمع الاسلامى
ترجمة : د. عبد الرحيم مصطفى
- ٢٦ - تاريخ الفكر التربوى فى مصر الحديثة
د. سعيد اسماعيل على
- ٢٧ - فتح العرب لمصر ج ١
ترجمة : محمد فريد أبو حديد
- ٢٨ - فتح العرب لمصر ج ٢
ترجمة : محمد فريد أبو حديد
- ٢٩ - مصر فى عصر الاخشيديين
د. سيدة اسماعيل كاشف
- ٣٠ - المؤلفون فى مصر
د. حلمى احمد شلبى
- ٣١ - خمسون شخصية وشخصية
شكرى القاضى
- ٣٢ - هؤلاء الرجال من مصر ج٢
لمى الطيلى
- ٣٣ - مصر وقضايا الجنوب الاقريقى
د. خالد الكومى
- ٣٤ - تاريخ العلاقات المصرية المغربية
د. يونس لبيب رزق

- ٢٥ - أعلام الموسيقى المصرية عبر ١٥٠ سنة
عبد الحميد توفيق ذكي
- ٢٦ - المجتمع الاسلامى والقرب ج ٢
ترجمة : د . أحمد عبد الرحيم مصطفى
- ٢٧ - الشيخ على يوسف
تأليف : د . سليمان صالح
- ٢٨ - قصول من تاريخ مصر الاقتصادية والاجتماعى فى
العصر العثمانى
د . عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم
- ٢٩ - قصة احتلال محمد على لليونان
د . جميل عبيد
- ٤٠ - الأسلحة الفاسدة ودورها فى حرب ١٩٤٨
د . عبد المنعم النسوقى الجيمى
- ٤١ - محمد فريد الموقف والمأساة
رفعت السعيد
- ٤٢ - تكوين مصر عبر المصور
محمد شفيق غبريال
- ٤٣ - رحلة فى عقول مصرية
ابراهيم عبد العزيز
- ٤٤ - الأوقاف والحياة الاقتصادية فى مصر فى العصر
العثمانى
د . محمد هليلي
- ٤٥ - الحروب الصليبية
تأليف : وليم الصورى
ترجمة : ا . د . حسن حبشى
- ٤٦ - تاريخ العلاقات المصرية الأمريكية ١٩٣٩ : ١٩٥٧
تأليف الدكتور عبد الرؤوف أحمد عمرو .
- ٤٧ - تاريخ الفضاء المصرى الحديث
ا . د لطيفة محمد سالم

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الإيداع بدار الكتب ٧٨٩٣/١٩٩١

ISBN — 977 — 01 — 2806 , 6

رفع

مكتبة تاريخ وأثار دولة المماليك

تناولت الدكتورة زبيدة عطا في هذه الدراسة أحوال الفلاح المصري كمالك ومستاجر ، وعلاقته بالدولة ، وما تعرض له من عنث واضطهاد ، وما فرض عليه من ضرائب وخراج وسخرة ، كما تعرضت لأوضاع الملكية الزراعية وما طرا عليها من تطور في ظل العصرين البيزنطي والعربي . وتحدثت عن الملكيات الكبيرة والملكيات الصغيرة ، وعنيت بدراسة سياسة الدولة الإسلامية إزاء الفلاح . وأبرزت اختلاف سياسة الخلفاء في جباية الخراج بين الشدة والسماحة ، فبينما رفع عمر بن عبد العزيز الجزية عن أسلم ، فإن الخليفة سليمان بن عبد الملك كتب إلى واليه في مصر يقول : أحلب الدر حتى ينقطع ، وأحلب الدم حتى ينصرم !

وقد استندت الدكتورة زبيدة عطا في دراستها إلى عدد كبير من المصادر والمراجع الأجنبية والعربية فضلا عن المجموعات البريدية الوفيرة من يونانية ولاتينية وقبطية ، وسجلات الضباع ، والأوامر الإدارية والقرارات والمراسيم التي أصدرها الأباطرة في العصر البيزنطي ، والخلفاء في العصر الإسلامي .

